جامعة 8 ماي 1945- قالمة -
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير

مذكرة تخرج مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية

تخصص: مالية المؤسسة

تحت عنوان:

دور البنوك الإسلامية في تمويل الاقتصاد الأخضر

دراسة حالة البنك الإسلامي للتنمية للفترة

2008 – 2019

من إعداد الطلبة :

- بومعزة رامي
- بوعاتي جهينة

تحت إشراف :

د/ بورديمة سعيدة

السنة الجامعية: 2020/2019

بسم الله الرحمن الرحيم

"أن مشكلة الحضارة تنحل إلى ثلاث مشكلات أولية:

مشكلة الإنسان, مشكلة التراب, مشكلة الوقت,

فلكي نقيم بناء حضارة لا يكون ذلك بأن نكدس المنتجات

وإنما بأن نحل المشكلات الثلاثة من أساسها".

مالك بن نبي

شكر و تقدير

نشكر الله أولا وقبل كل شيء الذي وفقنا لإنجاز هذا البحث المتواضع ثم الصلاة والسلام على خير المعلمين سيد الخلق أجمعين

يسعدنا أن نتقدم بالشكر والتقدير والعرفان بالجميل إلى الأستاذة الفاضلة "بورديمة سعيدة"

التي لم تبخل علينا بنصائحها وتوجيهاتها التي كان لها الأثر العميق في إنجاز هذا البحث

كما نشكر كل من قدم لنا أي مجهود جل أو أدق حتى ولو بكلمة رفع بها معنوياتنا

كما نتقدم بالشكر إلى عائلتنا الكريمة لما وفرته لنا من راحة حتى أتممَنا هذا العمل

بارك الله فيكم

الإهداء

الحمد لله الذي هداني و يسرلي أمري و أنار لي دربي ووفقني لإنجاز هذا العمل بكل حب و احترام

"انحني تواضعا لأهدي ثمرة جهدي إلى: من دعمتني و تدعمني إلى "**أمي الحبيبة**"

إلى مصدر فخري و اعتزازي " **أبي الغالي**"

.راجيا من المولى عز وجل أن يرحمهما كما ربياني صغيرا

إلى **الأم الثانية** و ليست الخالة على مجهوداتها طيلة المشوار الدراسي

إلى الأخوين الكريمين على الدعم المقدم من قبلهما "**باسم**" و " **محمد**"

إلى كل أساتذتي ومن كان له فضل علي طيلة المشوار الدراسي

"إلى من تقاسمت معاها حلو المشوار الدراسي و مره صديقتي "**شيماء**"

إلى من شاركتني إنجاز هذه المذكرة صديقتي " **جهينة**"

إلى صديقتي المقربة و ابنتها "**حنان**"

إلى كل من أخذ مكانه في قلبي من دون حول و لا قوة مني

الى: **فضيل, مالك, اسلام,جمال**

إلى كل من عرفني و احبني بصدق و إلى كل من نسبهم قلمي

اليكم اهدي عملي

رامي

الإهداء

باسم الله االعلي الذي لا يعلو عليه شيئ وباسم الذي لا كبير سواه باسمه الله تعالى وكفى وصلى الله على سيدنا محمد المصطفى

اما بعد

الحمد الذي هداني ويسر لي أمري وأنار لي دربي ووفقني لإنجاز هذا العمل بكل حب واحترام أنحني تواضعا لأهدي ثمرة جهدي :إلى من أعدل في تربيتي وكان وراء نجاحي إلى من علمني الصبر ومعنى التحدي وغرس في نفسي وقلبي الأمل والثقة "**والدي العزيز**" أطال الله عمره؛

إلى من تقف كلمات الحب خاشعة أمامها التي ربتني على الفضيلة والأخلاق وسهرت الليالي لراحتي إلى مدرسة الإيمان وبر الأمان ونبع الحنان ووصية الرحمان " **أمي الحبيبة** "حفظها الله ورعاه؛

إلى من لا أشعر بروعة الحياة إلا معهم، إلى من قضيت معهم أحلى الأوقات حلوها ومرها أخواتي الأعزاء **صحر,ايمان،وئام**

إلى سند ظهري و مصدر شموخي إلى أخي **هيثم**؛

إلى من قاسمتني هذا الإنجاز الذي كانت بمثابة أخ لي صديقي **رامي**؛

إلى كل الأصدقاء الذين جمعني بهم حب الله و كانوا الدعم لي في مساري الدراسي؛

إلى كل من عرفني وأحبني بصدق إلى كل من نسيهم قلمي؛

إليكم جميعا اهدي عملي.

جهينة

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات	I-VII
قائمة الأشكال	VI
قائمة الجداول	VII
مقدمة عامة	**أ–ث**

الفصل الأول: التأصيل النظري للبنوك الإسلامية و الاقتصاد الأخضر	
تمهيد	1
المبحث الأول: عموميات حول البنوك الإسلامية	20-02
المطلب الأول: ماهية الصيرفة الإسلامية	08-02
الفرع الأول: نشأة البنوك الإسلامية وتطورها	03-02
الفرع الثاني: مفهوم وأهداف البنوك الإسلامية	08-03
أولا: مفهوم البنوك الإسلامية	04-03
ثانيا: أهداف البنوك الإسلامية	08-05
المطلب الثاني: قواعد البنوك الإسلامية وخدماتها	13-09
الفرع الأول: مجموعة القواعد والمحددات المؤثرة على البنوك الإسلامية	10-09
الفرع الثاني: خدمات البنوك الإسلامية	13-11

أولا: الخدمات البنكية بطبيعتها	12-11
ثانيا: الخدمات المصرفية في مجال الاستثمار	13-12
ثالثا: الخدمات المصرفية في مجالات الاستشارات	13
رابعا: الخدمات الاجتماعية التي تقدمها البنوك الإسلامية	13
المطلب الثالث: موارد البنك الإسلامي و استخداماتها	21-14
الفرع الأول: موارد البنك الإسلامي	18-14
أولا: مصادر الأموال الداخلية	15-14
ثانيا: مصادر الأموال الخارجية	18-15
الفرع الثاني: استخدامات موارد البنك الإسلامي	21-19
أولا: خدمات مبنية على المشاركة في الربح والخسارة	20-19
ثانيا: خدمات مبنية على مبدأ هامش الربح	20
ثالثا: خدمات مبنية دون هامش الربح	21
المبحث الثاني: مدخل إلى الاقتصاد الأخضر	43-22
المطلب الأول: ماهية الاقتصاد الأخضر	29-22
الفرع الأول: نشأة و تعريف الاقتصاد الأخضر	25-22
أولا: نشأة الاقتصاد الأخضر	23-22
ثانيا: تعريف الاقتصاد الأخضر	25-24

الفرع الثاني: خصائص وأهمية الاقتصاد الأخضر	29-25
أولا: خصائص الاقتصاد الأخضر	26-25
ثانيا: أهمية الاقتصاد الأخضر	29-27
المطلب الثاني: متطلبات و قياس التقدم نحو الاقتصاد الأخضر	36-29
الفرع الأول: متطلبات التحول الى الاقتصاد الأخضر وعناصره	33-29
أولا: متطلبات التحول الى الاقتصاد الأخضر	31-29
ثانيا: العناصر المكونة للاقتصاد الأخضر	33-31
الفرع الثاني: قياس التقدم نحو الاقتصاد الأخضر و تحديات الانتقال إليه	36-34
أولا: قياس التقدم نحو الاقتصاد الأخضر.	34-34
ثانيا: تحديات الانتقال الى الاقتصاد الأخضر	36-35
المطلب الثالث: تمويل الاقتصاد الأخضر	43-37
الفرع الأول: التمويل الأخضر ومصادره	39-37
أولا:تعريف التمويل الأخضر	38-37
ثانيا: مصادر التمويل الأخضر	39-38
الفرع الثاني: الصكوك الإسلامية الخضراء	41-40
أولا: مفهوم الصكوك الإسلامية الخضراء	40
ثانيا: التحديات التي تواجه الصكوك الخضراء	41

الفرع الثالث: العلاقة بين البنوك الإسلامية الخضراء و الاقتصاد الأخضر	43-42
أولا: الحاجة إلى تمويل الاقتصاد الأخضر	42
ثانيا: انسجام الصكوك الإسلامية الخضراء مع الاقتصاد الأخضر	43
خلاصة الفصل	44
الفصل الثاني: الإطار التطبيقي لدور البنوك الإسلامية في تمويل الاقتصاد الأخضر	
تمهيد	46
المبحث الأول: تقديم البنك الإسلامي للتنمية	53-47
المطلب الأول: تعريف البنك و وظائفه	48-47
الفرع الأول: تعريف البنك الإسلامي للتنمية	47
الفرع الثاني: وظائف البنك الإسلامي للتنمية	48
المطلب الثاني: إدارة و تنظيم بنك الإسلامي للتنمية	51-49
المطلب الثالث: أهم التطورات المؤسسية للبنك الإسلامي للتنمية	53-51
المبحث الثاني: تجربة البنك الإسلامي للتنمية في تمويل الاقتصاد الأخضر	85-54
المطلب الأول: السياسة التمويلية للبنك	58-54
الفرع الأول: طبيعة السياسة التمويلية للبنك	56-54
الفرع الثاني: تطور الاعتمادات الممنوحة من قبل البنك الإسلامي للتنمية	58-57

المطلب الثاني: قطاعات الاقتصاد الأخضر الممولة من قبل البنك الإسلامي للتنمية	59
الفرع الأول: الاعتمادات المالية للبنك الاسلامي للتنمية لتمويل قطاعات الاقتصاد الأخضر	67-59
الفرع الثاني: أهم المشاريع الممولة من البنك الاسلامي للتنمية وفق صيغ التمويل الاسلامية	78-67
المطلب الثالث: أدوات التمويل المعتمدة من قبل البنك الإسلامي للتنمية لتمويل الاقتصاد الأخضر	84-79
الفرع الأول: صيغ التمويل الإسلامي المعتمدة من قبل البنك الإسلامي للتنمية	83-79
الفرع الثاني: الصكوك الخضراء لتمويل الاقتصاد الأخضر	84-83
خلاصة الفصل	85
الخاتمة	89-86
قائمة المراجع	95-90
الملاحق	115-96
الملخص	

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	أهداف البنوك الإسلامية	08
02	مصادر أموال البنك الإسلامي	17
03	استخدامات موارد البنك الإسلامي	20
04	مراحل ظهور مصطلح الاقتصاد الأخضر	22
05	مكونات الاقتصاد الأخضر	32
06	الهيكل التنظيمي للبنك الإسلامي للتنمية	51
07	تطور الاعتمادات الممنوحة من قبل البنك الإسلامي للتنمية للفترة 2008 - 2019	56
08	تطور قيمة اعتمادات البنك لتمويل قطاع الطاقة للفترة 2008 – 2019	58
09	تطور قيمة اعتمادات البنك لتمويل مشاريع الزراعة للفترة 2008 – 2019	60
11	تطور قيمة اعتمادات البنك لتمويل قطاع النقل للفترة 2008 – 2019	64
12	توزيع اعتمادات البنك الإسلامي للتنمية بحسب صيغ التمويل للفترة 2008 - 2019	79

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	قيمة الاعتمادات الممنوحة من قبل البنك الإسلامي للتنمية للفترة 2008– 2019	56
02	قيمة اعتمادات البنك لتمويل قطاع الطاقة للفترة 2008– 2019	58
03	قيمة اعتمادات البنك لتمويل قطاع الزراعة للفترة 2008 – 2019	60
04	قيمة اعتمادات البنك لتمويل المشاريع المتعلقة بالمياه والصرف الصحي للفترة 2008 - 2019	61
05	قيمة اعتمادات البنك لتمويل قطاع النقل للفترة 2008 - 2019	63
06	المشاريع الممولة عن طريق صيغة الاستصناع للبنك الإسلامي للتنمية للفترة 2008-2019	65
07	المشاريع الممولة عن طريق صيغة الإيجار للبنك الإسلامي للتنمية للفترة 2008 - 2019	70
08	المشاريع الممولة عن طريق التمويل بالقرض للبنك الإسلامي للتنمية للفترة 2008-2019	73
09	توزيع اعتمادات البنك الإسلامي للتنمية بحسب صيغ التمويل بالنسب للفترة 2008 - 2019	78

مقدمة عامة

1. تمهيد:

يشهد العالم في العقود الأخيرة زيادة غير مسبوقة في المشاكل الاجتماعية والاقتصادية كانتشار الفقر والجوع والبطالة، خاصة في دول العالم الثالث بالإضافة إلى مشاكل بيئية من خلال تزايد استهلاك مصادر الطاقة، والاستنزاف المستمر لها خاصة في الدول الصناعية الكبرى، ولا بد أن تكون هذه الزيادة مصحوبة بانعكاسات سلبية على البيئة من تلوث في الهواء والمياه والاحتباس الحراري وما إلى ذلك الأمر الذي أصبح يشكل تحديا لدول العالم وهذا ما أدى إلى دق ناقوس الخطر.

في هذا الإطار أفرزت التطورات البيئة إلى الوجود ما يسمى بالاقتصاد الأخضر، وتعالت الأصوات من أجل جعله بديلا للاقتصاد الأسود (الاقتصاد الكربوني). إلا أن الاقتصاد الأخضر لا يمكن تجسيده بين ليلة وضحاها فهو يحتاج إلى رؤوس أموال كبيرة من أجل تفعيله. ولا يغيب عن الأذهان أن ديننا الإسلامي قد أعطى أهمية كبيرة لموضوع الاهتمام بالبيئة و الحفاظ على توازنها و عدم الإخلال به لقوله تعالى:" وَلا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلاحِها وَادْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًا إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ" الآية رقم (56) من سورة الأعراف، وانطلاقا من هذا البعد الديني والأخلاقي فإننا نتحدث عن المسؤولية الاجتماعية والأخلاقية للبنوك الإسلامية التي تلعب دورا تنمويا وتساهم في تحقيق ما تطمح إليه الدول من تقدم و رقي من خلال إتباعها للقواعد الشرعية، واستخدامها للأموال المجمعة بما يخدم المجتمع وعدالة التوزيع، وهذا بوضع المال في مساره السليم كما أنها أثبتت حضورا متميزا في النظام المصرفي العالمي وطورت تواجدها إلى حد الابتكار و التعامل مع متطلبات و المشكلات التي تواجهها دول العالم.

2. الإشكالية:

بناءا على ما سبق يمكننا طرح الإشكالية التالية:

كيف تقوم البنوك الإسلامية بتمويل الاقتصاد الأخضر ؟

ويندرج تحت هذا الإشكال الأسئلة الفرعية الآتية:

- ما هي أهمية التحول إلى الاقتصاد الأخضر ؟
- ما هي علاقة البنوك الإسلامية بالاقتصاد الأخضر ؟
- ما هي الصيغ و الأساليب التي تستعملها البنوك الإسلامية في تمويل الاقتصاد الأخضر؟
- ما هي النتائج الملموسة التي حققتها البنوك الإسلامية ؟

3. فرضيات الدراسة:

سعيا منا لمعالجة إشكالية الموضوع و التساؤلات الفرعية، فإننا سننطلق من الفرضيات التالية:

- إن التحول إلى الاقتصاد الأخضر أصبح أمرا ضروريا لما يقدمه من مشاريع محافظة على البيئة؛
- تعمل البنوك الإسلامية على مواكبة متطلبات العصر وتقديم الحلول بما يتماشى و الشريعة الإسلامية؛
- تقوم البنوك الإسلامية بتمويل الاقتصاد الأخضر من خلال صيغ التمويل المتعارف عليها.

4. أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذا البحث في كونه يتناول عنصرين هامين كان باستطاعتهم لفت الأنظار العالمية إليهما خلال السنوات الأخيرة فالبنوك الإسلامية أثبتت نجا عتها كمؤسسة مالية خاصة بعد الأزمات المالية التي ضربت العالم في الآونة الأخيرة، وبالتالي تسليط الضوء عليها، و الاقتصاد الأخضر الذي أصبح حتمية لا مفر منها بالنسبة للدول التي تسعى إلى تحقيق التنمية المستدامة.

5. أسباب اختيار الموضوع:

لقد حفزنا على اختيار هذا الموضوع مجموعة من الأسباب يمكن استعراضها على النحو التالي:

- تسليط الضوء على البنوك الإسلامية و الدور التي تلعبه في المجتمع.
- الرغبة و الميول الشخصي للدراسة في المجال البنكي.
- المساهمة في الإضافة العلمية، والإلمام أكثر بالموضوع نظرا للأهمية البالغة التي يكتسبها الموضوع في حد ذاته.

6. منهج الدراسة:

يعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي الاستقرائي من جهة، و الأسلوب التحليلي من جهة أخرى، وذلك من خلال وصف البنوك الإسلامية، وكذا الاقتصاد الأخضر، وهذا من حيث الماهية، المكونات، الأهداف، الوظائف ثم تحليل دور البنوك الإسلامية في مجال تمويل الاقتصاد الأخضر من خلال دراسة تطور الاعتمادات الممنوحة من قبل البنك الإسلامي للتنمية و الأدوات المستخدمة في ذلك.

7. الدراسات السابقة:

الدراسات باللغة العربية:

- السلخ لويزة، بلقاسم زينب، **واقع تمويل الاستثمار الأخضر في الجزائر دراسة ميدانية بنك الفلاحة و التنمية الريفية تيميمون الفترة 2019/2013**، بهدف ابراز اهمية التحول نحو الاقتصاد الاخضر و مدى مساهمة بنك الفلاحة والتنمية الريفية في تمويل الاستثمار الاخضر, حيث خلصت الدراسة إلى أن بنك الفلاحة و التنمية الريفية مازال في مراحل بداية التكوين لتمويله هذا النوع في الاستثمارات فهو لم يرقى إلى مستوى الدول المتقدمة بإنشاء بنوك متخصصة في تمويل المشاريع البيئية.
- لطفي مخزومي، **التمويل الأخضر: الفرص و التحديات**، سنة 2018، التي تهدف الى توسيع مفهوم التمويل الاخضر وتعزيز الاستثمارات الخضراء، حيث خلصت الدراسة إلى ضعف الحوافز المشجعة على الاهتمام بالاستثمارات الخضراء، و الافتقار إلى الوعي بالتحديات البيئية، كما خلصت أيضا على أن التمويل الأخضر يمثل فرصة تجارية مربحة للقطاع المالي.

الدراسة باللغة الأجنبية:

- Lucien Georgeson, Mark andrew maslin, The global green economy: a review of concept, definitions, measurement, methodologies and their interactions, Article in Geo Geography and Environment · January 2017.

حيث تهدف الى تبيان اهمية الاقتصاد الاخضر و خلصت الدراسة إلى أهمية تبني الاقتصاد الأخضر، و ضرورة إيجاد مقاييس عملية لقياس التقدم نحو الاقتصاد الأخضر.

- Erica novian tilukas, Green economy for sustainable development and poverty eradication, Mediterranean journal of social science, Vol 6, December 2015.

حيث خلصت الدراسة إلى أن الاقتصاد الأخضر يلعب دورا مهما في زيادة الدخل الفردي، وتحسين المستوى المعيشي للفرد، بالإضافة إلى ضرورة دعم الاقتصاد الأخضر من قبل القطاع العام و القطاع الخاص.

8. مميزات الدراسة عن الدراسات السابقة:

ما يميز دراستنا عن الدراسات الأخرى هو إسقاط الدراسة على بنك إسلامي رائد في المجال التنموي وكيف يساهم في تمويل الاقتصاد الأخضر، إذ أن الدراسات السابقة كانت تعني بدراسة دور بنوك تقليدية في تمويل الاقتصاد الأخضر.

9. حدود الدراسة:

يمكن تقسيم حدود الدراسة إلى:

- حدود مكانية: تمت الدراسة على مستوى بنك التنمية الإسلامي
- حدود زمانية: تم إجراء الدراسة على مدى 12 سنة، امتدت من سنة 2008 إلى سنة 2019.

10. صعوبات الدراسة:

لا تخلو أي دراسة من صعوبات تواجه الطالب أثناء إعدادها، كذلك الحال بالنسبة لهذه الدراسة حيث واجهتنا الصعوبات التالية:

- قلة المراجع التي تطرقت الى موضوع الاقتصاد الأخضر
- ترجمة بعض الكلمات من اللغة الإنجليزية إلى اللغة العربية أحيانا لا تكون في محلها وهذا ما يؤدي إلى الإخلال بالمعنى العام
- تضارب بعض الإحصائيات في التقارير السنوية للبنك.

11. هيكل الدراسة:

رغبة في الإلمام بالموضوع و الإجابة عن الإشكالية المطروحة قمنا بتقسيم دراستنا إلى: مقدمة، فصل نظري، فصل تطبيقي، وخاتمة.

تناولت المقدمة الطرح العام للموضوع، في حين قسم الفصل الأول إلى مبحثين تناول الأول البنوك الإسلامية بمختلف جوانبها، فيما خصص الثاني لدراسة الاقتصاد الأخضر وطبيعة العلاقة بين البنوك الإسلامية و الاقتصاد الأخضر.

أما في ما يتعلق بالفصل الثاني قد خصص لدراسة تطبيقية على البنك الإسلامي للتنمية في السعودية، وأخيرا خاتمة عامة بمثابة حوصلة عن الموضوع، و استنتاج العلاقة بين المتغيرين وكذا تقديم الاقتراحات و التوصيات لما تم دراسته خلال البحث.

الفصل الأول:

الإطار النظري للبنوك الإسلامية و الاقتصاد الأخضر

تمهيد:

إن البنوك الإسلامية ليست حديثة النشأة فهي منذ القدم تعمل وفق مبادئ الشريعة الإسلامية، ولا تسعى إلى تحقيق الربح فقط بل تسعى إلى تحقيق أهداف إنسانية واجتماعية أيضا، وتسعى إلى مواكبة متطلبات المجتمعات الناشطة فيها، ومن بين هذه المتطلبات الاهتمام بكيفية الوصول إلى تحقيق التنمية المستدامة والرفاه الاجتماعي، حيث تعمل البنوك على تمويل الاقتصاد الأخضر الذي يعتبر مُمَهِّدًا لتحقيق التنمية المستدامة وسنحاول في هذا الفصل إلى دراسة العلاقة بين البنوك الإسلامية و الاقتصاد الأخضر حيث تم تقسيم هذا الفصل إلى:

- المبحث الأول: عموميات حول البنوك الإسلامية.
- المبحث الثاني: مدخل إلى الاقتصاد الأخضر.

المبحث الأول: عموميات حول البنوك الإسلامية

إن انتشار البنوك الربوية و زيادة التعامل بالربا، أدى إلى بروز العديد من المشاكل وانتشار الأزمات لهذا كانت الحاجة إلى الصناعة المصرفية الإسلامية نظرا لما تتميز بـه من خصائص وأهداف وخدمات وهذا طبعا لتوافقها مع مبادئ الدين الإسلامي.

المطلب الأول: ماهية الصيرفة الإسلامية

إن البنوك الإسلامية مؤسسات تزاول نشاطها في إطار الشريعة الإسلامية في جميع جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية، فهي تقوم على أساس نبذ التعامل بالفائدة أخذا وعطاء، أي تعمل باتجاه تحقيق القيم الروحية التي ترى في الإنسان جوهر التقدم والرفاهية.

الفرع الأول: نشأة البنوك الإسلامية وتطورها

ترجع الأنشطة المصرفية بمفهومها الواسع، إلى صدر الإسلام وقيام الدولة الإسلامية، فقد كان بيت مال المسلمين يقوم بالتمويل اللازم للمجتمع آنذاك، حيث أخذت الأعمال المصرفية أشكالا عدة في مجال إيداع الأموال بين الأفراد على أساس الثقة، وأمانة الأشخاص واستثمار الأموال على صيغتي المضاربة والمشاركة، فإن الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه هو أول من أنشأ بيت المال في الإسلام، وهذا يدل على أن الأعمال المصرفية لم تكن نتيجة الغزوات التي تعرضت لها الأمة الإسلامية أمام التطور في التجارة والنشاط الاقتصادي، وفي غضون ذلك تسرب البديل من الأنظمة الغربية إلى البلاد الإسلامية، ظهرت البنوك الربوية في البلاد العربية قبل أكثر من قرن ونصف، وقامت هذه البنوك على الربا والمعاملات المحرمة شرعا، وهذا دفع العلماء إلى البحث عن الحل البديل من أجل الحفاظ على الهوية الإسلامية والمتمثل في البنوك الإسلامية.

إلا أن العمل البنكي الحديث يعود تاريخه إلى نهاية الخمسينيات من القرن العشرين، حيث أنشئت في إحدى المناطق في باكستان مؤسسة تستقبل الودائع من الأغنياء لتقدمها إلى المزارعين الفقراء من أجل تحسين نشاطهم الزراعي، دون أن يتقاضى المودعون أي عائد على ودائعهم، كما أن القروض المقدمة إلى المزارعين كانت بدون عائد أيضا، وقد كانت المؤسسة تتقاضى أجورا رمزية تغطي تكاليفها الإدارية فقط، وفي بداية الستينيات أغلقت أبوبها.[1]

ومع نهاية هذه التجربة ظهرت محاولة لإنشاء بنك إسلامي عام 1963 حيث تم إنشاء ما يسمى ببنوك الادخار المحلية والتي أقيمت بمدينة ميت غمر بجمهورية مصر العربية، والتي أسسها د.أحمد النجار، وقد استمرت هذه التجربة حوالي ثلاث سنوات، وبعدها تم إنشاء بنك ناصر الاجتماعي حيث يعد أول بنك يشير في القانون إنشائه على عدم

[1] – يعرب محمود إبراهيم الجبوري، **دور المصارف الإسلامية في التمويل والاستثمار**، دار الجماد، الطبعة الأولى، الأردن، 2014، ص20.

التعاطي بالفائدة المصرفية أخذا وعطاء، وقد كانت طبيعة معاملات هذا البنك هو في النشاط الاجتماعي وليس المصرفي أساسا، وقد جاء الاهتمام الحقيقي بإنشاء بنوك إسلامية تعمل طبقا لأحكام الشريعة الإسلامية في توصيات مؤتمر الدولة الإسلامية بمدينة جده بالمملكة العربية السعودية عام 1972، حيث ورد النص على ضرورة إنشاء بنك إسلامي دولي للدول الإسلامية، وجاء نتاج ذلك إعداد اتفاقية تأسيس البنك الإسلامي للتنمية عام 1974، وباشر البنك الإسلامي نشاطه في1977 بمدينة جده بالمملكة العربية السعودية.[2]

ثم جاء بنك دبي الإسلامي كأول بنك إسلامي متكامل يتعامل طبقا لأحكام الشريعة الإسلامية عام 1975 ليقدم الخدمات المصرفية والاستثمارية للأفراد، وفي عام 1977 تم تأسيس بنك فيصل الإسلامي في السودان، وفي دول إسلامية أخرى نشأت بنوك إسلامية: مثل مصرف قطر الإسلامي بالدوحة، بيت البركة التركي للتمويل في تركيا، بنك البركة في الجزائر، كما امتد تأمين البنوك في دول غير إسلامية مثل: بنك قبرص الإسلامي، المصرف الدولي بالدانمرك، وحديثا تم تأسيس أول بنك إسلامي في بريطانيا بإنجلترا عام 2004، بدأ أعماله بفرعين في كل من لندن وبرمنجهام، وكذلك تأسيس بنك إسلامي في إيطاليا بداية عام 2008.[3]

الفرع الثاني: مفهوم وأهداف البنوك الإسلامية

بعد أن تم التعرف على التطور التاريخي لنشأة البنوك الإسلامية لابد من ضبطها بتعريف و تحديد أهم الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها حيث سنتطرق إليهم خلال هذا الفرع.

أولا: مفهوم البنوك الإسلامية

1. تعريف البنوك الإسلامية:

هناك عدة تعريفات للبنوك الإسلامية من قبل منظري المصرفية الإسلامية وفيما يلي بعضا منها: قبل التعرض لتعريف البنك الإسلامي لابد من الإشارة إلى معنى كلمة مصرف، تستعمل كلمة (مصرف)في اللغة العربية مقابل كلمة بنك في اللغة الفرنسية، وهي تعني المنضدة، أو الطاولة لأن التجار الذين كانوا يقومون بأعمال الصيرفة – آنذاك – كانوا يضعون أنواع لعملات على موائد خشبية يجلسون إليها – وأطلق على من يمارس هذه المهنة صيرفي.[4]

هذا وقد عرف الباحثون البنك الإسلامي بتعاريف عدة منها:

[2]- صادق راشد الشمري، **أساسيات الاستثمار في المصارف الإسلامية**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2011 ، ص ص107-108.

[3]- عايد فضل الشعراوي، **المصارف الإسلامية**، الدار الجامعية للطباعة والنشر، كويت، 2007، ص 24.

[4]- عبد المطلب عبد الرزاق حمدان، **المضاربة كما تجريها المصارف الإسلامية وتطبيقاتها المعاصرة**، دار الفكر الجامعي، مصر، 2005، ص103.

- قال شيخون: "إنها مؤسسات مالية ذات رسالة اقتصادية واجتماعية ودينية تهدف إلى تحقيق نفع عام لمجتمع إسلامي قائم على أسس أخلاقية وإنسانية واقتصادية، وهي مؤسسات لا تبغي الربح بالدرجة الأولى".[5]
- وقالت إخلاص النجار: "بأنها تلك المؤسسات التي تقوم بجذب رأس المال الذي يكون عاطلا، لمنح صاحبه ربحا حلالا عن طريق التنمية الاقتصادية التي تعود بالفائدة الحقيقية على جميع المساهمين فيها، باعتباره وسيطا بين صاحب المال والمستثمر ليحصل كل على حقه في نماء ذلك المال".[6]
- وعرف الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية في الفقرة الأولى من المادة الخامسة في الحديث عن شروط العضوية في الاتحاد – بأنه يقصد بالبنوك الإسلامية، "تلك البنوك أو المؤسسات التي ينص قانون إنشائها ونظامها الأساسي صراحة على الالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية، و على عدم التعامل بالفائدة أخذا و عطاء".[7]

ومن خلال التعاريف السابقة ذكرها يتفق الطالبين على أن البنوك الإسلامية هي مؤسسات مالية تقوم بالمعاملات المصرفية وغيرها من المعاملات المالية، وأعمال الاستثمار وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية، فلا تتعامل بالربا لا أخذا وإعطاء سواء في صورة فوائد أو أي صورة أخرى، بهدف المحافظة على القيم والأخلاق الإسلامية وتطهير النشاط المصرفي من الفساد وتحقيق أقصى عائد اقتصادي واجتماعي لتحقيق التنمية الاقتصادية في جميع قطاعات الاقتصاد الوطني مما يؤدي إلى مجتمع قوى متكافل متعاون.

2. خصائص البنوك الإسلامية

يقوم البنك الإسلامي بجميع وظائف البنك التجاري التقليدي من ادخار وتمويل وخدمات وتسيير المعاملات، وجذب الودائع وصرف وتحويل على غير ذلك، ولكنها تتميز بسمات وخصائص تميزها عن البنوك الربوية نشير إليها في الآتي:

- **أنه يقوم على أساس عقدي**: فهو يقوم على العقيدة الإسلامية، ويستمد منها كيانه ومقوماته، ويلتزم بالشمولية في السلوك الإسلامي؛
- **أنه يقوم على أساس استثماري**: فهو يقوم على الاستثمار بديلا عن الفائدة الربوية التي يقوم عليها البنك التقليدي مختارا لذلك أفضل مجالات الاستثمار وأرشدها، وهذا يعني أن خاصيتها الأولى هي عدم استخدام الفائدة في كل

[5]- يعرب محمود إبراهيم الجبوري، **مرجع سبق ذكره**، ص18

[6]- نفس المرجع، ص 19.

[7]- بن إبراهيم الغالي، **أبعاد القرار التمويلي والاستثماري في البنوك الإسلامية: دراسة تطبيقية**، الطبعة الأولى، دار النفائس للطباعة و النشر، الأردن، 2012،ص 17

أعمالها ولا يكفيها ذلك، وإنما الالتزام بقاعدة الحلال والحرام، فعليها ألا تستثمر أموالها، ولا تشارك إلا في التوظيفات التي يحلها الإسلام؛

- **أنه يقوم على أساس اجتماعي**: بمعنى أنه يهدف إلى تحقيق التكافل الاجتماعي بإدارته صندوق الزكاة والصدقات والتبرعات، وإدارة الوقفيات، من خلال نظرته في وضع خططه وسياسته التنموية التي يلحظ فيها صالح المجتمع الإسلامي[8]،
- **أنه يقوم على أساس ثقافي**: بمعنى أنه يهدف إلى نشر الثقافة الإسلامية والمعرفة بالصيرفة الإسلامية من خلال إحياء وبعث التراث في المعاملات المالية والتجارية والمصرفية.[9]

ثانيا: أهداف البنوك الإسلامية

للبنك الإسلامي أهداف يسعى لتحقيقها استلزمتها الطبيعة الديناميكية وجدوى وجود المشروع للقيم الإسلامية، وتطبيقا لأهداف الشريعة الحقة في مجال المال والمعاملات الاقتصادية وفيما يسهم بفعالية في القضاء على الازدواجية التي قد يجدها الإنسان المسلم بين تعاليم العقيدة الحقة وبين واقع الممارسات الفعلية التي تتم في المجتمع إعلاء لدين الله وتطبيقا لشريعته، ويمكن إبراز هذه الأهداف فيما يلي:

1. الأهداف المالية :

انطلاقا من أن البنك الإسلامي في المقام الأول مؤسسة يقوم بأداء دور الوساطة المالية بمبدأ المشاركة، فإن لها العديد من الأهداف المالية التي تعكس مدى نجاحها في أداء هذا الدور في ضوء أحكام الشريعة الإسلامية، وهذه الأهداف هي:

- **جذب الودائع وتنميتها**: يمثل الشق الأول في عمليات الوساطة المالية، وترجع أهمية هذا الهدف إلى أنه يعد تطبيقا للقاعدة الشرعية والأمر الإلهي بعدم تعطيل الأموال، واستثمارها بما يعود بالأرباح على المجتمع الإسلامي وأفراده، وتعد الودائع المصدر الرئيسي لمصادر الأموال في البنك الإسلامي سواء كان بصورة ودائع استثمار بنوعيها؛ المطلقة والمقيدة، أو ودائع تحت الطلب، الحسابات الجارية أو ودائع الادخار وهي مزيج من الحسابات الجارية وودائع الاستثمار.[10]

---

[8]- عادل عبد الفضيل عيد، **ضوابط ومعايير الاستثمار في البنوك الإسلامية**، دار التعليم الجامعي، مصر، 2015، ص ص15- 16.

[9]- محمد محمود العجلوني، **البنوك الإسلامية: أحكامها ومبادئها وتطبيقاتها المصرفية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2008، ص 115.

[10]- حربي محمد عريقات، سعيد جمعة عقل، **إدارة المصارف الإسلامية مدخل حديث**، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، الأردن، 2010، ص121.

- **استثمار الأموال:** يقوم البنك الإسلامي بالتركيز في توظيفاته التمويلية على التوظيف الاستثماري متوسط وطويل الأجل الذي يتيح له أن ينشئ مشروعات بنفسه في مختلف مجالات النشاط الاقتصادي في المجتمع وتقوية هيكل القطاعات الاقتصادية فيه.
- **تحقيق الأرباح:** يعد تحقيق معدل من الربح من أهم الأهداف في المؤسسة الاستثمارية ومنها البنوك الإسلامية، فتحقيق معدل مناسب من الأرباح هو من أهداف المؤسسات المالية الإسلامية وكذلك غيرها، كما أن رفع معدل الأرباح فوق المستوى الموجود لدى البنوك الإسلامية، والتقليدية المنافسة هو الهدف النهائي للبنك وكل حديث عن أهداف غير الربح إما أنه حديث عن هدف وسيط يقرب إلى الهدف الأساسي أو أنه من قبيل الدعاية التسويقية التي تخدم هدف رفع معدل الأرباح.[11]

2 أهداف خاصة بالمتعاملين:

للمتعاملين مع البنك الإسلامي أهداف متعددة يجب أن يحرص البنك الإسلامي على تحقيقها وهي على النحو التالي:

- **تقديم الخدمات المصرفية:** تسعى البنوك الإسلامية إلى تجويد وإتقان أداء أجهزتها وفروعها بالشكل الذي يضمن تقديم خدماتها المصرفية بأعلى درجة من الجودة وبالشكل الذي يتوافق مع حاجة العملاء في: المكان المناسب، الزمان والتوقيت المناسب، بالتكلفة المناسبة وبأقل جهد ممكن.[12]
- **توفير التمويل للمستثمرين:** يقوم البنك الإسلامي باستثمار الأموال المودعة لديه من خلال أفضل قنوات الاستثمار المتاحة عن طريق توفير التمويل اللازم للمستثمرين أو عن طريق استثمار هذه الأموال من خلال شركات تابعة متخصصة أو القيام باستثمار هذه الأموال مباشرة في الأسواق المحلية، الإقليمية، الدولية.[13]
- **توفير الأمان للمودعين:** يسعى البنك إلى العمل في مناخ يتسم بالأمان والبعد عن المخاطر وذلك بمحاولة إتباع سياسة التنويع في توظيفاته وهذا الهدف لا يتعارض مع هدف الربح، وتتمثل مهمة المصرف في تحقيق التوازن بين الهدفين عن طريق ربط الربح بمستويات معينة من المخاطر على أساس اختيار البنك مشروع استثماري الذي تتناسب مع درجة المخاطر المقبولة.[14]

---

[11]- إبراهيم عبد الحليم عبادة، **مؤشرات الأداء في البنوك الإسلامية**، دار النفائس للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2008، ص ص، 63- 64.

[12]- يعرب محمود إبراهيم الجبوري، **مرجع سبق ذكره**، ص37.

[13]- **نفس المرجع**، نفس الصفحة.

[14]- محمود عبد الكريم أحمد رشيد، **الشامل في معاملات وعمليات المصارف الإسلامية**، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2001، ص22.

3. أهداف داخلية:

للبنوك الإسلامية العديد من الأهداف الداخلية التي تسعى إلى تحقيقها منها:

- **تنمية الموارد البشرية:** تعد الموارد البشرية العنصر الرئيسي لعملية تحقيق الأرباح في المصارف بصفة عامة، حيث أن الأموال لا تدر عائدا بنفسها دون استثمار، وحتى يحقق البنك الإسلامي ذلك لابد من توافر العنصر البشري القادر على استثمار هذه الأموال ولابد أن تتوافر لديه الخبرة. ولا يتم ذلك إلا من خلال العمل على تنمية مهارات أداء العنصر البشري في البنوك الإسلامية عن طريق التدريب للوصول إلى أفضل مستوى أداء في العمل.[15]
- **تحقيق النمو:** يقصد به نمو الموارد الذاتية المتمثلة في رأسماله والأرباح المحتجزة والاحتياطات وكذلك نمو الموارد الخارجية في الودائع بمختلف أنواعه.[16]
- **الانتشار جغرافيا واجتماعيا:** حتى تستطيع البنوك الإسلامية تحقيق أهدافها السابقة بإضافة إلى توفير الخدمات للمتعاملين لابد لها من الانتشار بحيث تغطي أكبر شريحة في المجتمع، وتوفير لجمهور المتعاملين الخدمات المصرفية في أقرب الأماكن لهم، ولا يتم تحقيق ذلك إلا من خلال الانتشار الجغرافي في المجتمعات.[17]

4. أهداف اجتماعية:

تسعى البنوك إلى تقديم الخدمات الاجتماعية التي تسهم في خدمة المجتمع وتطويره وتلبية الاحتياجات الاجتماعية بالإسهام في تمويل المشروعات والنشاطات التي تحقق النفع الاجتماعي العام وخدمة أفراده بالذات الأكثر حاجة منهم، أي الأقل دخلا من خلال تقديم القروض الحسنة والإسهام في المشروعات الاجتماعية الخيرية و الإسهام بجمع أموال الزكاة وغيرها، واستخدامها في الأوجه المخصصة لها وللمحتاجين إليها وبالشكل الذي يتطابق مع قواعد الشريعة الإسلامية و مقاصدها.[18]

---

[15]- حربي محمد عريقات، سعيد جمعة عقل، **مرجع سبق ذكره**، ص 110.

[16]- يعرب محمود إبراهيم الجبوري، **مرجع سبق ذكره**، ص39.

[17]- حربي محمد عريقات، سعيد جمعة عقل، **مرجع سبق ذكره**، ص 111.

[18]- فليح حسن خلف، **البنوك الإسلامية**، عالم الكتب الحديث، إربد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2006، ص9.

الشكل رقم01: أهداف البنوك الإسلامية

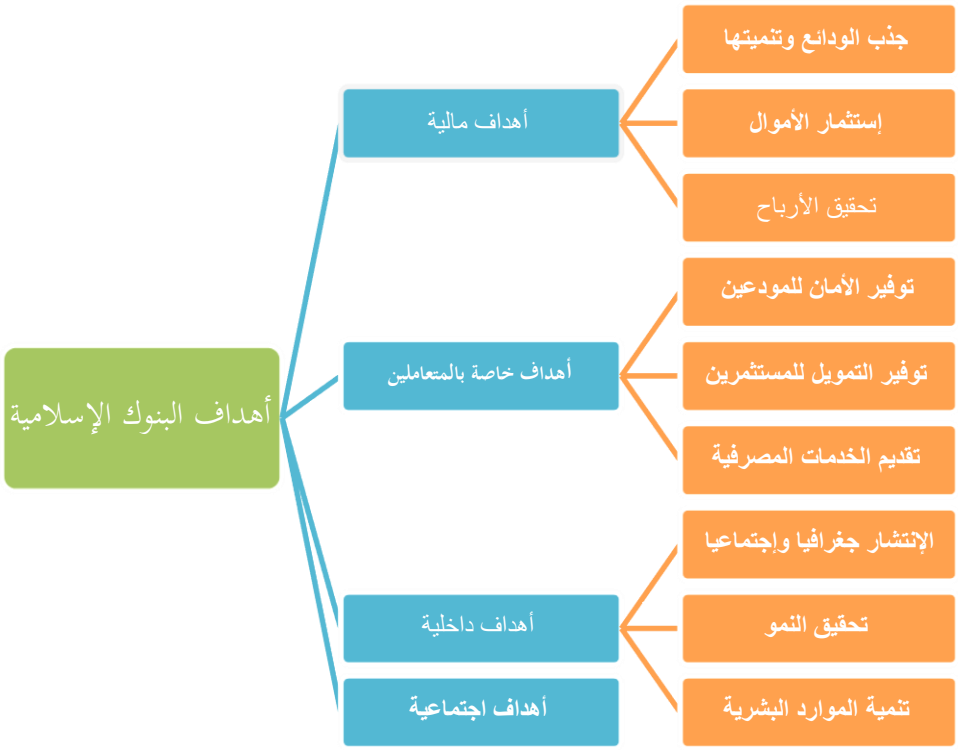

المصدر: من إعداد الطالبين

المطلب الثاني: قواعد البنوك الإسلامية وخدماتها

تأسست الممارسات المالية الإسلامية على إيمان راسخ بأن النقود ليست أصلا مدرا للربح في حد ذاتها، ولا يمكن أن تكون هناك أنشطة للبنوك الإسلامية إلا و قد أُخِذَ بالحسبان موقف الشرع من هذه الأنشطة، و العدالة الاجتماعية، و التوزيع العادل للثروة.

الفرع الأول: مجموعة القواعد والمحددات المؤثرة على البنوك الإسلامية

البنك الإسلامي مؤسسة مالية استثمارية تعمل في إطار الشريعة الإسلامية السمحاء، وهناك عدد من القواعد التي تحكم عمل هذه المؤسسات منها الشرعية والمصرفية الاقتصادية وأخرى اجتماعية وثقافية. وتتمثل أهمها في:

أولا: القواعد الشرعية:

1. **الاستخلاف:** أي أن الملكية الموجودة في هذه الأرض للمال وجميع الثروات ليست إلا لله وأن ملكية الإنسان هي مجرد وكالة ولهذا يوجب أن يتم استخدام الأموال طبقا لأحكام الشريعة الإسلامية وفي الأوجه التي تقرها؛

2. **لا ضرر ولا أضرار:** الأصل في هذه القاعدة هو مراعاة الحقوق والواجبات وذلك مرهون بتجنب الإضرار بالغير والمال ذاته وأن كل امتناع عن الإنتاج مع القدرة عليه والحاجة إليه فهو ضرر وفساد في الأرض؛
3. **الغنم والغرم:** تقرر هذه القاعدة العدل في المعاملات فلا يصح أن يحصل المدخر على عائدا لمدخراته دون مخاطرة ، وهي تمثل أساسا فكريا لكل المعاملات التي تقوم على المشاركات حيث يكون لكل طرف فيها حقوقا تقابل أو تعادل ما عليه من التزامات،
4. **عدم التعامل مع الربا:** يمثل هذا المحدد أهمية أولى في مجمل البنوك الإسلامية حيث أن الإسلام يعتبر المال وسيلة وليس غاية، ولا يمكن توليدها من ذاتها وهي ليست لها قيمه إلا من خلال ارتباطها بباقي عناصر الإنتاج الأخرى[19].

ثانيا: القواعد المصرفية الاقتصادية: وتتمثل في مايلي:[20]

1. الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية في جميع الأعمال والمعاملات جملة وتفصيلا

2. الأخذ بمبدأ المشاركة في الربح والخسارة؛

3. التوظيف الفعال لموارد البنك،

4. الاهتمام بتنمية الحرفيين والصناعات الصغيرة والمتوسطة.

ثالثا: القواعد والمحددات الاجتماعية والثقافية:

تعتبر من أكثر المحددات أهمية بالنسبة لعمل البنك الإسلامي، وذلك من أجل إيجاد مجتمع متكامل يجمع بين الإشباع المادي و الروحي و تتحقق عن طريقه العدالة الاجتماعية وفي إطار من المسؤولية المتأصلة في العقل و النفس والذات، والمسيرة للنشاط، والموجهة للسلوك، ومن هنا تتكامل الصورة و تتضح أبعادها التالية:[21]

1. **الواقعية في محاربة الفقر:** يستمد واقعيته من جعل الإسلام للفقراء حقا معلوما في أموال الأغنياء تتولى الدولة توزيعه بين الفقراء. ويقوم البنك الإسلامي بتحقيق هذه الواقعية من خلال صناديق الزكاة التي يحصلها البنك من الأموال المودعة لديه ومن ثم تطهير النفوس من الشح والبخل؛
2. **العدالة:** وهي أساس كل شيء ومحور نشاط البنوك الإسلامية، امتثالا لأمر الله تعالى:" إن الله يأمر بالعدل و الإحسان وإيتاء ذي القربى، وينهى عن الفحشاء والمنكر والبغي يعظكم لعلكم تذكرون "[22]؛

---

[19]- عبد العزيز قاسم محارب، **المصارف الإسلامية التجربة وتحديات العولمة**، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2011، ص86.

[20]- **نفس المرجع**، ص ص86-87.

[21]- محسن أحمد الخضيري ،**البنوك الإسلامية**، ايتراك للنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة، مصر، 1999، ص94.

[22]- القرآن الكريم، **سورة النحل**، الآية 90.

3. **المسؤولية:** وهي عملية مزدوجة تشمل: مسؤولية المجتمع عن البنك الإسلامي، و مسؤولية البنك الإسلامي عن المجتمع، فالمجتمع مسؤول عن البنك الإسلامي في مؤازرته، والبنك الإسلامي مسؤول عن تقديم خدماته بشكل سليم إلى المجتمع، بل إن البنك الإسلامي هو جزء من المجتمع، والجزء لا ينفصل عن الكل.
4. **الأمن والاستقرار:** كلما كان المجتمع الذي يعمل فيه البنك الإسلامي آمنا ومستقرا، كلما نمت أعمال البنك، وازدادت بالتدريج معاملاته، وفي الوقت نفسه ازداد إقبال أفراد المجتمع على الادخار والاستثمار، والعكس صحيح.[23]

الفرع الثاني: خدمات البنوك الإسلامية

مثله مثل أي بنك أو مؤسسة مالية، يسعى البنك الإسلامي إلى تحقيق الربح من خلال تقديمه مجموعة من الخدمات لعملائه مقابل عمولة أو مبلغ معين متفق عليه لكن بشرط أن تكون هذه الخدمات في إطار ما تسمح به الشريعة الإسلامية وهي تتمثل في ما يلي:

أولا: الخدمات البنكية بطبيعتها: وتضم مجموعة من الخدمات التالية:

1- البطاقات المصرفية:وتضم ما يلي:[24]

- **بطاقات الخصم الفوري:** تعتبر من الخدمات المصرفية لأنه ليس فيها ائتمان، والحكم الشرعي جوازها أما الرسوم التي تتقاضاها المصارف من هذه البطاقات فإنها جائزة سواء كانت رسوم إصدار أو استعمال أو سحب نقدي أو تجديد وسواء كانت برسوم نسبية أو مبالغ ثابتة، والرسوم لا يترتب عليها محظور شرعي.
- **بطاقة الخصم الشهري:** حيث يتم فيها خصم أو حسم المبلغ المستحق على العميل في نهاية المدة بكامله بدون زيادة فهذه البطاقات يجوز استخدامها في المستحق النقدي إذا كان البنك المصدر لها يأخذ رسوما أكثر من التكلفة من الفعلية، كما اشترط في هذه البطاقات ألا يكون إصدارها مصحوبا بشرط غرامة التأخير فيها إذا تأخر العميل عن سداد الدين المستحق عليه.

2- الاعتماد المستندي: من أهم وسائل الدفع وأكثرها انتشارا في عمليات التجارة الخارجية، وهو يعني تعهدا من قبل المصرف للمستفيد (البائع) بناء على طلب فاتح الاعتماد (المشتري)، ويقرر المصرف في هذا التعهد أنه قد اعتمد تحت تصرف المستفيد (البائع) مبلغا من المال يدفع له مقابل مستندات محددة تبين شحن البضاعة خلال مدة معينة.[25]

---

[23]- محسن أحمد الخضيري، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 97- 98.

[24] - صادق راشد الشمري، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 364- 365.

[25]- **نفس المرجع**، ص 367.

3- تأجير الخزائن الحديدية:

يقوم البنك بتأجير خزائن حديدية، على شكل أدراج يحمل كل منها رقما معين، وعلى أحجام مختلفة تلائم الاحتياجات المختلفة للعملاء، وهي مجهزة بشكل يمنع خطر السرقة والسطو والحريق. وتوجد هذه الخزائن في غرف محصنة ومسلحة تسليحا كاملا تحت الأرض في مبنى البنك، ويوجد لهذه الخزائن مفتاحان أحدهما لدى المصرف والثاني لدى العميل فيقوم موظف البنك المختص بفتح القفل الأول ويترك للعميل فتح الثاني، وإدخال وإخراج ما يشاء بسرية تامة؛ ويحق لصاحب الصندوق الدخول خلال ساعات الدوام الرسمي والاستفادة من هذه الخدمة.[26]

4- خطابات الضمان:

تمثل تعهد من البنك بقبول دفع مبلغ معين لدى الطلب لدى المستفيد من ذلك الخطاب نيابة من طالب الضمان عند عدم قيام الطالب بالتزامات معينة من قبل المستفيد. ويمثل كفالة يصدرها البنك للجهة المستفيدة يضمن فيه شخص ما يدفع قيمة هذه الكفالة في حالة إخلال المكفول بالتزاماته والأصل فيها هو الجواز وقد وردت الكلمة في القرآن الكريم ،"زعيم" أي ضامن أو كفيل كما في محكم كتاب الكريم { وَلِمَنْ جَاءَ بِهِ حِمْلُ بَعِرْ وَأَنَا بِهِ زَعِيمْ }[يوسف][27]

ثانيا: الخدمات المصرفية في مجال الاستثمار:

تمثل عمليات أمناء الاستثمار في المؤسسات البنكية الإسلامية وغير الإسلامية بداية لجيل كامل من التطوير والتنمية البنكية، والتي من خلالها أقدمت البنوك على تطوير نشاطها، وزيادة وتنويع خدماتها لتوسع نطاق السوق أمام عملياتها التقليدية المصرفية.

ولما كانت البنوك الإسلامية هي نتاج بوتقة كافة التجارب والنظريات، وكافة أبعاد وخبرات البنوك وانصهارها جميعا في أتون العقيدة الإسلامية لاستخلاص الطيب منها وإبعاد الخبيث عنها، فقد أصبح على البنوك الإسلامية باعتبارها أداة الفعل الرئيسية في الاقتصاد الإسلامي وباعتبارها متكاملة الأبعاد والوظائف، فاتسع مجال عمل البنوك الإسلامية ليشمل أعمال أمناء الاستثمار من أجل الحفاظ على العميل الحالي والمستقبلي للتعرف على احتياجاته و توصيفها بدقة وإعداد الخطوط المختلفة لإشباع هذه الاحتياجات في إطار الشريعة الإسلامية، وفي إطار القوانين الحاكمة للعمل البنكي بالتالي فإن أعمال أمناء الاستثمار بهذا الوصف ، تصبح أكثر الأعمال التي تقدمها البنوك تنوعا وتكيفا مع التغيرات التي تحدث في النشاط الاقتصادي، و تمتد لتشمل كافة مجالات هذا النشاط .

---

[26]- حربي محمد عريقات، سعيد جمعة عقل، **مرجع سبق ذكره**، ص245.

[27]- **نفس المرجع**، ص 385.

وفي ما يلي أهم أنشطة عمليات أمناء الاستثمار:[28]

- تأسيس الشركات؛
- إدارة الشركات نيابة عن الغير؛
- تسويق العقارات؛
- دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم فرص الاستثمار،
- خدمات الاكتتاب الجماهيرية العامة للأوراق المالية.

ثالثا: الخدمات المصرفية في مجال الاستشارات:

البنك الإسلامي هو بيت خبرة واستشارات اقتصادية ومالية للمسلمين، وتجمع الخبرات والكفاءات المالية في البنك الإسلامي يتيح له تقديم المشورة الصادقة لكل من يطلبها، وفي الوقت ذاته فان وجود البنك الإسلامي في مجتمع ما، يجعله قوى فاعلة ومتفاعلة في اقتصاد هذا المجتمع، وكثيرا ما تقوم البنوك الإسلامية الكبرى بإيجاد وظيفة أمين الاستشارات في فروعها، أو إنشاء قسم أو إدارة خاصة تتولى هذه المهمة، وسواء عن طريق المتخصصين العاملين في هذه الإدارة، أو في الإدارات الأخرى بالبنك تتم عملية تقديم هذه الخدمة. كما قد تستعين البنوك الإسلامية ببعض الخبراء الخارجيين، ومراكز البحوث والدراسات إذا ما احتاج الأمر لذلك. و أهم المجالات التي يقدم البنك استشاراته فيها هي: مجالات الاستثمار المالي، مجالات التعاون الاقتصادي، مجالات التنظيم، مجالات التخطيط، ومجالات العقود المالية و القانونية.[29]

رابعا: الخدمات الاجتماعية التي تقدمها البنوك الإسلامية :[30]

البنك الإسلامي ليس مؤسسة اقتصادية تهدف إلى تعظيم الربح فحسب، بل أنه أيضا مشروع اجتماعي يهدف إلى رقي المجتمع، وإلى تنمية موارده بشكل يعظم كل من المردود الاقتصادي، والعائد الاجتماعي في الوقت ذاته، ويخلق التكافل الاجتماعي البناء الذي يعمل على توفير حد الكفاية لكل أفراد المجتمع، ويدفع كل منهم على عائده فمن يعمل يكسب، ومن لا يستطيع العمل يحصل على حقه من أموال الزكاة ليسد حاجته. فالأموال التي توافرت للبنك الإسلامي لها قبل وظيفتها الاقتصادية، وظيفة اجتماعية، وهي توظيفها لصالح المجتمع، وليس للإضرار بها. وسبيل البنك الإسلامي لتحقيق ذلك، القيام بتقديم مجموعة متكاملة من الخدمات الاجتماعية، واستخدامها كأداة لتحقيق التكافل الاجتماعي بين أفراد الأمة وهي:

---

[28]- محسن أحمد الخضيري، **مرجع سبق ذكره**، ص 160.

[29]- **نفس المرجع**، ص 191.

[30]- **نفس المرجع**، ص 195.

- خدمة جمع و توزيع الزكاة؛
- خدمات منح القروض الحسنة لأغراض: الزواج؛ التعليم، الوفاة،
- خدمات إنشاء المنظمات الدينية والاجتماعية وتقديم الدعم لها.

المطلب الثالث: موارد البنك الإسلامي واستخداماتها

يلعب البنك الإسلامي دور الوسيط المالي فهو يقوم باستقبال الأموال في شكل ودائع من جهة ، وتقديمها للمتعاملين في شكل خدامات بمقابل من جهة أخرى، فإذا أراد البنك أن يستمر في نشاطه فعليه تنويع موارد حصوله على الأموال من جهة، و تنويع الخدمات المقدمة من قبله من جهة أخرى.

الفرع الأول: موارد البنك الإسلامي

تمثل الموارد المالية عصب نشاط عمل البنك الإسلامي فلا يمكن لها القيام بأي نشاط إلا بتجميع الموارد المالية اللازمة ، و تنقسم موارد الأموال الداخلية في البنك الإسلامي إلى:

أولا: مصادر الأموال الداخلية:

تتضمن مصادر أموال البنك الإسلامي الذاتية أي الداخلية تلك الأموال المتأتية من مساهمات أصحاب البنك أي المساهمون في شركة البنك الإسلامي والأموال الناشئة عن نتائج أعماله كالاحتياطات النقدية التي يحتفظ بها البنك التزاما بالقوانين السائدة وذلك الجزء من الأرباح التي يحققها البنك من نشاطاته ولا يوزعها على مساهميه مثله في ذلك مثل البنك التقليدي

وفيما يلي تفصيل لهذه المصادر:

1. **رأس المال:** يعد رأس مال البنك مصدرا من مصادر التمويل، وقد يكون المصدر الرئيسي في بداية إنشاء البنك بجانب الودائع، لأن هذه البنوك تختلف عن البنوك التجارية، إذ تعتمد اعتمادا رئيسيا على الودائع، وخلق الودائع في أعمالها المصرفية، أما البنوك الإسلامية فتعتمد أساسا على رأسمالها، والذي تقوم باستثماره استثمارا مباشرا في المشروعات الإنتاجية، وذات العائد الاجتماعي، والعائد المادي. إضافة إلى الاعتماد على الودائع في المراحل القادمة.

ورأس المال هذا يتكون من مساهمة الشركاء في البنك، إذ إن الملكية هنا ملكية مشتركة سواء كانت هذه المشاركة مادية في شكل نقود أم عروض فنية – أصول ثابتة – مادية كانت أم معنوية.[31]

[31]- عبد الرحمن العاني قتية، **التمويل ووظائفه في البنوك الإسلامية والتجارية**، دار النفائس للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2013، ص68.

2. **الاحتياطات:** يقصد بها الأرباح المتحققة من أعمال البنك غير الموزعة، وتعتبر مصدرا من مصادر التمويل الداخلية، وهي جزء من حقوق ملكية المساهمين كونها بالأصل تمثل أرباحا كان يجب أن توزع عليهم. وتجد الاحتياطات في البنوك الإسلامية مشروعيتها في وجوب الحفاظ على رأس المال كاملا، وتعويضه في حالة الخسارة من الأرباح المحتجزة.[32]

وتوجد عدة أنواع من الاحتياطات منها:[33]

- **احتياطي قانوني:** تمثل المبالغ المتجمعة في هذا الحساب ما تم تحويله من الأرباح السنوية قبل الضرائب بنسبة (10%) خلال السنة والسنوات السابقة وفقا لقانون البنوك، وهو غير قابل للتوزيع على المساهمين؛
- **احتياطي اختياري:** تمثل المبالغ المجتمعة في هذا الحساب ما تم تحويله من الأرباح السنوية قبل الضرائب بنسبة لا تزيد عن (20%) خلال السنة و السنوات السابقة؛
- **احتياطي خاص:** تمثل المبالغ المجتمعة في هذا الحساب ما تم تحويله من الأرباح السنوية لمواجهة أية التزامات قد تطرأ على البنك، وهي قابلة للتوزيع على المساهمين،
- **الأرباح المحتجزة (المدورة):** هي الفائضة أو المتبقية بعد إجراء عملية توزيع الأرباح الصافية للمصارف المالية على المساهمين وهي قابلة للتوزيع على المساهمين.

3. **المخصصات:** يعرف المخصص بأنه أي مبلغ يخصم أو يحتجز من أجل استهلاك تجديد، أو مقابلة النقص في قيمة الأصول، أو من أجل مقابلة التزامات معلومة يمكن تحديد قيمتها بدقة تامة، والمخصص يعتبر عبء يجب تحميله على الإيراد سواء تحققت أرباحا لم تتحقق، ومن خلال ذلك يمكن أن نفرق بين نوعين من المخصصات هما: مخصصات استهلاك الأصول، ومخصص مقابل النقص في قيمة الأصول.[34]

ثانيا: مصادر الأموال الخارجية

تتمثل في الودائع بأنواعها المختلفة وأشكالها حيث تعتبر المصدر الرئيسي للبنك وهي:

1- الودائع تحت الطلب أو الحسابات الجارية

تقبل البنوك الإسلامية الأموال من المودعين في هذا النوع من الحسابات على سبيل القرض الحسن فتقبل الأموال على أنها قروض تلتزم بردها بدون زيادة أو نقصان، ولكن البنوك الإسلامية هنا تحصل على تفويض من صاحب المال (المودع)

[32] - محمد محمود العجلوني، **مرجع سبق ذكره**، ص 176.

[33] - حربي محمد عريقات، سعيد جمعة عقل، **مرجع سبق ذكره**، ص 138.

[34] - يعرب محمود إبراهيم الجبوري، **مرجع سبق ذكره** ، ص 70.

يمكنها من التصرف في الأموال المودعة على ضمان البنك الإسلامي، وبهذا فلا يكون للمودع أي حق في نتائج استثمار هذا المال، كما أنه لا يتحمل أي مسؤولية (خسارة) ناجمة عن الاستثمار وتكون عوائد هذا الاستثمار خالصة للبنك الإسلامي عملا بقاعدة الغنم بالغرم والخراج بالضمان هذا ويمكن تلخيص أسباب اشتراك المودعين لما يلي[35]:

- تنتقل في هذا النوع من الحسابات ملكية المال من المودع إلى البنك الإسلامي ويصبح هذا المال دينا في ذمة البنك نحو صاحب المال.
- نتائج استثمار المال هي من حق مالك المال حيث ترتبط مخاطر الاستثمار بالملكية كما هو معروف ومن عليه الغرم فله الغنم.

2- الحسابات الاستثمارية :

تشكل أهم الموارد بالنسبة للبنوك الإسلامية ويذهب البعض إلى وجوب قيام البنوك الإسلامية بمنح العملاء حق الاختيار إما بالحصول على نسبة من الربح مشاعة تتحدد سلفا أو على مقدار من الربح ليتحدد إلا بنهاية المشروع أو بانتهاء مدة معينة،كما اقترح محافظو البنوك المركزية في بعض الدول الإسلامية أن يكون استخدام البنوك للودائع الاستثمارية بناء على نظام المشاركة في الأرباح والخسائر وليس على أساس المضاربة، وقد يبدو هذا الاقتراح الأخير محققا لنوع من العدالة في العلاقة بين البنك والمودعين وذلك أن الخسارة في المضاربة يتحملها المودع وحده كونه صاحب المال أما البنك الإسلامي فلا يتحمل خسارة مالية بحسبان أنه قد خسر جهده ووقته إلا إذا حصلت الخسارة بفعله.[36]

وتقسم حسابات الاستثمار في البنوك الإسلامية إلى :

- **حسابات الاستثمار المشترك:**

تنقسم هذه الحسابات عادة إلى ثلاثة أقسام وتقبل على أساس اعتبارها وحدة واحدة شريكة في الأرباح المحققة في السنة الموالية الواحدة.[37]

- **حسابات التوفير:** تعد بمثابة أمانة لدى البنك وهو ضامن لأصل هذه الوديعة ومنهم من يطلق اسم الودائع المؤجلة ويعتبرون أنها في المصرف الإسلامي بقصد الاحتفاظ بها لوقت محدد، توظف ضمن التوظيفات التي تمارسها المصارف، ويجوز للمصرف أخذ أجر نظير قيامه بحفظها وفي هذه الحالة يصبح المصرف ضامنا لها.[38]

---

[35]- محمود حسين الوادي، حسين محمد سمحان، **المصارف الإسلامية الأسس النظرية والتطبيقات العملية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2007، ص70.

[36]- جلال وفاء البدري، **البنوك الإسلامية: دراسة مقارنة لتنظيم في دولة الكويت ودول أخرى**، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2008، ص ص 66 67.

[37]- محمد محمود العجلوني، **مرجع سبق ذكره**، ص 129.

[38]- عايد فضل الشعراوي، **مرجع سبق ذكره**، ص157.

- **حسابات تحت إشعار:** تحاول الجمع بين رغبة الشخص في الاستثمار وحاجته لسحب نقوده إذا استطاع التخطيط لحاجاته النقدية، حيث يستطيع منح البنك فرصة استثمار أمواله بشكل جيد لأنه يتعهد بإشعار البنك بحاجته للسحب من حسابه قبل فترة وعادة ما تكون 90 يوما مما يجعل بالإمكان استثمار نسبة أكبر من أمواله المودعة في البنك مقارنة بحسابات التوفير[39].

- **حسابات لأجل:** ترتبط بأجل محدد لا يجوز لأصحابها السحب إلا بعد انقضاء الأجل، لكن عادة ما تسمح البنوك الإسلامية بالسحب من هذه الحسابات إذا كانت سيولتها تسمح بذلك، هذه الحسابات تعتبر من أهم مصادر تمويل عمليات البنوك الإسلامية فمن الطبيعي أن تزداد قدرة البنك على الاستثمار كلما زاد حجم الودائع لديه وزاد استقرارها لمدة بقائها في البنك.[40]

- **حسابات الاستثمار المخصص:**

يتم الاتفاق مع أصحابها على استثمارها في مشاريع محددة، حيث تشارك الحسابات في نتائج هذه المشاريع ولا يجوز السحب منها عادة إلا بعد تصفية المشروع ومعرفة نتائج أعماله، ولا تختلط مع حسابات الاستثمار المشترك وبالتالي فلا علاقة لأصحاب هذه الحسابات بأرباح أو خسائر حسابات الاستثمار المشترك.[41]

3- حسابات صندوق القرض الحسن

حسابات تأتي لتحقيق التكافل داخل المجتمع، ويكون البنك مفوضا لاستعمال الأموال المودعة فيها لإقراضها كقروض حسنة لسد حاجات اجتماعية مبررة كالزواج والعلاج والتعليم، ولا تشارك الأموال المودعة في هذا الحساب بأي نسبة في أرباح الاستثمار ولا تتحمل مخاطرة. ويبقى رصيد هذا الحساب مودعا لدى البنك لمدة 6 أشهر على الأقل من تاريخ الإيداع إلا أنه لا يجوز لصاحب الحساب سحب نسبة 50%من قيمة الرصيد إذا قدم للبنك إشعار لا تقل مدته عن شهرين قبل تاريخ السحب.[42]

[39]- عايد فضل الشعراوي، **مرجع سبق ذكره**، ص 130.

[40]- **نفس المرجع**، نفس الصفحة.

[41]- محمود سليم الخوالدة، **المصارف الإسلامية**، دار حامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2007، ص30.

[42]- **نفس المرجع**، نفس الصفحة

الشكل رقم02: مصادر أموال البنك الإسلامي

مصادر أموال داخلية	مصادر أموال حارجية
رأس المال	**الودائع تحت الطلب أو الحسابات الجارية**
الإحتياطات تضم : ✓ **إحتياطي قانوني** ✓ **إحتياطي إختياري** ✓ **إحتياطي خاص**	**الحسابات الإستثمارية تضم :** ✓ **حساب الإستثمار المشترك و يضم :** – **حسابات التوفير** – **حسابات تحت الشعار** – **حسابات لأجل** ✓ **حسابات الإستثمار المخصص**
المخصصات	**حسابات صندوق القرض الحسن**

المصدر: من إعداد الطالبين

الفرع الثاني: استخدامات موارد البنك الإسلامي

يقوم البنك الإسلامي باستخدام الأموال المتأتية من المصادر السابقة في تمويل مختلف المشاريع في إطار تقديم البديل الشرعي، لتجنب أخذ الفوائد الربوية وفي إطار الأحكام الشرعية. بتقديم صيغ تمويلية مختلفة تم تقسيمها إلى أصناف مختلفة من بينها:

أولا: خدمات مبنية على المشاركة في الربح والخسارة

تضم كلا من:

1- المضاربة: تعاون بين المال والعمل من أجل تحقيق الربح، ويتم اللجوء إليها كلما كان هناك رأسمال دون خبرة وخبرة دون رأسمال، حيث يقدم الأول للثاني مبلغا من المال ليستثمره الثاني بخبرته، وعمله من خلال عقد يسمى (عقد المضاربة)، ويكون الربح بينهما حسب النسبة التي يتفقان عليها، وإن وقعت الخسارة بسبب خارج عن إدارة المضارب (صاحب العمل) فيتحملها صاحب المال وحده بينما يخسر المضارب الجهد الذي قام به.[43]

[43]- عصام عمر أحمد مندور، **البنوك الوضعية والشرعية**، دار التعليم الجامعي، مصر، 2013، ص275.

2- المشاركة: هي أي عقد اتفاق ينشأ بين اثنين فأكثر إما في المال أو في العمل أو فيهما معا، بهدف القيام بمشروع معين، وعلى أساس اقتسام النتائج بالنسبة التي يتفق عليها الشركاء، أو بحسب حصة كل واحد سواء في المال أو في العمل، وهو ما يعرف بشركة الأموال، ويمكن أن يكون الممول فيها شريكا يساهم في الإدارة إلى غيره من الشركاء. والمشاركة البنكية هي صيغة تمويلية مستمدة من عقد الشركة، يشترك البنك فيها مع عميل أو أكثر، بحيث يقدم كل الأطراف المال، ويكون العمل من قبل طرف أو طرفان وتقسم نسبة المخاطرة على كل الأطراف، ويؤدي تطبيق المشاركة إلى توزيع المسؤولية والمخاطر توزيعها عادلا بين البنك والمستثمرين والمستخدمين للمال، فهم يقتسمون جميعا كل تبعات المشاريع بمخاطرها (أرباح أو خسائر)، وهي وضعية لا يعرفها النظام البنكي التقليدي، الذي تقع نتائج المشروعات فيه على المستثمر المستخدم للمال، إذ هو وحده الذي يتحمل المخاطر والخسائر وله وحده الأرباح.[44]

3- المساقاة: أن يدفع الإنسان بستانه لشخص فلاح عامل، ويقول: خذ هذا اعمل فيه ولك نصف ثمره أو هي دفع شجر لمن يقوم بمصالحه بجزء من ثمره بشرط كون الشجر معلوما وأن يكون له ثمر يؤكل وأن يشرط للعامل جزء مشاع معلوم من ثمره. [45]

4- المزارعة: عبارة عن عقد على زرع ببعض الخارج و يسمى أيضا مخابرة لأن المزارع خبير، أو هي أن يدفع أرضا لمن يزرعها بجزء من الزرع، أو هي عقد على منافع الأرض. وورد تعريف شركة المزارعة في المعايير الشرعية الصادرة عن الأيوفي:"هي الشركة في الزرع بدفع أرض لمن يزرعها و يقوم عليها بجزء مشاع معلوم من الخارج . أو هي دفع الأرض لمن يزرعها و يقوم بمصالحه بشرط كون البشر معلوما جنسه، وقدره ولو لم يوكل كونه من رب الأرض وأن يشرط للعامل جزء معلوم مشاع منه ويصح كون الأرض، و البذر و البقر من واحد والعمل من آخر.[46]

ثانيا: خدمات مبنية على مبدأ هامش الربح

تشمل كلا من:

1- المرابحة: أن يطلب العميل إلى البنك أن يشتري له منفعة أو حاجة مقابل ربح معين وأجل معين للتسديد، وتقوم معظم البنوك الإسلامية بإتباعها في شراء الخامات، البضائع، الآلات، المواد الأخرى، والتجهيزات بسعر ما ثم بيعها للعميل على أساس الكلفة مضافا إليها نسبة من الربح تم الاتفاق عليها.[47]

---

[44]- عصام عمر أحمد مندور, **مرجع سبق ذكره**، ص 288.

[45]- سالم علي سالم صبران البريكي، **أثر صيغ التمويل الإسلامي على الأداء المالي للمصارف التقليدية**، دار النفائس، الطبعة الأولى، الأردن،2018، ص104.

[46]- **المرجع نفسه**، ص103.

[47]- محي الدين يعقوب أبو الهول، **تقييم أعمال البنوك الإسلامية الإستثمارية**،دار النفائس، الطبعة الأولى، الأردن، ص 95، 2012

2- عقد السلم: نوع من البيوع وينعقد بما ينعقد به البيع، وهو بيع موصوف في الذمة بثمن معجل أو بيع آجل موصوف في الذمة بعاجل. أي أن السلعة الموصوفة في الذمة والعاجل هو الثمن الحاضر الذي يتم دفعه مقدما عند التعاقد، أي أنه معاملة مالية يتم بموجبها تعجيل الثمن وتقديمه للبائع الذي بدوره يلتزم بتسليم موضوع العقد في الوقت المحدد وبالمواصفات الموضحة بعقد السلم الموقع عند استلام الثمن.[48]

3- عقد الاستصناع: يشبه عقد بيع السلم، غير أن السلعة المباعة في هذه الحالة يتم تصنيعها، أي هو عقد تكليف بالتصنيع. هو بيع قبلي لاستلام في المستقبل، ويجب تحديد مواصفات السلعة، ويقوم الصانع بشراء المواد وصناعة السلعة المطلوبة. على أن تكون المواد المستعملة في التصنيع ملك للصانع، أما الثمن فيدفع على دفعات حسب مدى التقدم في العمل.[49]

4- الإجارة: عقد لازم على منفعة مدة معلومة بثمن معلوم، أو هي بيع منافع معلومة بعوض معلوم، كما تندرج في الإطار العام للبيع، فإذا كان البيع ينصب على تمليك الأعيان فإن الإجارة تختص بتمليك المنافع بمقابل هو الأجرة، و إذا عرفت الإجابة اصطلاحيا بأنها " عقد على منفعة مباحة معلومة.[50]

ثالثا: خدمات مبنية دون هامش الربح

تضم:

القرض الحسن: تمليك الشيء على أنه يرده مثله، ويعد القرض الحسن من أبرز مصادر التمويل، لاسيما عند الحاجة الملحة إلى المال ، لذا رغب فيه الرسول عليه الصلاة والسلام، ووعد عليه بالأجر العظيم بقوله: "ما من مسلم يقرض مسلما قرضاً مرتين إلا كان كصدقتها مرة " وقال أيضا: "رأيت ليلة أسري بي على باب الجنة مكتوبا: الصدقة بعشرة أمثالها ، والقرض بثمانية عشر ، فقلت: يا جبريل ما بال القرض أفضل من الصدقة ؟ قال: لأن السائل يسأل وعنده، و المستقرض لا يستقرض إلا من حاجة ".[51]

[48]- سالم علي سالم صبران البريكي ، **مرجع سبق ذكره**، ص 112.

[49]- فليح حسن خلف، **مرجع سبق ذكره**،ص115.

[50]- هيا جميل بشارات،**مرجع سبق ذكره**، ص84.

[51]- قتية عبد الرحمن العاني، **مرجع سبق ذكره**، ص 134.

الشكل رقم03: استخدامات موارد البنك الإسلامي

المصدر:من إعداد الطالبين

المبحث الثاني: مدخل إلى الاقتصاد الأخضر

إن توالي الأزمات الاقتصادية و البيئية في العالم، و التي كان سببها الاستهلاك المفرط للموارد، و إتباع أساليب الإنتاج الغير مستدامة. أدى إلى دق ناقوس الخطر حيث ظهر مصطلح الاقتصاد الأخضر كوسيلة جديدة لعلاج النظام الإيكولوجي و خلق مصادر استثمارية جديدة من جهة، و الرفاهية الاجتماعية من جهة أخرى، لهذا بدأت العديد من الدول المتقدمة و النامية على حد سواء بتبني الاقتصاد الأخضر وأخذه بالحسبان أثناء وضعها لإستراتيجيتها التي تسعى إلى تحقيق التنمية المستدامة.

المطلب الأول: ماهية الاقتصاد الأخضر

نظرا لأن مصطلح الاقتصاد الأخضر ليس وليد اللحظة فقد مر بتطورات خلال العقود الأخيرة من الزمن لذا فهو يعتبر موضوعا مهما تم التطرق إليه من خلال العديد من الدراسات و الأبحاث.

الفرع الأول: نشأة و تعريف الاقتصاد الأخضر

من أجل الإلمام أكثر بمفهوم الاقتصاد الأخضر، لابد من معرفة أصل جذور هذه الكلمة عبر التاريخ، و كيف تم تعريفها من قبل الدول و المنظمات الدولية. وما هي أهم الخصائص و الأهمية التي يحظى بها هذا المفهوم.

أولا: نشأة الاقتصاد الأخضر

تحول اهتمام مدارس الفكر الاقتصادي إلى ربط عملية التنمية بالعوامل الاجتماعية ورفاهية الإنسان، أين تعد البيئة مصدرا مهما لرفاهية الإنسان ونتيجة لذلك أنشأ برنامج البيئة.[52]

إلا أن بروز مصطلح الاقتصاد الأخضر لم يكن ليسطع نجمه لولا بروز برنامج الأمم المتحدة 2008، وتبنته الجمعية العامة للأمم المتحدة في جانفي 2009 حيث مر ظهوره بالمراحل التالية:[53]

1- **لجنة بورتلاند سنة 1982**: تم إنشاء الجمعية العامة المعنية بالبيئة والتنمية "لجنة بورتلاند" التي تتولى دراسة العلاقة بين التنمية والبيئة، وبعد 05 سنوات نشرت تقريرها المعروف "مستقبلنا المشترك" الذي عرف التنمية المستدامة مع توضيح العلاقة المتلازمة بين التنمية والبيئة كما أكد استحالة الفصل بينهما.

---

[52]- هاشم مرزوك علي الشمري، حميد عبيد عبد الزبيدي، إبراهيم كاطع علو الجواني، **الاقتصاد الأخضر:مسار جديد في التنمية المستدامة**، دار الأيام، الطبعة الأولى،2016 الأردن، ص ص16-18.

[53]- الجوزي فتيحة، بوزيد حميد، **الاقتصاد الأخضر كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة، دراسة حالة الجزائر**، مجلة المستقبل الاقتصادي، جامعة محمد بوقرة،بومرداس، العدد السادس، ديسمبر 2018، ص313.

2- **قمة الأرض بريو دي جانيرو سنة 1992**: زادت شهرة وانتشار مصطلح التنمية المستدامة في مؤتمر البيئة الذي عقدته الأمم المتحدة، وأصدر فيه "إعلان ريو" الذي أقر بضرورة تعاون الدول على الترويج لإقامة نظام اقتصادي دولي منفتح حتى يساهم في تحقيق نمو اقتصادي لكل الدول، وتم اعتماد جدول أعمال القرن الـ 21،حيث تمت برمجة الأنشطة المتعلقة بالبيئة والتنمية بالإضافة إلى وضع آلية تمويل الأنشطة التنفيذية للمبادئ المعلنة خاصة في الدول النامية.

3- **مؤتمر كيوتو سنة 1997**: حدد هدفه الأساسي بضرورة العمل على الحد من انبعاثات الغازات الدفيئة، باستحداث آليات متخصصة من أجل تسهيل عملية تخفيض مستوى الغازات الدفيئة المسببة للاحتباس الحراري .

4- **المؤتمر العالمي للتنمية المستدامة بجوهانزبورغ سنة 2002**: انعقد بهدف تقييم التقدم الخاص بالأجندة 21 مع تحديد أهداف جديدة تتواءم مع التغيرات الجديدة للسنوات العشر القادمة .

5- **سنة 2008**: شهد العالم خلالها الأزمة المالية، فتعثرت بذلك الجهود الرامية إلى بلوغ الأهداف الإنمائية وتحقيق التنمية المستدامة، فلجأت العديد من الدول إلى إعادة النظر في المفاهيم و النظريات الاقتصادية التقليدية لا سيما تلك المتعلقة بالثروة والازدهار، الأمر الذي شجع على البحث عن مخاطر يمكن مصادفتها في المستقبل القريب. وقد تمّ التوصل إلى إيجاد أدلة حول المخاطر الطبيعية وتأثيراتها ومن ثم الاعتراف بمخاطر التغير المناخي وتدهور النظام الإيكولوجي، فتم في هذا الصدد إطلاق مبادرة شاملة حول الاقتصاد الأخضر من قبل برنامج البيئة سنة 2008، والتي تهدف إلى وضع السياسات العامة ومسارات العمل لتحقيق نمو اقتصادي أكثر استدامة .

6- **مؤتمر كوبنهاغن للتغييرات المناخية سنة 2009**: انعقد بغية توجيه السياسات على مستوى عال مع التأكيد على ضرورة إيجاد الحلول لعدد من القضايا الرئيسية لا سيما الالتزامات التي تعهدت بها الدول الصناعية، كما قررت الجمعية العامة بمقتضى القرار 64/236 تنظيم مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة سنة 2011، الذي سيركز على القضاء على البطالة كعنصر محوري للاقتصاد الأخضر.

الشكل رقم04: مراحل ظهور مصطلح الاقتصاد الأخضر

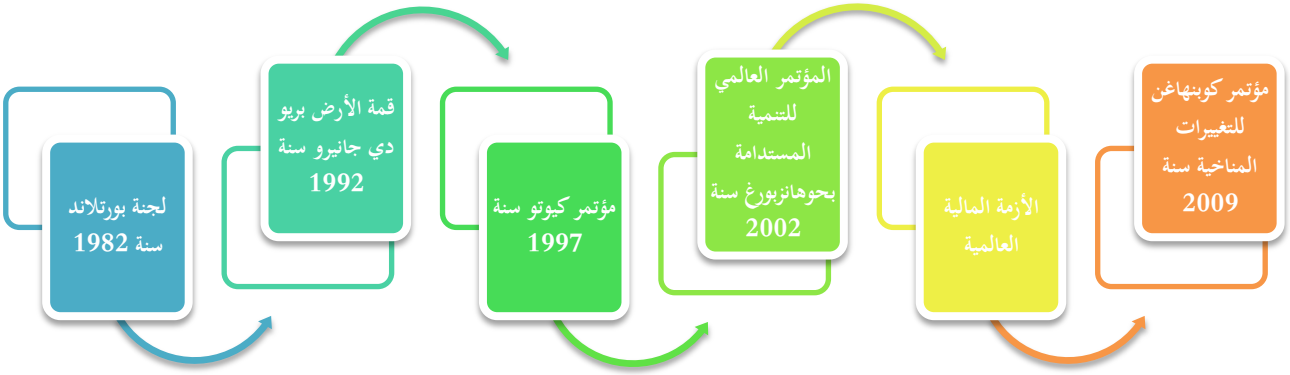

المصدر: من إعداد الطالبين

ثانيا: تعريف الاقتصاد الأخضر

مما سبق يتبين أن مصطلح الاقتصاد الأخضر، حديث النشأة نوعا ما، نظرا لتزايد الاهتمامات بالبيئة من قبل الجمعيات، والمنظمات الدولية، إذ عرف بأنه:

- الاقتصاد الذي يؤدي إلى تحسين رفاهية الإنسان، وتحقيق المساواة الاجتماعية، مع خفض مخاطر الندرة والبيئة، ويهدف إلى تحويل الإنتاج من استخدام الوسائل التقليدية إلى استخدام وسائل جديدة من شأنها الحفاظ على البيئة، وتحسين الإنتاجية، ورفع المعانات عن الفقراء، ومن تلك الوسائل التحول إلى الزراعة العضوية بدلا من أساليب الزراعة التقليدية. فالاقتصاد الأخضر يحتوي على الطاقة الخضراء التي تعتمد أساسا على الطاقة المتجددة بدلا من الوقود الأحفوري، لاسيما أن الاقتصاد الأخضر يوفر فرص عمل خضراء مع ضمان نمو اقتصادي حقيقي ومستدام.[54]

[54]– هويدا عبد العظيم عبد الهادي، **الاقتصاد الأخضر و النمو الاقتصادي"تجارب إفريقية"** منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية جامعة الدول العربية، القاهرة، مصر، 2014،ص6.

- يعرف Chapple الاقتصاد الأخضر على أنه اقتصاد الطاقة النظيفة، ويتكون أساسا من أربعة قطاعات: الطاقة المتجددة (مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح و الطاقة الحرارية الأرضية)؛ المباني الخضراء وكفاءة الطاقة تكنولوجية؛ البنية التحتية كفاءة في استخدام الطاقة و النقل؛ وإعادة التدوير وتحويل النفايات إلى طاقة.[55]
- كما عرفته منظمة التعاون والتنمية على أنه وسيلة لمواصلة النمو الاقتصادي مع الحفاظ على الموارد الطبيعية الحيوية، وأحد الأدوات الهامة لتحقيق التنمية المستدامة. ويمكن أن يتيح خيارات لمقرري السياسات بإسهامه في تحقيق النمو الاقتصادي، تعزيز الاندماج الاجتماعي، تحسين أحوال البشر، خلق فرص العمل، توفير العمل اللائق للجميع والحرص في الوقت ذاته على استمرار النظم الإيكولوجية لكوكب الأرض في أداء وظائفهم على النحو السليم.[56]

نظرا لأنه لا يوجد تعريف متفق عليه دوليا لمصطلح الاقتصاد الأخضر، فقد استحدث برنامج الأمم المتحدة للبيئة تعريفا عمليا، بأنه اقتصاد يؤدي إلى تحسين حالة الرفاه البشري، والاقتصاد الاجتماعي مع العناية في الوقت نفسه بالحد على نحو ملحوظ من المخاطر البيئية، و الشح الإيكولوجية. وأما على مستوى عملياتي أكثر، فيمكن إدراك الاقتصاد الأخضر بأنه اقتصاد يوجه فيه النمو في الدخل والعمالة بواسطة استثمارات في القطاعين العام والخاص من شأنها أن تقضي إلى تعزيز كفاءة استخدام الموارد، وتخفيض انبعاثات الكربون، النفايات والتلوث مع خسارة التنوع البيولوجي، تدهور النظام الإيكولوجي، وتكون موجهة بدوافع تنامي الطلب في الأسواق على السلع والخدمات الخضراء والابتكار التكنولوجي وكذلك في حالات كثيرة بواسطة تصحيح السياسات العامة الضريبة، والقطاعية فيما يضمن أن تكون الأسعار انعكاسا ملائما للتكاليف البيئة.[57]

وعليه يمكن القول بأن الاقتصاد الأخضر هو ذلك الاقتصاد الذي يسعى إلى تحقيق رفاهية المجتمع من دون إلحاق الضرر بالبيئة، أو استنزاف مواردها بشكل غير عقلاني، ومراعاة حق الأجيال القادمة في الحفاظ على التوازن البيئي.

[55]– ثابتي الحبيب، بركنو نصيرة، **دور الاقتصاد الأخضر في خلق الوظائف الخضراء و المساهمة في الحد من الفقر**، مجمع مداخلات الملتقى الدولي حول تقييم سياسات الإقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة، بسكرة، الجزائر، 2014، ص 92.

[56]– هاشم مرزوك علي الشمري وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 20.

[57]– مصطفى يوسف كافي، **الاقتصاد الأخضر**، دار وائل للنشر، طبعة أولى، الأردن، 2016، ص 18 .

الفرع الثاني: خصائص وأهمية الاقتصاد الأخضر

يتميز الاقتصاد الأخضر عن الاقتصاد البني أو الأسود كما يسميه البعض بالعديد من النقاط الإيجابية التي تجعله يأتي في المقام الأول كبديل للاقتصاد الأسود، وهذا لكونه اقتصاد يعتمد على الطاقة المتجددة، و يراعي البعد الاجتماعي، وخلق فرص عمل ملائمة بالإضافة إلى العديد من النقاط الأخرى نتطرق إليها في هذا الفرع.

أولا: خصائص الاقتصاد الأخضر

هناك العديد من الخصائص التي تميز الاقتصاد الأخضر من بينها[58]:

1- **الاقتصاد الأخضر يهتم برأس المال الطبيعي**: لا يقر الاقتصاد الأخضر بقيمة رأس المال الطبيعي كأحد عوامل رفاهية الإنسان فحسب، ولكنه يستثمر فيه لتحقيق تقدم اقتصادي مستدام، وفي نموذج برنامج الأمم المتحدة للبيئة المختص بسيناريو الاستثمار الأخضر، والذي يخصص ما قيمته 2% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي بـ 1300مليار دولار لبدء التحول نحو الاقتصاد الأخضر. تخصص ربع هذه القيمة لرأس المال الطبيعي والذي يشمل الغابات والزراعة وكذلك المياه العذبة ومصايد الأسماك؛

2- **الاقتصاد الأخضر يستبدل الطاقة الأحفورية بالطاقة النظيفة**: إن زيادة المعروض من الطاقة عن طريق المصادر المتجددة يقلل من مخاطر ارتفاع أسعار الوقود الأحفوري، ويعد قطاع الطاقة بالشكل الحالي مسؤولا عن ثلثي انبعاثات غازات الاحتباس الحراري على المستوى العالمي، ومن المتوقع أن تصل تكاليف التكييف المصاحبة لتغير المناخ المصاحبة لتغيير المناخ مابين 50 إلى 170 مليون دولار بحلول عام 2030، والتي ستتحمل الدول النامية أكثر من نصفها. وتواجه العديد من تلك الدول التحديات الناتجة عن أسعار الطاقة الأحفورية باعتبارها مستوردة للبترول، ومن ثم فالاستثمار في مصادر الطاقة المتجددة يمكن أن يحسن من أمن الطاقة بصورة ملحوظة وبالتالي من الأمن الاقتصادي والمالي، كما يساهم في الحد من الانبعاثات الكربونية الناتجة عن استخدام الطاقة الأحفورية، ومن ثم تساهم الطاقة المتجددة في التحول نحو الاقتصاد الأخضر.[59]

3- **إيجاد فرص عمل خضراء لائقة**: يمكن اعتبار أن إيجاد فرص عمل خضراء عنصر مركزي للاقتصاد الأخضر .وتبين البحوث التي أجراها برنامج الأمم المتحدة للبيئة UNEP ومنظمة العمل الدولية ILO أنه في حالة استمرار النهج الحالي فإن النتيجة يمكن أن تتمثل في تضاؤل أمان فرص العمل، وحدوث خسائر صافية يمكن تجنبها في حالة إتباع

---

[58] من الموقع:
https://www.researchgate.net/publication/335826503_alaqtsad_alakhdr_fy_malyzya_akhtyar_am_hyt_Green_economy_in_Malaysia_is_it_an_inevitable_or_a_choice tm تمت الزيارة في 03 مارس 2020 على الساعة 16:52

[59] - **نفس المرجع**.

سيناريو الاقتصاد الأخضر. ومن جهة أخرى، يمكن أن يؤدي تنويع الاقتصاد والاهتمام بالنساء والشباب والعمال غير النظاميين والعاطلين، إلى إيجاد مزيد من فرص العمل، وتحقيق نمو اقتصادي شامل وتنمية مستدامة .

4- **المساهمة في القضاء على الفقر:** يمكن أن يوفر الاقتصاد الأخضر أيضا سبلا لزيادة القدرة على خفض مستوى الفقر وتفاوت المستوى داخل البلدان، من خلال الاستثمارات الخضراء في قطاعات ذات قدرة عالية على توفير فرص العمل و الإنتاج و تنظيم المشاريع.

5- **تحقيق المنافع البيئية:** يمكن أن يؤدي الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر إلى تخفيض ملحوظ في انبعاثات غازات الاحتباس الحراري. ففي المخطط التصوري الاستثماري، الذي يستثمر فيه ما نسبته 2% من الناتج المحلي الإجمالي في قطاعات رئيسية من الاقتصاد الأخضر، يخصص أكثر من نصف مقدار ذلك الاستثمار لزيادة كفاءة استخدام الطاقة وتوسيع إنتاج واستخدام موارد الطاقة المتجددة، بما في ذلك الجيل الثاني من الوقود الحيوي. والنتيجة هي تخفض 36% في كثافة استخدام الطاقة على الصعيد العالمي، تقاس بملايين الأطنان من معدل النفط في كل وحدة من الناتج المحلي الإجمالي بحلول العام 2030[60].

ثانيا: أهمية الاقتصاد الأخضر

إن للاقتصاد الأخضر دور كبير في الحفاظ على البيئة من خلال مشاريعه الصديقة للبيئة والتي تحافظ على حقوق الأجيال القادمة لذلك أصبح من الحتمية الانتقال إلى تطبيق الاقتصاد الأخضر حيث تتمثل أهمية الانتقال إليه في ما يلي[61]:

1- أكد تقرير للأمم المتحدة أن هناك توجها متزايدا لدى حكومات العالم وشركاته الاقتصادية لتبني ما يعرف بالاقتصاد الأخضر، ما من شأنه زيادة النمو الاقتصادي وخفض آثار الاقتصاد على البيئة، وأشار التقرير الذي أعلن عنه في العاصمة الإثيوبية إلى تزايد الخطوات التي تتخذها حكومات العالم وشركاته نحو مستقبل تقل فيه انبعاثات الغازات الضارة، ويزداد فيه العدل الاجتماعي وترشيد استهلاك الطاقة الكربونية. كما يشير التقرير إلى الأهمية الرئيسية من التحول إلى الاقتصاد الأخضر، تتمثل في:

---

[60] – عبير محمود مجاهد، **دور المشروعات الصغيرة و المتوسطة في تحول الاقتصادات العربية نحو الاقتصاد الأخضر**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة الأزهر، مصر، العدد 15، 2016، ص 3.

[61] – حليدة محمد بلكبير، عقيلة أقنيني، **الاقتصاد الأخضر: طريق العودة من الاقتصاد الافتراضي الى الاقتصاد الحقيقي في الدول العربية**، ورقة بحثية مقدمة ضمن الملتقى العلمي الدولي الخامس حول: الاقتصاد الافتراضي و انعكاساته على الاقتصاديات الدولية، المركز الجامعي بخميس مليانة،الجزائر، ص9

- خلق الثروات وفرص العمل المتنوعة والقضاء على الفقر وتحقيق الرخاء الاقتصادي على المدى الطويل، من دون استنفاد للأصول الطبيعية للدولة وبخاصة في الدول منخفضة الدخل.
- تخضير معظم القطاعات الاقتصادية سيؤدي إلى خفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، ففي عدد من القطاعات المهمة، يوفر الاقتصاد الأخضر المزيد من فرص العمل، فالزراعة الخضراء تتميز بالتوجه نحو ممارسات زراعية صحيحة بيئيا، مثل استخدام المياه بكثافة والتوسع في استخدام الأسمدة العضوية والطبيعية والحرث الأمثل. وفي قطاع الطاقة يعمل التحول نحو الاقتصاد الأخضر على تحسين كفاءة الموارد الطبيعية والطاقة وتمثل الطاقة المتجددة فرصا اقتصادية رئيسية في الاستثمارات في الطاقة النظيفة وفي تحسين الكفاءة، حيث يستبدل الوقود الأحفوري (كالفحم والبترول) بالطاقة النظيفة المستدامة والتقنيات منخفضة الكربون.

- في الاقتصاد الأخضر يمكن بناء مساكن خضراء جديدة وتطوير المباني الحالية عالية الاستهلاك للطاقة والموارد، وبالتالي المساهمة في زيادة الكفاءة في استخدام المواد والأراضي والمياه وتقليل النفايات والمخاطر المتعلقة بالمواد الخطيرة، وتقليل انبعاثات غازات الاحتباس الحراري بطرق قليلة التكلفة، وتقليل تلوث الهواء داخل المباني.
- في قطاع النقل تعد الأشكال الحالية من السيارات الخاصة ذات المحركات مسؤولة أيضا عن التغير المناخي، بينما في سياسات تخضير النقل سيتم الانتقال في أوضاع أكثر كفاءة في أنظمة النقل العام والسيارات منخفضة الكربون الأقل استهلاكا للوقود والطاقة، غير المعتمدة على المحركات التي تستخدم الوقود النظيف لتقليل التأثيرات الاجتماعية والبيئية السلبية الحديثة واستبدال مكاسب صحية واقتصادية بها.

2- الاقتصاد الأخضر يدعم المساواة الاجتماعية: في الوقت الذي اتجه الاقتصاد العالمي إلى أزمة الكساد عام 2008 متأثرا بأزمة البنوك والقروض تصاعد القلق من فقدان الوظائف وكان لابد أن نتوجه إلى فرص التوظف التي يوفرها لنا تخضير الاقتصاد من خلال[62] :

- أن التحول إلى الاقتصاد الأخضر يعنى أيضا تحولا في التوظيف الذي يخلق عددا مماثلا على الأقل من الوظائف التي يخلقها نهج العمل المعتاد، ولكن المكاسب الإجمالية في التوظف طبقا لسيناريو الاستثمار الأخضر يمكن أن تكون أعلى وستشهد قطاعات الزراعة والمباني و والنقل في سيناريوهات الاستثمار الأخضر نموا في الوظائف علي المدى القصير والمتوسط والبعيد يفوق نظيره في سيناريوهات نهج العمل المعتاد؛

[62]- من الموقع: https://democraticac.de/?p=47167 تمت الزيارة يوم 04 مارس 2020 على الساعة 20:06

- إن تخصيص 1% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي لرفع كفاءة الطاقة والتوسع في استخدام الطاقة المتجددة سيخلق وظائف إضافية مع توفير طاقة تنافسيه، وبنمو الوظائف في مجالي إدارة المخلفات وتدويرها لتتمكن من التعامل مع المخلفات الناتجة عن نمو الدخل والسكان على الرغم من وجود تحديات في هذا القطاع فيما يتعلق بالوظائف الكريمة؛
- سيشهد التوظيف المرتبط بتحضير قطاعات المياه ومصايد الأسماك تعديلا مع الوقت تحتمه الحاجة للمحافظة على الموارد.

3- الاقتصاد الأخضر يعطي معيشة حضرية أكثر استدامة وتنقلا مع خفض الكربون: تمثل المناطق الحضرية 50%من تعداد العالم ولكنها تمثل 60-80% من استهلاك الطاقة و75%من انبعاث الكربون، وبضغط الميل لزيادة المناطق الحضرية على موارد المياه العذبة وأنظمة الصرف الصحي والصحة العامة الذي عادة ما ينتج عنه ضعف في البنية التحتية وانخفاض في الأداء البيئي وتكاليف باهظة للصحة العامة. وعلى هذه الخلفية توجد بعض الفرص الفريدة لتزيد المدن من كفاءة الطاقة والإنتاجية وتقليل من الانبعاث في المباني وكذلك المخلفات لترويج الوصول إلي الخدمات الأساسية عن طريق أساليب نقل مبتكره ومنخفضة الكربون مما يوفر ويحسن من الإنتاجية والشمول الاجتماعي في نفس الوقت. ويمكننا أن نشجع المدن الخضراء ليزيد من الكفاءة والإنتاجية أيضا ...

وفي العقود القادمة ستشهد المدن توسيعات سريعة واستثمار متزايدا وبخاصة في الاقتصاديات الناشئة ويعد تأثير المباني جزء من جهود بناء المدن الخضراء عاملا مهما في انبعاث الاحتباس الحراري لذلك يمكن لبناء مساكن خضراء جديدة وتطوير المباني الحالية عالية الاستهلاك للطاقة والموارد أن يحقق وفرا ملموسا، أما بالنسبة لقطاع النقل تعتبر الأشكال الحالية المبنية علي العربات الخاصة ذات المحركات مسببا رئيسا لتغير المناخ والتلوث والمخاطر الصحية.

4- الاقتصاد الأخضر يشجع تحسين كفاءة الموارد والطاقة: يمكن للاقتصاد الأخضر أن يشجع من كفاءة الموارد، بداية من أنه سوف يواجه التصنيع العديد من التحديات والفرص السانحة لتحسين كفاءة الموارد. وهناك العديد من الأدلة على أن الاقتصاد العالمي لا يزال لديه فرصة غير مستغلة لإنتاج الثروة باستخدام قدر أقل من موارد الطاقة والمواد، ويمكن تحقيق كفاءة الموارد من خلال فك الارتباط بين النفايات وبين النمو الاقتصادي وارتفاع مستوى المعيشة أمر محوري لتحقيق كفاءة الموارد وأخيرا يمكن أن تساهم في تقليل المخلفات وزيادة كفاءة أنظمة القطاع والزراعة في تأمين الأمن الغذائي العالمي الآن وفي المستقبل.

المطلب الثاني: متطلبات وقياس التقدم نحو الاقتصاد الأخضر

هناك العديد من العوامل المطلوب توفرها لتسهيل الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر، فلخلق بيئة ملائمة لهذا الانتقال يجب توفير التشريع القانوني لخلق صفة الإلزامية، وتوفير الدعم المالي، ووضع برامج حكومية يتقيد بها تكون شاملة لجميع مكونات عناصر الاقتصاد الأخضر مع ضرورة التقييم الدوري للعمل المنجز و قياس التقدم في التحول للاقتصاد الأخضر.

الفرع الأول: متطلبات التحول إلى الاقتصاد الأخضر وعناصره

إن الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر ليس بالأمر السهل، ولا يتم بين ليلة وضحاها، بل يتطلب جملة من الأمور، تختلف من دولة إلى أخرى كل حسب إمكانيتها إلا هناك نقاط مشتركة لا بد من توفرها في المقام الأول، وينبغي أن تأخذ في الحسبان جميع العناصر المكونة له حتى تسهل عملية الانتقال.

أولا: متطلبات التحول إلى الاقتصاد الأخضر

هناك العديد من متطلبات التحول إلى الاقتصاد الأخضر من بينها:

1- الاهتمام بالتنمية الريفية بهدف تخفيف الفقر في المناطق الريفية، حيث أن الاقتصاد الأخضر يساهم في تخفيف الفقر عن طريق الإدارة الحكيمة الموارد الطبيعية و الأنظمة الإيكولوجية؛

2- الاهتمام بالمياه وعدم تلويثها والاجتهاد في ترشيدها، حيث أن تحسين كفاءة المياه واستخدامها يمكن أن يخفض بقدر كبير استهلاكها كما أن تحسن طرق الحصول على المياه سوف يساهم في توفير المياه الجوفية داخل الآبار وأيضا الحفاظ على المياه السطحية؛

3- دعم قطاع النقل الجماعي عن طريق الوصول إلى خفض دعم أسعار الطاقة وتحويل مبالغ هذا الدعم إلى تحضير الطاقة والانتقال بها في مجال النقل، وبتحضير 50% من قطاع النقل في البلدان العربية نتيجة بالرفع من فاعلية الطاقة وتشجيع استعمال النقل العام والسيارات الهجينة؛

4- التصدي لمشكلة النفايات الصلبة ومحاولة إعادة تدويرها، حيث أن أكثر من 50% من هذه النفايات يتم إلقاؤها في المياه وأن الانبعاثات الخارجة منها تؤدي إلى تلوث المياه، ولكن إذا تم التخلص منها بصورة صحية وجيدة أو محاولة تدويرها سوف تؤدي إلى نظافة البيئة والتقليل من الانبعاثات السامة؛

5- العمل على زيادة الاستثمارات المستدامة في مجال الطاقة وإجراءات رفع كفاءة الطاقة، حيث النقلة إلى الاقتصاد الأخضر سوف تؤدي إلى تخفيض ملحوظ في انبعاثات غازات الاحتباس الحراري؛[63]

6- ضرورة وجود الدعم والتحفيز عن طريق الإنفاق العام الموجه، وإصلاح السياسات وتغيير اللوائح، ويجب أن يحافظ مسار التنمية على رأس المال الطبيعي من خلق الثروات الجديدة عن طريق نموذج الاقتصاد البني ؛

7- عدم إهمال الأنشطة غير الخضراء والتأكد من التناسق العام بين الوظائف بمعنى وضوح واستقرار مختلف المشاريع والقرارات الإستراتيجية؛

8- الأخذ بالبعد الاجتماعي من خلال امتلاك نظرة شاملة على العمل من أجل إحداث مناصب عمل ذات نوعية؛

9- التأكد من تحكم المؤسسات في التكنولوجيا و امتلاكها للكفاءات اللازمة، ومن الأفضل امتلاك كفاءات جديدة بغية امتلاك نظام تكوين متواصل؛[64]

10- مراجعة السياسات الحكومية وجعلها سياسات خاضعة لنظام الاقتصاد الأخضر، فإذا كانت سياسة ديكتاتورية يجب تغيرها إلي سياسة ديمقراطية، والعمل في سياسة السوق لتشجيع الإنتاج على الاقتصاد الأخضر أن يعترف بالسياسة الوطنية على الموارد الطبيعية وأن يركز علي كفاءتها وان يجعل الإنتاج إنتاج دائم ومستدام؛

11- وضع خطة للعمل على تطوير استخدام تكنولوجيا ذات كفاءة مرتفعة ؛

12- تحسين التعليم وتشجيع الابتكار.[65]

وفقا لبرنامج الأمم المتحدة تم اقتراح جملة من السياسات تساعد على تبني مفهوم الاقتصاد الأخضر والمتمثلة في:[66]

1-**توفير التمويل في القطاعين العام والخاص:** تؤدي المالية العمومية دورا أساسيا في التحول إلى الاقتصاد الأخضر، مثلا: إعادة تطوير وتشكيل البني التحتية العمومية التي تعتمد على التمويل العمومي التي لها ثقل هام على أنماط التنمية الاقتصادية والتأثر البيئي في المستقبل.

---

[63]- لحسين عبد القادر، **السندات الخضراء كأداة لتمويل ودعم عملية الانتقال الى الاقتصاد الأخضر ضمن مسار تحقيق التنمية المستدامة**، مجلة المالية و الأسواق، جامعة أحمد دراية ، أدرار،العدد 08، 2018، ص264.

[64]- يزيد تفرارات، مرداسي أحمد رشاد، بوطبة صبرينة، **الاقتصاد الأخضر تنمية مستدامة تكافح التلوث دراسة حالة الجزائر**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية و الادارية، أم البواقي، العدد 08، 2017، ص560

[65]- من الموقع https://democraticac.de/?p=47167 تمت الزيارة يوم 04 مارس 2020 على الساعة 23:21

[66]- منى كشاط، خديجة حجاز، **تفعيل الاستثمارات الخضراء في الجزائر لدفع عجلة الاقتصاد الأخضر وتحقيق التنمية المستدامة :الواقع والآفاق المستقبلية**، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، جامعة سطيف، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المجلد05، العدد 01، جوان 2019، ص ص29-30.

2-**استخدام الإعانات الرشيدة:** الإعانات تعد عاملا قويا للانتقال إلى اقتصاد أخضر فمثلا الإعانات التي تدعم الممارسات الزراعية المستدامة التي تسهم في الأمن الغذائي والإعانات التي تدعم إدارة الأحراج المستديمة التي تسهم في الحفاظ على التنوع الإحيائي والنظم الإيكولوجية.

3-**وسائل الضرائب والتسعير:** في عدد من القطاعات الاقتصادية مثل قطاع النقل يلاحظ أن الآثار السلبية كالتلوث أو التأثيرات الصحية لا تنعكس في التكاليف فيمكن استخدام الوسائل الضريبية وغيرها من الوسائل التسعيرية من أجل توفير مجال نشاط تنافسي متكافئ لصالح الاستثمارات الخضراء.

4-**تحديد أولويات إجراءات العمل وفقا للظروف الوطنية:** إن إجراء تحليل وثيق للعوامل المحددة الخاصة بكل بلد سوف يمكن حكومته من تعيين المنافع والفرص والمخاطر المحتملة التي يمكن أن تتوقعها في إقامة الاقتصاد الأخضر .

5-**وضع ترتيبات انتقالية:** إن الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر يستوجب القيام بقدر من إعادة البناء الاقتصادي وقيام الحكومات بدورها الأساسي في إدارة التغيير وفي كفاءة تنفيذ تدابير الاقتصاد الأخضر على نحو يتسق مع إستراتيجية شاملة بشأن الاقتصاد الأخضر.

6-**تطوير التكنولوجيات ونشرها:** من العناصر الحاسمة التي تتكون منها مرحلة الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر هو تطوير التكنولوجيا السليمة بيئيا وإتاحة سبل الحصول عليه.

7-**إعلان فعالية الاتفاقات والعمليات الدولية:** التي تسهل مرحلة الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر كاتفاقيات الأمم المتحدة ....

ثانيا: العناصر المكونة للاقتصاد الأخضر

يتكون الاقتصاد الأخضر مما يلي:

1- **الطاقة المتجددة:** تعرف بأنها الطاقات التي يرتكز وجودها في الطبيعة على نحو تلقائي ودوري، بمعنى أن الطاقات المستمدة من الموارد الطبيعية التي تتجدد أو التي لا تنضب، وهي متوفرة في كل مكان على سطح الأرض ويمكن تحويلها بسهولة إلى طاقة. وتوجد عدة أنواع منها: الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، طاقة الكتلة الحيوية وطاقة المياه وغيرها ومن هنا تعد الطاقة المتجددة بمصادرها المتعددة فرصة اقتصادية رئيسية في هذا المجال.

2- **البناء المستدام والعمارة الخضراء:** تعد القطاعات العمرانية أحد المستهلكين الرئيسين الموارد الطبيعية كالأرض والمواد والمياه والطاقة، ومن جهة أخرى فإن عملية صناعة البناء والتشييد الكثيرة والمعقدة ينتج عنها كميات كبيرة من الضجيج والتلوث والمخلفات الصلبة. وتبقى مشكلة هدر الطاقة والمياه من أبرز المشاكل البيئة- الاقتصادية للمباني بسبب استمرارها وديمومتها طوال فترة تشغيل المبنى، ولهذه الأسباب ظلت مفاهيم وأساليب جديدة في البناء

تسمى التصميم المستدام والعمارة الخضراء المستدامة تعكس الاهتمام المتنامي للقطاعات العمرانية بقضايا التنمية الاقتصادية في ظل حماية البيئة وخفض استهلاك الطاقة والاستغلال الأمثل الموارد الطبيعية والاعتماد على مصادر الطاقة المتجددة.

3- **النقل المستدام**: يوفر النقل المستدام الحاجات الأساسية للأفراد والمجتمعات بشكل آمن وأكيد، دون إحداث ضرر بالصحة أو النظام البيئي ومصالح الأجيال القادمة، وبالتالي لا يؤثر بالسلب على المناخ ذلك لأن وسائل النقل فيه تكون معتمدة على مصادر الطاقة المتجددة.

4- **إدارة الأراضي الزراعية المستدامة**: لابد من الاهتمام بمفهوم الاقتصاد الأخضر لتخضير القطاع الزراعي ودعم سبل المعيشة في الريف ودمج سياسات الحد من الفقر في استراتيجيات التنمية، وتكييف تكنولوجيا الزراعة الحديثة للتخفيف من الآثار الناجمة عن تغير المناخ، وتعزيز شراكات التنمية لمواجهة التحديات البيئة المعاصرة كالتصحر وإزالة الغابات، والزحف العمراني غير المستدام، وفقدان التنوع البيولوجي. ويتطلب ذلك تكوين فهم مشترك للنمو الأخضر، فضلا عن تطوير مجموعة من المؤشرات التي تغطي الجوانب الاقتصادية والبيئة والرفاهية الاجتماعية.[67]

5- **فرص خضراء جديدة**: تتمثل في خلق فرص اقتصادية واجتماعية جديدة بناء على أنشطة خضراء جديدة، عن طريق: إنتاج وتوزيع الطاقات المتجددة؛ دعم الإبداع و البحث والتطوير ونقل التكنولوجيا؛ تشجيع ريادة الأعمال والتعلم وإعادة التدريب؛ تحسين التدفقات التجارية مع التركيز على السلع والخدمات البيئية، بحيث من خلال كل هذا يتم تحقيق الفوائد التالية: تعزيز الأنشطة منخفضة الكربون؛ مجالات جديدة للنمو الاقتصادي؛ مصادر جديدة للدخل؛ فرص عمل جديدة؛ وظائف الشباب في قطاعات جديدة.

6- **جعل الأنشطة الاقتصادية أكثر ملائمة البيئة**: تتمثل في خلق فرص اجتماعية واقتصادية جديدة من خلال: تخضير الأنشطة الاقتصادية القائمة من خلال: تعزيز النقل المستدام، تخضير البناء والتصميم، تخضير إنتاج الكهرباء، تحسين إدارة المياه وعمليات التحلية وتعزيز الزراعة العضوية.

من خلال كل هذا يتم تحقيق الفوائد التالية: خفض انبعاث الكربون، تحسين النقل العام، تقليص الإجهاد المائي، تحسين الأمن الغذائي، تخفيف تدهور الأراضي والتصحر.[68]

ويمكن تمثيل مكونات الاقتصاد الأخضر في الشكل الآتي:

[67]- لحسين عبد القادر، **مرجع سبق ذكره**، ص265.

[68]- مصطفى يوسف كافي، **مرجع سبق ذكره**، ص 25.

الشكل05: مكونات الاقتصاد الأخضر

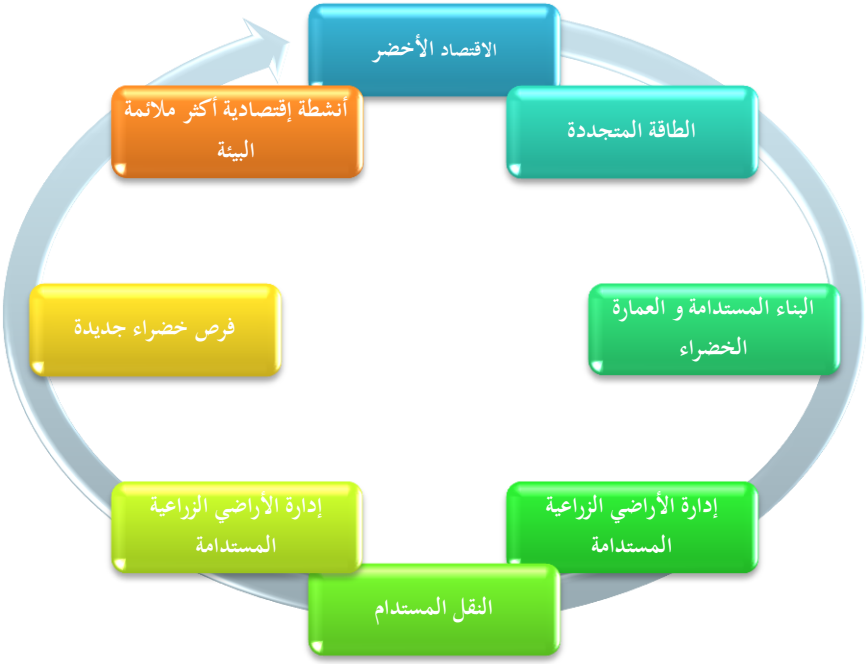

المصدر: من إعداد الطالبين

الفرع الثاني: قياس التقدم نحو الاقتصاد الأخضر و تحديات الانتقال إليه

إن توفير البيئة الملائمة للانتقال إلى الاقتصاد الأخضر يتطلب توفير مؤشرات أو معايير لقياس مدى تقدم الانتقال، وتصحيح الانحرافات الموجودة حيث قد تواجهنا صعوبات أثناء عملية الانتقال لا بد من أخذها بالحسبان.

أولا: قياس التقدم نحو الاقتصاد الأخضر.

لا يمكننا أن نأمل في إدارة شيء لا نستطيع حتى قياسه، لذا فإننا نعتقد على الرغم من تعقيد الانتقال الكامل إلى الاقتصاد الأخضر فلا بد لنا من التعرف على المؤشرات المناسبة و استخدامها على مستوى الاقتصاد الكلي وعلى مستوى القطاعات حيث أن المؤشرات الاقتصادية التقليدية مثل الناتج المحلي الإجمالي، تنظر للأداء الاقتصادي من خلال عدسة مشوهة خصوصا أن مثل هذه المؤشرات لا تعكس مدى ما تستنزفه عمليات الإنتاج والاستهلاك من موارد رأس المال الطبيعي، ويعتمد النشاط الاقتصادي عادة على الانتقاص من قيمة رأس المال الطبيعي إما باستنفاد الموارد الطبيعية أو بالتقليل من قدرة النظم البيئة على تقديم المنافع الاقتصادية، سواء عن طريق الإمداد أو سن اللوائح أو الخدمات الثقافية، وفي الوضع المثالي تقيم التغيرات المحادثة في أرصدة رأس المال الطبيعي بقيمة مالية وتدخل ضمن الحسابات الوطنية، كما يتم حاليا في بناء نظام المحاسبة البيئة والاقتصادية (SEEA) الذي تقوم به الشعبة الإحصائية للأمم

المتحدة، وكما يتم في طرق حساب صافي المدخرات الوطنية المعدلة بواسطة البنك الدولي، وكلما اتسع استخدام مثل هذه المقاييس كلما أضحت لدينا مؤشرات أصدق للمستوى الحقيقي لنمو الدخل والأعمال وقابلية النمو، وإن نظم المحاسبة الخضراء أو محاسبة الثراء الشاملة هي أطر متاحة نتوقع أن يتبناها عدد محدود من الدول في أول الأمر، ثم تمهد الطريق لقياس الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر على مستوى الاقتصاد الكلي[69]، ولابد من وضع مبادئ توجيهية لتحديد أنشطة الاقتصاد الأخضر الموحدة بين البلدان العربية كلها، ما يسمح برصد التقدم والإنجازات كما يجب وضع الأدلة القادرة على قياس رأس المال البيئي أو الاجتماعي أو البشري، وبعض المؤشرات مثل التقييم البيئي، والحفاظ على الموارد، والحد من التلوث، إيجاد عدد من الوظائف، والإيرادات، نصيب الموظف من الدخل المتوسط، الرفاه الاقتصادي، توزيع الدخل وغيرها، يسمح بقياس أداء الأنشطة في إطار الاقتصاد الأخضر، وبتقدير حجمها بدقة أكبر. وفي هذا المجال وضعت الصين دليلا هو الناتج المحلي الإجمالي الأخضر الذي يقيس النمو الاقتصادي مع مراعاة التداعيات البيئية كما وافقت الولايات المتحدة على إجراء بعض البحوث حول المحاسبة الخضراء التي يمكن أن تشكل خطوة بارزة ووسيلة أفضل لقياس التقدم نحو اقتصاد أكثر مراعاة للبيئة.[70]

وفقا للمعلومات الأساسية للمشاورات الوزارية المقدمة إلى المنتدى البيئة الوزاري العالمي 2011 بخصوص مؤشرات الاقتصاد الأخضر فلقد حددها في ثلاثة مؤشرات هي[71]:

1- **المؤشرات الاقتصادية:** مثل حصة الاستثمارات القطاعية أو التجميعية التي تساهم في كفاءة استخدام الموارد والطاقة أو في تخفيض النفايات أو التلوث، أو كذلك حصة الناتج القطاعي أو التجميعي أو العمالة، التي تفي بالمعايير المقررة بشأن القابلية للاستدامة .

2- **المؤشرات البيئية التي تتعلق بالنشاط الاقتصادي:** مثل كفاءة استخدام الموارد أو مدى كثافة التلوث إما على المستوى الاقتصادي القطاعي أو على مستوى الاقتصادي الكلي، ويمكن التعبير عن هذه المؤشرات على سبيل المثال بكمية الطاقة أو المياه المستخدمة لإنتاج وحدة بعينها من الناتج المحلي الإجمالي.

3- **المؤشرات التجميعية بشأن مسار التقدم و الرفاهية الاجتماعية:** مثل المجاميع الاقتصادية الكلية التي تعبر عن استهلاك رأس المال الطبيعي، بما في ذلك المؤشرات المقترحة في أطر العمل الخاصة بالمحاسبة البيئية والاقتصادية، أو

---

[69]- يزيد تقرارات وآخرون، **مرجع سبق ذكره**، ص 561

[70]- اللجنة الاقتصاديةو الاجتماعية لغربي أسيا (الإسكوا)، **الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة و القضاء على الفقر: المبادئ و الفرص والتحديات في المنظمة العربية** ، العدد الأول، الأمم المتحدة، نيويورك، 2011، ص52.

[71]- عيسى معزوزي، بن تريح بن تريح، **نحو إرساء المسؤولية البيئية في منظمات الأعمال كأساس محوري لدعم الاقتصاد الأخضر**، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة ، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، االعدد06، 2018،ص 112

المقترحة في أطر العمل الخاصة بالمحاسبة البيئية والاقتصادية، أو المقترحة ضمن المبادرة المسماة " ما بعد الناتج المحلي الإجمالي"، التي يمكن أن تعبر عن البعد الصحي و مختلف الأبعاد الأخرى الخاصة والرفاهية والاجتماعية.

ثانيا: تحديات الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر

إن الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر ليس بالأمر الهين بحيث توجد العديد من التحديات يجب مواجهتها من بينها:

1- عدم التخطيط المحكم في مجال السياسات التنموية؛

2- تحول الوظائف من قطاعات إلى أخرى حيث أن زيادة الوظائف في قطاعات معينة يقابلها تراجع في عدد من الوظائف في قطاعات أخرى خاصة في المرحلة الانتقالية و هذا يؤدي إلى تفشي مشكلة البطالة بين فئة كبيرة في المجتمع وخاصة فئة الشباب؛

3- إن الفقر لا يزال يطال قرابة السبعين مليون نسمة في الوطن العربي و منها افتقار أكثر من 45 مليون عربي إلى الخدمات الصحية الدنيا وإلى المياه النظيفة و الافتقار في كفاءة استخدام المياه العذبة ومصادر الطاقة؛

4- خيار التحول إلى الاقتصاد الأخضر خيار مكلف وقد لا ينتج عنه فوز تلقائي ومتساوي على الصعيدين الاقتصادي والبيئي، وقد يكون ذلك على حساب أهداف إنمائية أخرى،

5- ارتفاع تكلفة التدهور البيئي في البلدان العربية والتي تبلغ سنويا 95 مليار دولار أي ما يعادل 5% من مجموع الناتج المحلي الإجمالي.[72]

[72]- صيد تونس، موفق سهام، تقرارات يزيد، **مساعي الدول المغاربية في توجيه الاقتصاد الأخضر لخدمة التنمية المستدامة**، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، الجزائر، العدد05، 2018، ص114.

المطلب الثالث: تمويل الاقتصاد الأخضر

يستطيع القطاع المالي أن يلعب دور حاسما في بناء اقتصاد مزدهر، وهذا يتطلب إعادة توجيه الاستثمارات نحو الأنشطة الاقتصادية، التي توازن بين الأهداف الاقتصادية و البيئية و الاجتماعية، من أجل تحسين رفاهية الإنسان، والحد من أثر التحديات العالمية، مثل ظاهرة التغير المناخي، و ما إلى ذلك.

الفرع الأول:التمويل الأخضر ومصادره

بما أن الاقتصاد الأخضر أصبح ضرورة ولم يعد خيار، فإن هذا يدفع بالبنوك إلى إعادة مراجعة سياستها في تمويل المشاريع الاقتصادية خاصة التي لها أضرار مباشرة على البيئة، و إبداء الاهتمام بتمويل مشاريع صديقة للبيئة من خلال استحداث أدوات وأموال جديدة تعني بتوفير التمويل اللازم لتسهيل الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر، وعلى غرار البنوك التقليدية فإن البنوك الإسلامية سيكون لها الدور الأبرز في تمويل التحول خاصة وأن جوهر الاقتصاد الأخضر يتماشى مع مبادئ البنوك الإسلامية.

أولا:تعريف التمويل الأخضر

يعرف على أنه:" استخدام المنتجات والخدمات المالية من أجل تمويل المشروعات الخضراء أو الصديقة للبيئة" ولقد نمى هذا القطاع في السنوات الأخيرة بهدف تحسين المستوى العام للمعيشة وتحقيق العدالة الاجتماعية مع الحد من المخاطر البيئية وتعزيز النزاهة البيئية .ومنذ عام 2015 زاد الاهتمام العالمي بتمويل الطاقة الخضراء بصورة سريعة، حيث بلغت الاستثمارات في الطاقة الخضراء أعلى مستوى على الإطلاق.[73]

ويعرفه المعهد الألماني للتنمية على أنه:" تمويل الاستثمارات الخضراء سواء كانت في القطاع العام أو الخاص والتي تشمل عدة مجالات مثل: تمويل إنتاج السلع والخدمات البيئية، تقديم التعويضات جراء الخسائر التي لحقت بالبيئة والحد منها والوقاية منها، كصيانة السدود توليد الطاقة المتجددة، تمويل السياسات العامة التي تشجع الزراعة البيئية والمشاريع الإيكولوجية".[74]

ومن خلال التعاريف السابقة اتفق الطالبان على أن التمويل الأخضر هو مجموع الآليات والميكانيزمات والخدمات المالية التي تساعد على زيادة الاستثمار والتمويل وعمليات المشروع وإدارة المخاطر في مجالات مثل حماية البيئة، والحفاظ على الطاقة، والطاقة النظيفة.

---

[73]– حمدي زينب، سلكة اسماء، **مشاريع التمويل الأخضر كتوجه جديد نحو بيئة خضراء**، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المركز الجامعي لتمنراست، المجلد10، العدد01، 2020،ص575.

[74] Nannette Lindenberg, **Definition of Green Finance**, German Development Institute, April 2014, p2.

ومن سماته:[75]

- جذب قاعدة عريضة من المستثمرين، فهو متاح لكل من المستثمرين التقليديين وأولئك المهتمين بالاستثمار الأخضر على حد سواء من أجل إنشاء مشاريع صديقة للبيئة ومتوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية؛
- يفي التمويل الأخضر بمتطلبات الاستدامة، حيث يمكّن السوق المالية الإسلامية من تقديم المزيد من التمويلات للبنية التحتية للأسواق الناشئة والاقتصاديات النامي؛
- يضمن توجيه الأموال نحو مشاريع البيئة المستدامة، إذ يقدم للمستثمرين وبدرجة عالية من اليقين تأكيدات باستعمال الأموال فقط في المشاريع الخضراء ولن تستعمل في غير ذلك.

ثانيا: مصادر التمويل الأخضر

يمكن تقييم هذه المصادر لقسمين إحداهما تعتمد على الموارد المحلية داخل الدولة بينما الآخر يعتمد على المصادر الخارجية.

1. التمويل المحلي:

يظهر في التمويل الذي تم الحصول عليه من مصادر داخل الدولة بهدف توجيه القطاعات الاقتصاد الأخضر ومن مصادره:[76]

- **الميزانية العامة:** يمكن للميزانية العامة أن تدعم ثلاثة أنواع من التمويل الأخضر، وتتمثل في تمويل تكاليف التشغيل لإدارة النظام الإداري، دعم وتشغيل وصيانة نظم الخدمات المتاحة للجمهور، وتمويل الاستثمارات الخضراء.
- **التمويل من الحاصلين على الخدمة:** يدفع المستفيدين من الخدمات المختلفة رسوم مقابل حصولهم على الخدمة كالرسوم المفروضة على تحلية المياه، وقد تكون هذه الرسوم ثابتة أو متغيرة حسب الخدمة المقدمة.
- **البنوك ومؤسسات الإقراض المحلية:** أصبحت العديد من البنوك المحلية تقدم ما يسمى"القروض الخضراء" وتضع لها حوافز لتشجيع الاستثمار فيها، ويكون ذلك من باب المسؤولية الاجتماعية التي تقوم بها البنوك باتجاه المجتمع لدعم المشاريع الاستثمارية الخضراء.
- **صناديق حماية البيئة:** تعتبر مصدر تمويل عام خارج الميزانية العامة، ويتم هذا بعد وضع طلب الحصول على تمويل المشروع ومن ثم يتم إدارة الملف وجدوى المشروع وبعد ذلك يتم تقديم التمويل في شكل منح أو قروض.

---

[75]- عبد القادر حفاي، شخوم رحيمة، **التمويل الإسلامي الأخضر و دوره في خدمة التنمية المستدامة :السندات الإسلامية الخضراء في ماليزيا نموذجا**، مجلة دفاتر اقتصادية، جامعة الاغواط، الجزائر، المجلد 10، العدد 02، 2018، ص343.

[76]- حسام محمد أبو عليان، **الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة في فلسطين استراتيجيات مقترحة**، مذكرة مقدمة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، فلسطين، 2017، ص135.

2. التمويل الخارجي:

يمكن تقسيم موارد التمويل الدولي إلى المجموعات الآتية وفقا لموارد رؤوس الأموال المختلفة وأنواع التمويل المتعددة المتاحة إلى ما يلي:[77]

- **بنوك التنمية الدولية:** تعمل من حيث المبدأ بطريقة تشبه طريقة عمل البنوك التجارية، فهي تحصل على رؤوس أموالها من أسواق رؤوس الأموال العالمية، ولكن تقوم عدد من الدول بإنشائها والمساهمة في رأس مالها وهذا هو الاختلاف الوحيد. ويمكن في هذه الحالة أن تحصل هذه البنوك على رؤوس أموال دولية بشروط ميسرة وبذلك تقدم نفس هذه الشروط للدول التي لا تتمتع بالملاءة، والتي لا تمكن هذه الدول عادة أن تقترض رؤوس أموال بنفس هذه الشروط. وإذ ما تم مقارنتها بالبنوك التجارية فإن بنوك التنمية تتطلب إجراءات أكبر للحصول على الموافقة على القرض، مما يترتب عليه ارتفاع تكاليف المعاملات المالية على قروضها عن تكاليف المعاملات المالية الخاصة بالقروض التجارية.وتتوقف إمكانية الحصول على هذا النوع من التمويل إلى درجة كبيرة على القدرة على خلق خطة قومية للموضوع المطروح
- **الصناديق الدولية للتنمية:** تضم مؤسسات الإقراض التي تقدم القروض بشروط ميسرة بدون فائدة، وتقوم عدد من الدول بإنشاء هذه الصناديق وتصبح أعضاء فيها، وتقدم لها المنح والتبرعات التي تعد المورد الأساسي لرأسمالها، وغالبا ما تقوم بنوك التنمية بإدارة هذه الصناديق أو تكون لها علاقة وثيقة بها، وتضم صناديق التنمية الدولية مؤسسات مثل: جمعية التنمية الدولية صندوق البيئة العالمي.
- **المنظمات الحكومية الدولية:** تحصل على أموال من رسوم العضوية وإسهامات الأشخاص والعطايا والوصايا والتبرعات من الشركات والحكومة ووكالات المعونة. وتعتمد الجمعيات الحكومية بدرجة كبيرة على موارد التمويل سالفة الذكر، ويكون في حوزتها كمية قليلة من الأموال يمكن أن تطلق عليها أموالها الخاصة. ومع ذلك فيمكن أن تلعب دورا هاما في تقديم الدعم للمنظمات الحكومية الوطنية وخصوصا فيما يخص المشروعات التي تركز على حماية البيئة ونشر الوعي والتعليم البيئي، بالإضافة إلى الأعمال محدودة النطاق الخاصة بالمجتمعات المحلية.

[77]- فروحات حدة، **استراتيجيات المؤسسات المالية في تمويل المشاريع البيئية من أجل تحقيق التنمية المستدامة**، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، عدد09، 2010/2009، ص.ص 127-129.

الفرع الثاني: الصكوك الإسلامية الخضراء

أولا: مفهوم الصكوك الإسلامية الخضراء

1- تعريف الصكوك الخضراء:

الصكوك الخضراء هي "الأداة المالية التي تصدرها الحكومات أو القطاع الخاص أو مؤسسات التمويل الدولية وحصيلة هذه الصكوك الخضراء تذهب فقط لمساندة مشاريع محددة تستوفي معايير محددة مسبقا للتنمية منخفضة الانبعاثات الكربونية"[78]. وتعرف أيضا:" نوع من الاستثمارات المسؤولة اجتماعيا التي تأخذ بعين الاعتبار القيم البيئية من خلال تمويلها للمشاريع الخضراء المؤهلة و التي تساهم في حلول تغيير المناخ و بالتالي فهي صكوك استثمارية تجمع بين المشاريع الحقيقية المنتجة و المعايير البيئية"[79]. كما تعرف بكونها:" صكوك تستمد اسمها من طبيعتها الفريدة، إذ إنها متوافقة مع الشريعة من جهة، وتصدر لأجل أهداف مرتبطة بحماية البيئة من جهة ثانية."[80]

2- خصائص الصكوك الإسلامية الخضراء :

تتميز الصكوك الإسلامية الخضراء بما يلي:

- تفي بمتطلبات الاستدامة، حيث يمكن السوق المالية الإسلامية من تقديم المزيد من التمويلات للبنية التحتية للأسواق الناشئة والاقتصاديات النامية.
- تضمن توجيه الأموال نحو مشاريع البيئة المستدامة، حيث يقدم للمستثمرين وبدرجة عالية من اليقين تأكيدات باستعمال الأموال فقط في المشاريع الخضراء ولن تستعمل في غير ذلك.[81]
- تجذب الصكوك الخضراء المستثمرين الذين يولون اهتماما خاصا بالبيئة لأنها تستوفي المعايير وتوفر التمويل لمشاريع التنمية المستدامة.
- توفر درجة عالية من الثقة في أموال المستثمرين من حيث أن أموالهم ستستخدم لأغراض واضحة وأصول معلومة والتزامها بإطار الشريعة الإسلامية.[82]

---

[78] عزايزية سارة، **الصكوك الخضراء كآلية لدعم تمويل الاستثمارات المسؤولة بيئيا –دراسة تحليلية للتوجه العالمي**، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، العدد02.2020، المجلد11، 2020 ص3

[79] نفس المرجع، نفس الصفحة

[80] – رشيد علاب، الطاهر جليط، حمزة طيبي، **دور الصكوك الإسلامية الخضراء في تمويل مشاريع مستدامة**، مجلة نماء للاقتصاد و التجارة، جامعة جيجل، الجزائر، المجلد01، عدد خاص، 2018، ص 55

[81] _ من الموقع https://aliqtisadalislami.net تمت الزيارة يوم 05 مارس 2020 على الساعة 15:09

ثانيا: التحديات التي تواجه الصكوك الخضراء

هناك العديد من التحديات التي تواجه استخدام الصكوك الخضراء من بينها ما يلي:

– **صعوبة نفاذ المستثمرين الدوليين إلى الأسواق المحلية:** يجد المستثمرون الدوليون صعوبة في الوصول إلى بعض الأسواق المحلية. فمن بين بعض الصعوبات التي تعترضهم نجد التعاريف الخاصة بالصكوك الخضراء ومتطلبات الإفصاح تختلف من سوق إلى أخر. هذه الاختلافات تزيد من تكاليف المعاملات، حيث تحتاج الصكوك الخضراء المعترف بها في سوق واحدة إلى إعادة تسمية أو إعادة اعتماد في سوق أخرى . إضافة إلى عدم وجود أي حماية من المخاطر (على سبيل المثال: خطر صرف العملة) .

– **نقص الصكوك الخضراء المطروحة:** تعتبر قلتها المعروضة في بعض الأسواق من أهم العوائق الرئيسية رغم توفر المستثمرين، وهذا يعكس عدم وجود مشاريع خضراء قابلة للتمويل في بعض الأسواق و التي يمكن تمويلها أو إعادة تمويلها.

– **نقص الوعي بمزايا الصكوك الخضراء والمبادئ التوجيهية والمعايير الدولية ذات العلاقة:** يمثل عدم معرفة المعايير الدولية القائمة، إضافة إلى عدم فهم الفوائد المحتملة لها لدى كل من صانعي السياسات والجهات التنظيمية، ومصدري السندات و المستثمرين عقبة هامة عند عدد من الدول.[83]

– **عدم توفر تصنيفات ومؤشرات وقوائم الصكوك الخضراء:** والتي تساعد على تقييم الاتساق بين الصكوك الخضراء مع المبادئ التوجيهية و المعايير الدولية، إضافة لتوجيه المستثمرين للاستثمار في الصكوك الخضراء التي تلبي احتياجاتهم.

– **عدم وجود مبادئ توجيهية محلية:** يمكن أن تختلف التحديات البيئية من دولة إلى أخرى، لذلك يمكن استخدام سياسة الحوافز لدعم سوق الصكوك الخضراء المحلي.

– **تكاليف متطلبات الصكوك الخضراء:** يتم التحقق من حالة الصكوك الخضراء، ومراقبة استخدام الجهة المصدرة للعائدات من قبل جهة ثانية أو ضمان طرف ثالث (مثل شركات المحاسبة ووكالات الأبحاث المتخصصة). مع ذلك فإن العديد من المصدرين لا يعرفون كيفية القيام بعملية التحقق. في بعض الأسواق تعتبر تكلفة الحصول على رأي ثان أو

---

[82] _ مبطوش العلجة، بوجنان خالدية، **دراسة قياسية لتعزيز التنمية المستدامة عن طريق التمويل بالصكوك الخضراء– التجربة الماليزية نموذجا-** ، مداخلة ضمن المؤتمر الدولي الثاني حول: الطاقة الخضراء و التنمية المستدامة – تجارب و مقاربات – 28/24 أكتوبر2019 ، تركيا، ص6.

[83] _ حفاظ زحل، عمر الشريف، أهمية **التوجيه نحو التمويل الإسلامي الأخضر (الصكوك الإسلامية الخضراء) لتعزيز التنمية المستدامة بالإشارة إلى حالة ماليزيا**، مجلة الاقتصاد المال والأعمال،جامعة الشهيد حمه لخضر، المجلد03، العدد02، الجزائر، 2018، ص 57.

ضمان طرف ثالث أمرا مكلفا لذلك فهو يمثل عائقا لبعض الشركات المصدرة الصغيرة، إضافة إلى ارتفاع تكاليف إدارة متطلبات الإفصاح[84].

الفرع الثاني: العلاقة بين البنوك الإسلامية الخضراء و الاقتصاد الأخضر

أولا: الحاجة إلى تمويل الاقتصاد الأخضر

أعطى الإسلام حيزا كبيرا لموضوع الاهتمام بالبيئة والمحافظة على مكوناتها كما أرادها لنا الله ودون إخلال في دورها في حفظ التوازنات في العلاقة مع الإنسان ومقومات الحياة كما جاء في قوله تعالى : ﴿وَلاَ تُفْسِدُواْ فِي الأَرْضِ بَعْدَ إِصْلاَحِهَا ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ ، «الأعراف 85 » وفي قوله تعالى : ﴿وَلاَ تَعْثَوْاْ فِي الأَرْضِ مُفْسِدِينَ) «هود 85» ، فاليوم يقف العالم أمام تحد كبير وهو ما يتعلق بتلوث البيئة والاستنزاف الجائر لمواردها مما أوجد حالة من عدم التوازن البيئي ، فأتى الإسلام لينبهنا إلى خطورة الإخلال بسلوكياتنا تجاه البيئة، وانطلاقا من هذا البعد الديني والأخلاقي فإننا نتحدث اليوم عن المسؤولية الاجتماعية والأخلاقية للصناعة المصرفية الإسلامية وتحديدا للبنوك الإسلامية وهنا نتكلم عن علاقة هذه المسؤولية بالبيئة والاستثمار بالمشاريع المتعلقة بها أو تقديم التمويل اللازم لها، مع العلم أن هذه المسؤولية الاجتماعية والتي تُلقى على عاتق البنوك الإسلامية تأتي من منطلق الهدف الذي أنشئت من أجله هذه البنوك وارتكزت فيه على قوانين وأحكام الشريعة الإسلامية السمحاء في خدمة المجتمع فإننا نعود لطرح هذا الموضوع من وجهة نظر أكثر واقعية وموضوعية لتأدية الرسالة الاجتماعية التي تنادي بها هذه البنوك، وفي الوقت نفسه تحصل على عائد مادي هو حق مشروع لها مصدره الاستثمار سواء بأموالها الخاصة أو ودائع العملاء المخصصة للاستثمار، وهو بالنتيجة يحقق الهدف ويجمع بين المسؤولية الاجتماعية وتحقيق العائد من الاستثمار.[85] ونظرا لزيادة الوعي بأهمية التمويل الإسلامي قامت البنوك الإسلامية باستحداث الصكوك الخضراء التي تشهد انتشارا واسعا إذ أن أموالها غالبا ما تخصص لمشاريع صديقة للبيئة، توفير البنية التحتية أو الطاقة النظيفة، وبحسب وكالة ram الماليزية التي تهتم بتصنيف المنتجات المالية الإسلامية فإن هناك الكثير من الفرص على صعيد الصكوك الخضراء التي أشارت إلى أن استخدامها يساعد على جمع المال الضروري من أجل التنمية المستدامة، مضيفة أن تلك الصكوك ستلعب دورا كبيرا في تمويل الاقتصاديات

---

[84] _عزايزية سارة، مرجع سبق ذكره، ص 4

[85] _ من الموقع: الصكوك الخضراء– أداة استثمار – جاذبة – 11132741/ http://www.adustour.com/articles

تمت الزيارة يوم2020/09/05 على الساعة 3:09

المعتمدة على الطاقة المتجددة أو التي تلتزم بخفض نسب انبعاثات الكربون كما أن الطلب يتزايد من قبل المستثمرين على هذه الصكوك.[86]

ثانيا: انسجام الصكوك الإسلامية الخضراء مع الاقتصاد الأخضر

يمكن للتمويل الإسلامي المعاصر التكيف مع الأطر العامة لمبادرة سندات المناخ CBI ومبادئ السندات الخضراء، بحيث يمكن توسيع نطاقه لحماية البيئة، وتشجيع الاستخدام السليم للموارد الطبيعية، والمساعدة على ضمان رفاه حياة الإنسان، والنبات، فالصكوك التي تلبي المعايير الخضراء تعكس التزام التمويل الإسلامي بتحقيق الرفاه وتوسيع السوق المشتركة مع أسواق الاستثمار المسؤول اجتماعيا، ولهذه الصكوك ثلاث أدوات لتحقيق المبادئ الخضراء هي[87]:

– **معايير وهياكل إصدار الصكوك الخضراء:** تهدف الشريعة الإسلامية إلى الحفاظ على جميع أشكال الحياة والممتلكات، ولتحقيق ذلك يجب على التمويل الإسلامي المعاصر تطوير أو دمج معايير رعاية البيئية، على غرار المبادئ التوجيهية لإرشادات مؤسسة التمويل الدولية والبنك الدولي، إذا لم تنتهج معايير جديدة، طالما أنها لا تتعارض مع الشريعة بعد التقييم من ذوي الاختصاص، بالجمع بين الخبرة في القانون والأخلاق الإسلامية والخبرة في العلوم البيئية والطاقة المتجددة، والمجالات ذات الصلة، ومن المناسب إصدار الصكوك الخضراء عبر هيئة المحاسبة والمراجعة وفق الهياكل القانونية القائمة وإنشاء إطار صكوك خضراء محدد، ومعايير مفصلة، بالإضافة إلى هيئة من الخبراء لتطبيق تلك المعايير والتواصل مع مستشاري الشريعة.

– **معايير الفتوى:** تشير فتوى التوافق الشرعي إلى أن الإسلام لا يحرم منتجة أو صفقة معينة. فالفتوى توفر الراحة للمتعاملين، قد يكون من الصعب اشتراط تحقق أثر إيجابي على البيئة للحصول على فتوى تحل الصفقة، ولكن يجب وضع الأثر البيئي الإيجابي في الصناعة كهدف أساسي، كاستجابة للنصوص الكثيرة من الشريعة التي تدعو لحماية البيئة و دعم الحياة البشرية وغير البشرية.

– **تعزيز التدقيق والامتثال للمعايير الإسلامية والخضراء:** تعتبر هيئات الرقابة الشرعية هي مؤسسات المراجعة للامتثال للمعايير الإسلامية سنويا غالبا، لذا يجب التشجيع على اعتماد المراجعة الموسعة بإنشاء قسم مخصص للاهتمامات البيئية

---

[86]_ جودي ليلى، **دور التمويل الإسلامي في حماية البيئة و تحقيق التنمية المستدامة**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص: نقود وتمويل، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2018/2017، ص 189

[87]_ أحلام منصور، عبد المجيد قدي، **مدى إمكانية الاستفادة من الصكوك الخضراء في تمويل المشاريع الطاقوية في الجزائر**، مجلة معهد العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر3، المجلد 34، العدد02، 2016،ص 135

يلخص الجهود المبذولة لتجنب وتخفيف الأثر البيئي السلبي المعروف أو الذي قد ينشأ مستقبلا، وينبغي أيضا استعراض أي تأثير إيجابي على المؤسسة، ومن المرجح أن هذا يكون له عديد من الآثار الإيجابية على المدى الطويل.[88]

[88] _ نفس المرجع، ص 136

خلاصة الفصل:

لقد جاءت البنوك الإسلامية لتنظيم مختلف جوانب حياة الإنسان فهي مؤسسة مالية لا تسعى إلى تحقيق الربح فقط، بل تسعى إلى النهوض بمستوى معيشة الإنسان والقضاء على الفقر وتحقيق العدالة الاجتماعية. ضف إلى ذلك أنها تسعى إلى مواكبة التطورات الحاصلة في السوق المالي من جهة وإيجاد حلول مبتكرة للمشاكل التي تعاني منها الدول الإسلامية ومن بين هذه المشاكل مشكل الاضطراب المناخي وزيادة انبعاثات الكربون التي تعاني منه العديد من الدول وهذا ما أصبح يحتم عليها ضرورة إدراج الاقتصاد الأخضر أثناء صياغتها لاستراتيجياتها فهو يعتبر صديق البيئة ويساهم في تحقيق التنمية المستدامة من جهة ويقضي على مشاكل الاضطراب المناخي و انبعاثات الكربون من جهة، إلا أن هذا الأخير بالرغم من أنه أصبح ضرورة لا مفر منها إلا أنه يواجه مشكلا في التمويل حيث أصبحت البنوك التقليدية تحجم عن تمويل مشاريع بسبب صرامة متطلبات رأس المال بالإضافة إلى أسباب أخرى، وعليه قامت البنوك الإسلامية باستحداث الصكوك الخضراء لتمويل الاقتصاد، حيث يجذب هذا النوع من الصكوك المستثمرين كونها تتماشى مع مبادئ الشريعة الإسلامية من جهة، و رغبة المستثمرين في معرفة أين ستستمر أموالهم من جهة أخرى، بحيث تتم هيكلة الصكوك الخضراء لتوفر أموالا تستهدف تمويل مشاريع خضراء.

الفصل الثاني:

الإطار التطبيقي لدور البنك الإسلامي للتنمية في تمويل الاقتصاد الأخضر

تمهيد:

إن البنك الإسلامي للتنمية يلعب دورا كبيرا مهما في حل الكثير من المشاكل التنموية في البلدان الأعضاء وهو يعتبر المؤسسة المالية الأولى التي تتكون عضويتها من جميع الدول الإسلامية في مختلف مناطق العالم، وكغيره من البنوك التنموية يقوم بتجميع الموارد من الدول الأعضاء، وغيرها بحيث يقوم بتخصيصها وتوزيعها على المشاريع والبرامج المتنوعة في القطاعات الاقتصادية المختلفة، وذلك من أجل المساهمة في تفعيل الاقتصاد الأخضر، وتحسين المستوى المعيشي للإنسان في الدول الأعضاء، والجالية المسلمة في الدول الغير أعضاء. وعليه وبناءا على ما سبق ارتأينا أن نقوم بدراسة حول الدور الذي يلعبه البنك في تمويل الاقتصاد الأخضر حيث تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين:

- المبحث الأول: تقديم بنك التنمية الإسلامي
- المبحث الثاني: تجربة البنك الإسلامي للتنمية في تمويل الإقتصاد الأخضر

المبحث الأول: تقديم البنك الإسلامي للتنمية

سنتطرق خلال هذا المبحث إلى تقديم البنك و وظائفه، إدارة وتنظيم بنك الإسلامي للتنمية، وأهم التطورات المؤسسية من أجل دعم التنمية وذلك من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول: تعريف البنك و وظائفه.

سنتطرق خلال هذا المطلب الى تعريف البنك و وظائفه من خلال ما يلي:

الفرع الأول: تعريف البنك الإسلامي للتنمية.

كان قيام منظمة المؤتمر الإسلامي خطوة كبيرة إلى الأمام نحو تعزيز التعاون بين الدول الإسلامية، الأمر الذي قوى الشعور بين قادة الدول الإسلامية بضرورة تضافر الجهود وبذلها لدعم التعاون الاقتصادي، وتشجيع التبادل التجاري بين الدول الأعضاء بالمنظمة، وإقامة المؤسسات الاقتصادية التي تعمل طبقا بمبادئ وأحكام الشريعة حيث تم إنشاء البنك الإسلامي للتنمية في 10 من أوت 1974، بعضوية 22 دولة إسلامية[89]، ثم أخذت العضوية تزداد إلى أن بلغت 57 دولة حاليا في سنة 2019. ويبلغ رأسمال البنك المكتتب فيه حاليا 50.6 مليار دينار إسلامي.* يضم 5.061.406 سهم حيث تساهم المملكة العربية السعودية بـ23.5% في رأسمال البنك ثم تليها ليبيا و تركيا و نيجريا و الإمارات العربية بنسبة 9.43%، 8.25%، 7.66%، 7.51% على التوالي بالإضافة إلى كل من قطر و مصر و الكويت و تركيا **بنسبة 7.18**%، 7.07%، 6.92%، 6.45% على التوالي ، حيث تعتبر هاته الدول من المساهمين الرئيسين في البنك، ولقد جاء إنشاء البنك الإسلامي للتنمية ترسيخا لمبدأ التضامن الإسلامي و التعاون المشترك، وإدراكا لحجم التحديات التي تحابه الأمة الإسلامية، و من ثم إيجاد آلية فعالة للتصدي لتلك التحديات, فهو مؤسسة للتعاون جنوب – جنوب نظرا لكون أعضائه من البلدان النامية ويتجلى هذا التضامن في الحرص على الإجماع أو التوافق في اتخاذ القرارات.

اتسم البنك منذ إنشائه بثلاث سمات وضعت أمامه تحديا كبيرا في مسيرته اللاحقة، وأهم تلك السمات هي[90]:

- التزام البنك في جميع أعماله بأحكام الشريعة الإسلامية، وهو بهذا أول مؤسسة مالية دولية في هذا المجال. كما أنه يعمل على تعزيز صناعة الصيرفة الإسلامية في شتى أنحاء العالم بكل الوسائل الممكنة بالمساهمة في إنشاء العديد من البنوك الإسلامية والمساهمة في رؤوس أموالها وتقديم العون الفني، كما ساهم البنك بفاعلية في إنشاء عدد من المؤسسات التي تعمل على مساندة وتعزيز مسيرة العمل المصرفي الإسلامي.

---

[89] _ البنك الإسلامي للتنمية، ، **إدارة السياسات الاقتصادية و الإحصاء**، 33عاما في خدمة التنمية ,2007 ، ص15

*(وحدة حسابية للبنك تعادل وحدة من وحدات حقوق السحب الخاصة لصندوق النقد الدولي).

[90] _من الموقع الرسمي للبنك: https://www.isdb.org تمت الزيارة يوم 07 مارس 2020 على الساعة 19:52

- يعتبر البنك نموذجا يكاد يكون فريدة للتعاون بين هذا العدد الكبير 57 دولة من دول الجنوب، حيث أن الجانب الأكبر من رأس ماله مدفوع من قبل دول هي ذاتها من دول الجنوب هدفت إلى مساعدة غيرها من الدول الأقل نموا.

- تمثل الدول الأقل نموا (حسب تصنيف الأمم المتحدة) نحو نصف عضوية البنك مما يؤكد على ضرورة إعطاء الأولوية لمسألة التخفيف من حدة الفقر بالعمل على مساعدة هذه الدول من أجل تسريع نسق نموها من ناحية واستهداف الفئات الأكثر حرمانا من الناحية الأخرى.

- **رؤية البنك:** يعمل "البنك على أن يكون بنكا إنمائيا عالمي الطراز، إسلامي المبادئ، يساهم في تغيير وجه التنمية البشرية الشاملة في العالم الإسلامي إلى حد بعيد ويساعد هذا العالم على الدفاع عن كرامته.

- **رسالة البنك:** تكمن رسالة البنك في النهوض بالتنمية البشرية الشاملة، مع إيلاء اهتمام خاص للمجالات ذات الأولوية التي تتمثل في التخفيف من وطأة الفقر، والإرتقاء بالصحة والنهوض بالتعليم، وتحسين الحوكمة، وتحقيق الإزدهار للناس.[91]

الفرع الثاني: وظائف البنك الإسلامي للتنمية.

تشمل وظائف البنك على تقديم أشكال مختلفة من المساعدة الإنمائية لتمويل التجارة ومكافحة الفقر, من خلال التنمية البشرية، التعاون الاقتصادي، تعزيز دور التمويل الإسلامي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. كما أنيطت بالبنك مهمة إنشاء وإدارة صناديق خاصة لأغراض معينة، ومن بينها صندوق لإعانة المجتمعات الإنسانية في الدول غير الأعضاء، ويقوم البنك بتعبئة الموارد المالية بالوسائل التي توافق أحكام الشريعة الإسلامية.[92]

وتظهر مسؤوليات البنك في المساعدة على تنمية التجارة الخارجية للدول الأعضاء، وتعزيز التبادل التجاري بينها، وبخاصة في السلع الإنتاجية، وتقديم المساعدة الفنية، و توفير التدريب للموظفين الذين يتولون أنواع النشاط الاقتصادي والمالي والمصرفي في الدول الإسلامية، طبقا لأحكام الشريعة الإسلامية. وذلك فضلا عن تمويل إيفاد بعثات لطلاب العديد من البلدان الأعضاء وغير الأعضاء بالبنك، وأيضا تقديم الدعم الفني لتقوية القدرات. وتمويل البحث والتدريب في مجال الاقتصاد الإسلامي. ولكي يحقق البنك هدفه تكون له الوظائف والصلاحيات التالية:[93]

- المشاركة في رؤوس أموال المشروعات والمؤسسات الإنتاجية في الدول الأعضاء؛
- الاستثمار في مشروعات البنيان الإقتصادي والإجتماعي في الدول الأعضاء عن طريق المشاركة أو طرق التمويل الأخرى؛
- منح قروض لتمويل المشروعات والبرامج الإنتاجية في القطاعين الخاص والعام في الدول الأعضاء؛

---

[91] _ التقرير السنوي لبنك التنمية الإسلامي سنة 2019، ص 02.

[92] _من الموقع الرسمي للبنك: https://www.isdb.org/ تمت الزيارة يوم 07 مارس 2020 على الساعة 21.45.

[93] _ الجريدة الرسميةالسعودية ،**إتفاقية إنشاء البنك الإسلامي للتنمية**، عدد 3412، سنة 1978 ،ص 887.

- إنشاء وإدارة صناديق خاصة لأغراض معينة، من بينها صندوق لمعاونة المجتمعات الإسلامية في الدول غير الأعضاء؛
- قبول الودائع واجتذاب الأموال بأية وسيلة أخرى؛
- المساعدة في تنمية التجارة الخارجية بين الدول الأعضاء وخاصة السلع الإنتاجية؛
- استثمار الأرصدة التي لا يحتاج إليها البنك في عملياته بالطريقة المناسبة؛
- تقديم المعونات الفنية للدول الأعضاء؛
- توفير وسائل التدريب للمشتغلين في مجال التنمية بالدول الأعضاء؛
- إجراء الأبحاث اللازمة لممارسة النشاطات الاقتصادية والمالية والمصرفية في الدول الإسلامية وفقا لأحكام الشريعة؛
- القيام بأي نشاطات أخرى تساعد البنك على تحقيق هدفه.

المطلب الثاني: إدارة و تنظيم بنك الإسلامي للتنمية.

يتكون الهيكل الإداري البنك من: مجلس المحافظين، ومجلس المديرين التنفذين، وهيئة الإدارة العليا برئاسة رئيس البنك، و هي مفصلة كما يلي:

أولا: مجلس المحافظين

يمثل كل دولة عضو في مجلس المحافظين ومناوب له، ويجتمع مجلس المحافظين سنويا يستعرض فيه أنشطة البنك في السنة السابقة ويقرر سياسته المستقبلية، بالإضافة إلى برمجة الإجتماعات الدورية وتقديم الإختيارات الإستراتيجية للبنك مع تحديد الآفاق والتنبؤات المستقبلية. وتتمثل هذه المهام في:[94]

- اعتماد حسابات البنك لمراجعة العام, و تقرير نقل الأرصدة لحسابات الأرباح و الخسائر في نهاية السنة المالية؛
- مراجعة مختلف العمليات و مقارنتها بتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية السمحة؛
- عرض شبكة المعلومات بدول منظمة المؤتمر الإسلامي و إبراز الأهداف الرئيسية للمشروع و فوائده.

ثانيا: مجلس المديرين التنفيذيين

يتمثل في الجهاز المسؤول عن توجيه عمليات البنك وسياسته العامة، ويتكون من ثمانية عشر عضوا، تسعة تعينهم دولهم التي تملك أكبر عدد من الأسهم في رأسمال البنك الإسلامي للتنمية، وتسعة منتخبون من قبل محافظي الدول الأخرى، ويكون انتخاب المديرين التنفيذيين لمدة ثلاث سنوات ويجوز إعادة انتخابهم.

يعقد مجلس المديرين التنفيذيين عدة اجتماعات في السنة، حيث يقوم بالإشراف على الإدارة العليا وتقديم التوصيات لها، ويقوم بدراسة رواتب ومزايا موظفي البنك، ويقوم بتعيين لجان دائمة هي: لجنة العمليات؛ لجنة المالية؛ اللجنة الإدارية؛ لجنة برنامج التمويل الأطول أجلا للتجارة؛ اللجنة التنفيذية لمحفظة البنوك الإسلامية؛ لجنة التقرير

[94] _ من الموقع الرسمي للبنك: https://www.isdb.org/ تمت الزيارة يوم 07 مارس 2020 على الساعة 22:35

السنوي؛ لجنة مبنى المقر الرئيسي للبنك؛ اللجنة التنفيذية لصندوق البنك الإسلامي لتنمية حصص الاستثمار؛ اللجنة العامة لبرنامج المنح الدراسية؛ لجنة التقاعد؛ لجنة استثمار مال التقاعد؛ اللجنة المشتركة للإدارة والمجلس بشأن دراسات الاستشاريين؛ اللجنة الخاصة بشأن دراسة الاستثمار؛ لجنة الدول الأعضاء الأقل نموا ولجنة التمثيل في مجلس إدارات الشركات التي يساهم البنك في رؤوس أموالها.[95]

ثالثا: الإدارة العليا

تتكون هيئة الإدارة العليا للبنك من رئيس البنك و أربع نواب، ويكون انتخاب رئيس البنك لمدة خمس سنوات ويجوز أن يعاد انتخابه ورئيس مجلس المديرين التنفيذيين، وهو الذي يدير الأعمال الجارية للبنك بتوجيه من مجلس المديرين التنفيذيين.

يساعد رئيس البنك نوابا للرئيس، يعينهم مجلس المديرين التنفيذيين بناء على توصية رئيس البنك، ويحدد المجلس المذكور مدة خدمة كل منهم وصلاحيته ومهامه في إدارة البنك، ويوجد حاليا أربع نواب لرئيس البنك.

نلاحظ من خلال الهيكل التنظيمي أن الهيئة التنفيذية تتمثل في مجلس المحافظين الذي يعتبر الهيئة العليا في البنك وتحته مباشرة يوجد مجلس المديرين لتنفذين، من حيث رسم الأهداف ووضع السياسة العامة واتخاذ القرارات الهامة وتحديد إستراتيجية البنك زيادة عن ذلك وجود رئيس البنك الذي يسهر على تسيير البنك وتنفيذ السياسة التي يضعها مجلس المحافظين، يساعده في ذلك أربع نواب ومستشارون ذو كفاءات عالية في إدارة الأعمال وتسيير المؤسسات.[96]

[95] _ من الموقع الرسمي للبنك: https://www.isdb.org/ تمت الزيارة يوم 07 مارس 2020 على الساعة 22:58

[96] _ نفس المرجع.

الشكل 06: الهيكل التنظيمي للبنك الإسلامي للتنمية

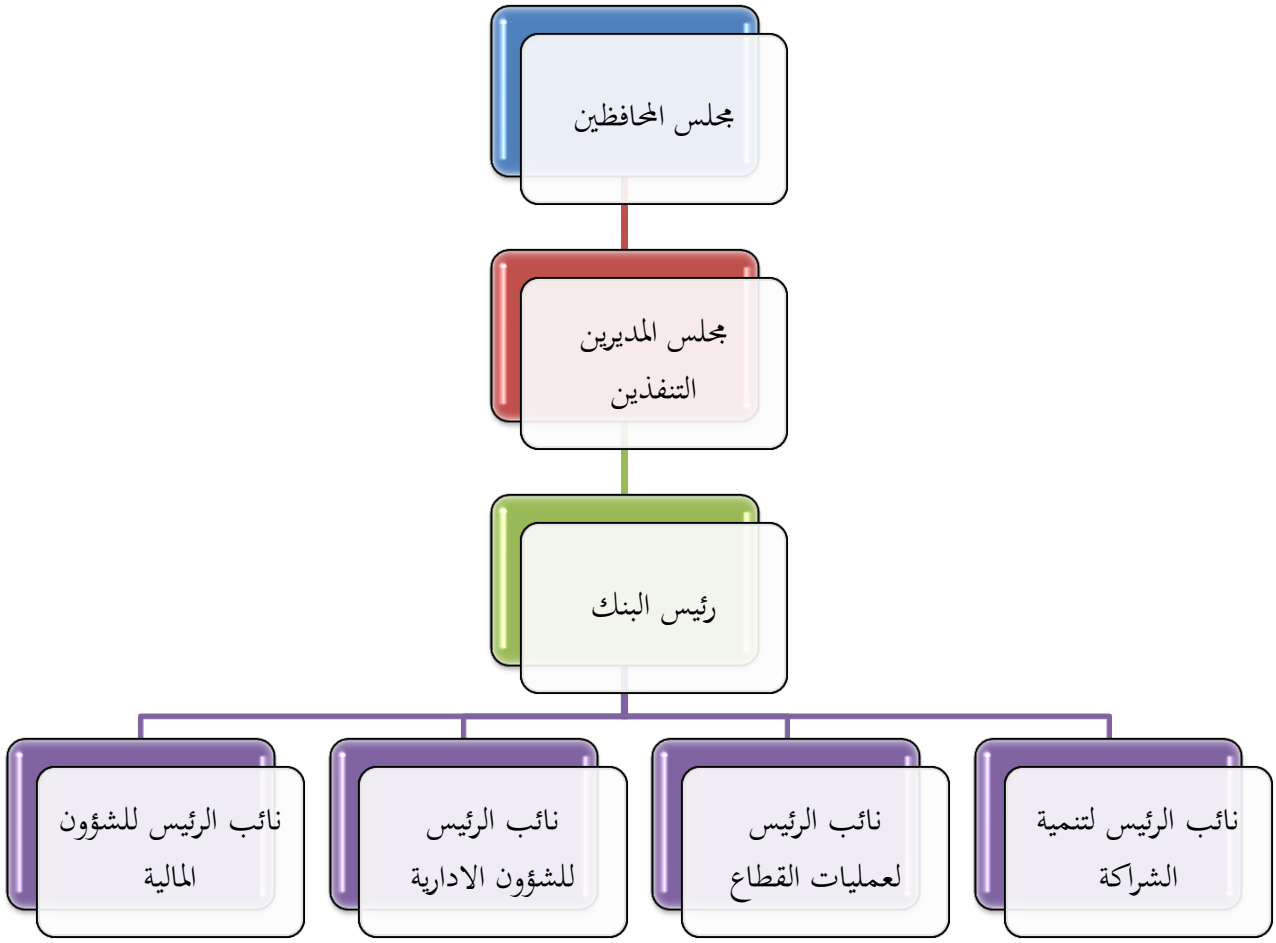

المصدر: من إعداد الطالبين

المطلب الثالث: أهم التطورات المؤسسية للبنك الإسلامي للتنمية.

لقد برهن البنك الإسلامي للتنمية خلال مسيرته في العمل التنموي وفقا للمعايير الإسلامية التي دامت أكثر من أربعين سنة من أن إمكانيات النجاح للمؤسسات المالية الإسلامية متوفرة، بل أكثر من ذلك فهي تملك حظوظا أوفر للنجاح من مثيلاتها التي تعمل وفقا للصيغ التقليدية المبنية على الربا، ولا أدل على ذلك من النجاح الذي حققه البنك الإسلامي للتنمية في خدمة التنمية البشرية والاقتصادية في الدول الإسلامية وبالنسبة للأقليات الإسلامية في الدول غير الأعضاء.

إن النجاح الذي حققه البنك الإسلامي للتنمية كان نتيجة تطور مؤسسي محكم ومستمر شمل عدة جوانب نذكر منها:

أولا: رأس المال

يتكون رأس مال البنك من المساهمات المقدمة من قبل الدول الأعضاء، حيث كان رأس مال البنك المصرح به يقدر بـ 2 مليار دينار إسلامي، ورأس المال المكتتب فيه يقدر بـ 0.8 مليار دينار إسلامي، ليصبح رأس المال المصرح به يقدر بـ 30 مليار دينار إسلامي، ورأس المال المكتتب يقدر بـ 15 مليار دينار إسلامي ، وهذا بعد انعقاد الإجتماع السنوي الحادي و الثلاثين، ثم ارتفع رأس مال البنك المصرح به مرة أخرى ليصبح 100 مليار دينار إسلامي، ورأس المال المكتتب فيه إلى 50 مليار دينار إسلامي وهذا بعد انعقاد الإجتماع السنوي الثامن و الثلاثين، حيث وافق مجلس محافظي البنك على الزيادة العامة الخامسة في رأس المال، وعليه قد شهدت قاعدة رأس مال البنك توسعا عبر السنين، ويعزي ذلك إلى دعم وتعاون ومساندة الدول الأعضاء، وقد ساعد هذا النمو في رأس مال البنك على المساهمة في تلبية جانب من احتياجات الدول الأعضاء المتزايدة للتمويل التنموي.

ثانيا: العضوية

الشرط الأساسي لعضوية البنك هو أن تكون الدولة طالبة العضوية عضوا في منظمة المؤتمر الإسلامي وتسدد حصتها في رأس مال البنك، وأن تصادق على اتفاقية تأسيس البنك، وتصنف كافة الدول الأعضاء في البنك الإسلامي للتنمية على أنها دول نامية، منها 22 دولة مصنفة ضمن قائمة الدول الأعضاء الأقل نموا وذلك حسب تصنيف الأمم المتحدة، وعلاوة على ذلك يعتبر البنك 6 دول أعضاء أخرى أقل نموا يتعامل معها على هذا الأساس بصفتها حالات خاصة، وعليه يكون إجمالي الدول الأعضاء الأقل نموا 28 دولة أي تشكل نصف عضوية البنك، وعلى العموم فقد ارتفعت عضوية البنك من عدد متواضع من الدول بلغ 22 دولة عام 1975 سنة التأسيس لتصبح 57 دولة بنهاية 2019[97]. كما أنه يتم فقدان عضوية البنك لأحد الأسباب التالية[98]:

1- **الإنسحاب:** يمكن للدولة العضو أن تنسحب من البنك بإخطار كتابي، تكون موافقة البنك عليه ليست مطلوبة كما أن الدولة تنسحب في أي وقت ولأي سبب تراه دون مساءلة من البنك، ويسري الإنسحاب في الوقت الذي تحدده الدولة ولكن هناك عدة قيود منها :

- لا يجوز للدولة أن تنسحب قبل مضي 6 سنوات على عضويتها في البنك؛
- لا يسري الإنسحاب إلا بعد مضي 6 أشهر من تسليم البنك إخطار الدولة له بالإنسحاب وإنسحاب الدولة من البنك لا يعني إنسحابها من المنظمة.

2- **تجميد العضوية:** إن لم تفي الدولة بإلتزامها تجاه البنك، جاز لمجلس المحافظين أن يوقف عضويتها بقرار يصدر بأغلبية ثلاثة أرباع (3 / 4) الأصوات، فإذا مر عام في هذا الوضع ولم يصحح، اعتبرت عضوية الدولة منتهية، ولا يجوز للدولة أن تمارس حقوقها كعضو في البنك ولكنها تظل مسؤولة عن جميع إلتزاماتها تجاه البنك.

---

[97] _ التقرير السنوي لبنك التنمية الإسلامي،سنة 2019، ص2.

[98] _ من الموقع الرسمي للبنك: https://www.isdb.org/ تمت الزيارة يوم 10 مارس 2020 على الساعة 15:25.

3- **الطرد:** يقصد به زوال العضوية بقرار من مجلس المحافظين يؤخذ بأغلبية ثلاث أرباع الأصوات، وتطرد الدولة من البنك إذا استمرت في انتهاك أحكام الإتفاقية بعد إيقاف عضويتها، فقرار الطرد يجب أن يسبقه قرار بتجميد العضوية، ولا يجوز الدولة المطرودة لعودة إلى عضوية البنك إلا بإجراءات انضمام جديدة،كما تظل الدولة المطرودة مسؤولة عن إلتزاماتها المالية.

ثالثا: الحضور الميداني

يقع المقرر الرئيسي للبنك في مدينة جدة، وكان له سنة 2008 سوى أربع مراكز إقليمية في كل من: الرباط (المغرب)، ألماتي (قزاقستان)، داكار (السنغال)، كوالا لامبور (ماليزيا) ليصبح عددها 11 مركزا إقليميا بنهاية سنة 2019 في كل من: أبوجا (نيجيريا)، أنقرة (تركيا)، القاهرة (مصر)، داكا(بنغلادش)، دبي (الإمارات العربية المتحدة)، جاكرتا (إندونسيا)، كمبالا (أوغندا)، بارامبيو (سورينام). حيث تم إلغاء المركز الإقليمي بماليزيا.[99]

[99]_التقرير السنوي لبنك التنمية الإسلامي، سنة 2019، ص3.

المبحث الثاني: تجربة البنك الإسلامي للتنمية في تمويل الإقتصاد الأخضر.

خلال هذا المبحث سنقوم بالتطرق إلى تجربة البنك الإسلامي للتنمية في كيفية تمويل الاقتصاد الأخضر من خلال معرفة تطور حجم الاعتمادات الذي قدمه البنك، والأساليب التي استخدمها في تقديم هاته الإعتمادات، و أهم القطاعات التي قام بتمويلها.

المطلب الأول: السياسة التمويلية للبنك.

باعتبار أن البنك الإسلامي أحد أبرز البنوك التنموية في العالم فلابد من أن لديه سياسة خاصة به يتبعها تميزه عن باقي البنوك الأخرى، وهذا ما سنحاول التعرف عليه خلال هذا المطلب.

الفرع الأول: طبيعة السياسة التمويلية للبنك.

تظهر السياسة التمويلية للبنك في كونها:

1- **سياسة البنك الإسلامي للتنمية سياسة تنموية:** حيث يتم التركيز فيها على المشروعات التنموية، وذلك أن الهدف الأول والأساسي للبنك الإسلامي للتنمية هو دعم التنمية الاقتصادية، والتقدم الإجتماعي لشعوب الدول الأعضاء، والمجتمعات الإسلامية مجتمعة ومنفردة[100]، ولذلك جاء إسم "البنك" مرتبط بشكل حصري مع مصطلح التنمية، دون غيره من المصطلحات، حيث تأتي الأهداف الأخرى كلها تبعا لهذا الهدف، وتنصب كلها في خدمته، ومن أجل هذا اهتم البنك بإقامة المشروعات التنموية الكبيرة التي تخدم هذا الهدف.

2- **أنها سياسة واضحة المعالم والأطر:** حيث تنص المادة (16) من اتفاقية تأسيس "البنك الإسلامي للتنمية" على ما يلي:[101]

- يعطي البنك قدر الإمكان الأولوية للمشروعات المشتركة التي تدعم وتقوي التعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء؛
- يجب أن ينص كل عقد من عقود التمويل على حق البنك في التفتيش على المشروعات التي يمولها ويقوم بمتابعة تنفيذها؛
- لا يجوز للبنك أن يمول أي مشروع في إقليم إحدى الدول الأعضاء إذا عارضت الدولة هذا التمويل؛
- يساهم البنك في تمويل احتياجات المشروعات من العملات الأجنبية، ويجوز له أن يسهم في توفير الإحتياجات من العملات المحلية في الحالات المناسبة، وخاصة في الدول الأعضاء الأقل نمو، وذلك بعد أن يتأكد من أن جهود الدولة لتعبئة مواردها المحلية تبرر مثل هذا العمل؛
- يقدم طالب التمويل عرضا مناسبا إلى إدارة البنك، ويقوم رئيس البنك بتقديم تقرير مكتوب فيه عن هذا الطلب إلى مجلس المديرين التنفيذيين مصحوبا بتوصياته على أساس دراسة وافية؛

---

[100] _ **اتفاقية تأسيس البنك**، ص6.

[101] _ **اتفاقية تأسيس البنك**، المادة 16، ص11.

- يتخذ البنك كافة الإجراءات اللازمة للتأكد من أن التمويل الذي يقدمه سوف يقتصر استخدامه على الأغراض التي خصص لها.

3- **أنها سياسة محددة الغرض:** حيث تنص المادة 19 من اتفاقية تأسيس البنك الإسلامي للتنمية على ما يلي: "عندما يقدم البنك قروضه للدول الأعضاء بما في ذلك مؤسسات هذه الدول ووكالاتها للمساهمة في تمويل خططها الإقتصادية؛ فإن عليه التثبت من أن الغرض من هذه القروض هو تحقيق رفاهية الشعوب عن طريق التنمية الإقتصادية والإجتماعية"[102].

فالبنك الإسلامي للتنمية يحظر على نفسه ممارسة الأنشطة السياسية أو التدخل فيها، حيث جاء في المادة 37 من اتفاقية تأسيس "البنك" ما يلي:[103]

- لا يقبل البنك قروضا أو مساعدات على أي صورة يكون من شأنها أن تضر أو تحد أو تقلل أو تعدل من غرض البنك ووظائفه.
- لا يجوز للبنك ولا لرئيسه ولا لنائب الرئيس ولا للمديرين التنفيذيين ولا الموظفين أن يتدخلوا في الشؤون السياسية لأي عضو،كما ينبغي ألا يتأثروا في قراراتهم بالصبغة السياسية للعضو المعني بالقرار، ويجب أن تكون الإعتبارات الإقتصادية وحدها هي التي تحكم قراراتهم، وينبغي أن يكون تقدير هذه الإعتبارات بدون أي تحيز لتحقيق أهداف البنك وحسن قيامه بوظائفه.
- يكون ولاء الرئيس ونائبه والموظفين للبنك فقط دون أية سلطة أخرى أثناء قيامهم بأعمالهم، ويجب على كل دولة عضو في البنك أن تحترم الصفة الدولية لهذا العمل وأن تمتنع عن أي محاولة للتأثير على أي من العاملين في أداء عمله.

4- **سياسة متوازنة وعادلة:** بحيث تتجه نحو تغطية احتياجات الدول الأعضاء للتمويل بشكل متوازن وعادل، فقد جاء في المادة 18 من اتفاقية تأسيس "البنك" حول قروض المشروعات ما يلي: "عندما يقدم البنك قروضا لمشروعات معينة من مشروعات البنيان الإقتصادي أو غيرها، فإن عليه مراعاة ما لكل مشروع من عائد محتمل، ومدى أهميته في نطاق أولويات الدولة المستفيدة".[104]

5- **أنها سياسة مرنة:** ويظهر ذلك بوضوح من خلال ما ورد في المادة 20 من اتفاقية تأسيس البنك حول شروط قروض المشروعات والبرامج، حيث نصت على:[105]

---

[102] _**اتفاقية تأسيس البنك**، المادة 19 ،ص 13.

[103] _ **اتفاقية تأسيس البنك**، المادة 37، ص 20.

[104] _ **اتفاقية تأسيس البنك**، المادة 18، ص13.

[105] _ **اتفاقية تأسيس البنك**، المادة 20، ص14.

- يحدد البنك جدول مواعيد سداد القروض التي يقدمها بمقتضى المادتين 18 و19 مع مراعاة حالة الموارد العامة، واحتمالات ميزان المدفوعات في الدول الأعضاء.
- إذا قدم العضو المستفيد ما يدل على وجود أزمة حادة فيما لديه من عملات أجنبية وأن سداده للقرض أو وفاءه بالتزامات العقد الذي إلتزم به (أو إلتزمت به إحدى الهيئات التابعة له) غير ممكن له القيام به حسب الشروط المتفق عليها، يجوز للبنك أن يوافق على تعديل تلك الشروط الخاصة بالوفاء أو بمد أجل القرض أو بالأمرين معا، بشرط أن يتأكد من أن مثل هذه التسهيلات تبررها مصلحة المستفيد وعمليات البنك.

الفرع الثاني: تطور الإعتمادات الممنوحة من قبل البنك الإسلامي للتنمية.

يقوم البنك الإسلامي للتنمية باستخدام الموارد المتاحة لديه من أجل تحقيق أهدافه التي تسعى إلى تحسين المستوى المعيشي للإنسان وتحقيق الرفاه الإجتماعي، وتحسين الأوضاع البيئية المتدهورة، حيث أن البنك لا يحصر نشاطه في الدول الأعضاء فقط بل يتعدى ذلك ليشمل المجتمعات الإسلامية في الدول غير الأعضاء ويوضح الجدول الموالي المبالغ التي إعتمدها البنك خلال الفترة الزمنية الممتدة من 2008 إلى 2019 من أجل تمويل مشاريع مختلفة.

الجدول رقم 01: قيمة الإعتمادات الممنوحة من قبل البنك الإسلامي للتنمية للفترة 2008 – 2019

الوحدة:مليون دولار

السنة	المبالغ
2008	3155.4
2009	3296.6
2010	3558.3
2011	3946.8
2012	3855.5
2013	3864.6
2014	3963.37
2015	3676
2016	4899.3
2017	2734.4
2018	1269.6
2019	1632.5

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على التقارير السنوية لبنك التنمية الإسلامي.

ويمكن تمثيل هذا الجدول بالشكل البياني التالي:

الشكل رقم 07: تطور الإعتمادات الممنوحة من قبل البنك الإسلامي للتنمية للفترة 2008 – 2019

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على معطيات الجدول أعلاه.

يبين الجدول تطور الإعتمادات المقدمة من قبل البنك الإسلامي للتنمية على مدى فترة الدراسة، وما تم ملاحظته على هذه الإحصائيات هو الزيادة المستمرة في حجم الإعتمادات خلال الفترة الممتدة من 2008 إلى 2011. فبالرغم من البيئة الإقتصادية الصعبة التي شكلت تحدي كبير لعمل البنك، إلا أنه استمر في تقديم الإعتمادات بتسجيل زيادة بنسبة 25%، ما يترجم جهود البنك في المضي قدما لتحقيق أهدافه. أما في سنة 2012 فقد سجلت الإعتمادات الممنوحة من قبل البنك تراجعا بنسبة 2.3% لتسجل ارتفاعا ملحوظا خلال السنتين المواليتين، حيث زادت احتياجات الدول الأعضاء، بسبب تفشي الأمراض الوبائية و لاسيما الإيبولا، وارتفاع معدلات البطالة، أما بالنسبة لإعتمادات سنة 2016 فقد سجلت أعلى رقم خلال فترة الدراسة حيث قرر مجلس محافظي البنك الإسلامي للتنمية بالإجماع على تغيير السنة المالية للبنك الإسلامي إلى التقويم الشمسية ونتيجة لذلك سيتم إعداد البيانات المالية للبنك لعام 2016 لمدة 14.5 شهر تقريبا، أما بالنسبة لسنتي 2017 و 2018 التي شهدت تراجعا ملحوظا في الإعتمادات المقدمة من قبل البنك بالنسبة لسنة 2016 بـ 44% و 70% حيث تم اعتماد برنامج الرئيس الخمسي (P5P) تم إطلاقه في ماي 2017 حيث يحدد البرنامج نموذجا تشغيليا يستجيب لتوقعات أعربت عنها الدول الأعضاء للبنك الإسلامي للتنمية وهي: ليكن استباقيا، ليكن في المقدمة، ليكن سريعا وقابل للتكييف، وعليه قام البنك بإعطاء الأهمية إلى إتمام و تسليم المشاريع التي سبق أن اعتمادها وأولى اهتماما أقل لإعتماد مشاريع جديدة. أما بالنسبة لسنة 2019 فقد حققت الإعتمادات الممنوحة من قبل البنك زيادة تقدر بنسبة 28% عن المبلغ المعتمد لسنة 2018 وتدل هذه الزيادة على التعهدات الإضافية المقدمة لتنفيذ مشاريع تمكن من دعم الإقتصاد الأخضر. وفي الأخير تجدر الإشارة إلى أن البنك

الإسلامي للتنمية وافق منذ إنشائه الى غاية 2019 على مبلغ تراكمي قدر بـ 57.72 مليار دولار أمريكي لتمويل مختلف المشاريع الإنمائية.

المطلب الثاني: قطاعات الإقتصاد الأخضر الممولة من قبل البنك الإسلامي للتنمية.

تتنوع مجالات الإقتصاد الأخضر، لكن المهم في هذا مراعاة الجوانب البيئية في أي نشاط إقتصادي أو صناعي باستخدام الموارد الرفيقة بالبيئة، ولهذا دعم البنك الإسلامي للتنمية المشاريع المتعلقة بتعزيز الإقتصاد الأخضر ومن بين هذه المشاريع: المشاريع المتعلقة الطاقة وتعزيز أمن الطاقة؛ مشاريع الزراعة؛ مشاريع المياه والصرف الصحي؛ مشاريع النقل.

الفرع الأول: الإعتمادات المالية للبنك الاسلامي للتنمية لتمويل قطاعات الاقتصاد الأخضر.

وتضم:

أولا: إعتمادات البنك الإسلامي للتنمية في تمويل الطاقة وتعزيز أمن الطاقة:

يواصل البنك العمل على زيادة فرص الحصول على طاقة فعالة وغير مكلفة، لإعتبارها أهم عنصر في الإقتصاد الأخضر كما أن إدراك تأثير الطاقة في البيئة استدعى الإنتباه إلى ضرورة استغلال موارد الطاقة، وتعزيز المبادرات الرامية إلى تعزيز فعالية الطاقة. حيث قام البنك بتمويل قطاع الطاقة على مدار سنوات الدراسة وفق الجدول التالي:

الجدول رقم02: قيمة إعتمادات البنك لتمويل قطاع الطاقة للفترة 2008 – 2019

الوحدة: مليون دولار أمريكي

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
المبالغ	522	1018	1530	1238.3	1963.4	1473	1900	1100	1900	1156.6	333.5	274.19

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على الملاحق من (09 إلى 19)

وهو ما يظهر في الشكل أدناه:

الشكل رقم 08: تطور قيمة اعتمادات البنك لتمويل قطاع الطاقة للفترة 2008 – 2019

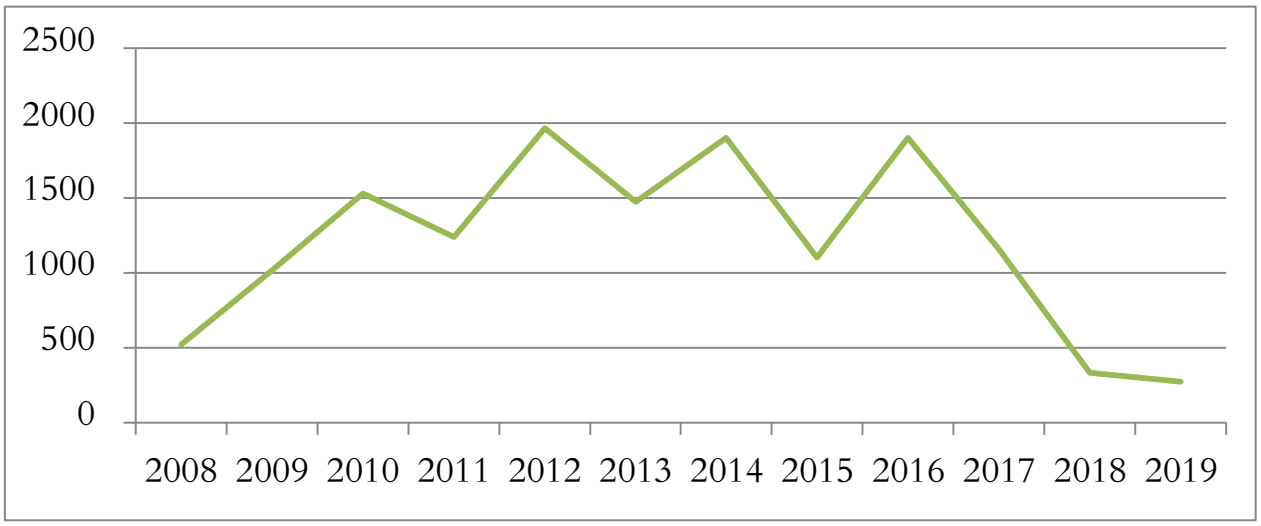

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على معطيات الجدول أعلاه.

ما يلاحظ وجود نمو مضطرب في المبالغ الموجهة إلى تمويل الطاقة، حيث قدرت قيمة الموافقات على التمويل عام 2008 بقيمة 522 مليون دولار أمريكي، الذي استهدف بشكل رئيسي مشاريع توليد الطاقة الحرارية في إيران وتونس، ومشروع للطاقة الكهرومائية في باكستان، ومشروع لتوزيع الطاقة في غينيا، وعامي 2009 و2010 ضاعف البنك استثماراته في مشروعات الطاقة إلى 1.018 مليون دولار أمريكي و1.530 مليون دولار أمريكي على التوالي، بهدف تعزيز إزالة الكربون؛ وتحسين كفاءة الطاقة لتحقيق الأمن الطاقوي؛ وتقليل بصمة الكربون في البنية التحتية للطاقة؛ والحد من الفقر من خلال كهربة الريف؛ وتطوير البنية التحتية للطاقة الخضراء في ضوء الطبيعة غير المتجددة للوقود الأحفوري مقترنة بالتقلبات الأخيرة في الأسعار. واصل البنك زيادة استثماراته في المشاريع المتعلقة بالطاقة في 2011، والتي وصلت قيمة التمويل التي وافق عليها البنك إلى 1238.3 مليون دولار أمريكي، حيث وجهت إلى تعزيز أمن الطاقة؛ وتحسين موثوقية الطاقة؛ كما نجد أن قيمة المساهمة في2012، وصلت إلى 1963.4 مليون دولار أمريكي، و عام 2013 بقيمة 1.473 مليار دولار أمريكي لتسهيل الحصول على الطاقة الخضراء وتطوير مشاريعها و تعزيز كفاءة الطاقة المحلية كما نلاحظ أن هناك زيادة معتبرة في قيمة مساهمات البنك عام 2014 والتي قدرت ب1.9 مليار دولار أمريكي لعشرة دول أعضاء لتطوير مشاريع الطاقة في إفريقيا للحد من فقر الطاقة وكذلك تعزيز مبادرات تعزيز كفاءة الطاقة وكهربة الريف. ثم تعود قيمة التمويل إلى1.1مليار دولار أمريكي عام 2015، حيث تم التركيز بشكل خاص على تطوير مشاريع الطاقة في إفريقيا بتعزيز إمكانية الوصول؛ وتقليل فقر الطاقة في 12 دولة عضو، ثم ارتفعت إلى 1.9 مليار دولار أمريكي في 2016، والتي وجهت إلى 12 دولة عضو لتعود عام 2017 إلى 1156.6 مليون دولار

أمريكي، تراجعت قيمة المساهمات عام 2018 في مشاريع الطاقة بـ 74% عما كانت عليه عام 2017، حيث قدرت ب 333.5 مليون دولار أمريكي ، والتي وجهت إلى 5عمليات، إلى أن وصلت إلى274.19 مليون دولار أمريكي عام 2019.

1- إعتمادات البنك الإسلامي للتنمية في تمويل الزراعة:

تعتبر الزراعة من بين قطاعات الإقتصاد الأخضر التي حضيت على إهتمام كبير من طرف البنك الإسلامي للتنمية حيث وضعها في المقدمة، فقد كان يشارك في مبادرات مختلفة لتحسين الزراعة، فساهم في تمويل أكثر من 200 مشروع زراعي استصلح بها 300.000هكتار ومدها بشبكات الري، كل هذا راجع لأهمية القطاع الزراعي في الدول الأعضاء، والمتمثلة في:

- قضية الأمن الغذائي تمثل صمام الأمن الأجتماعي والأقتصادي؛
- المحرك الأساسي للتنمية الأقتصادية الشاملة خاصة في الدول الأقل نموا؛
- نحو 33 %من السكان في العالم الإسلامي يعانون من سوء التغذية؛
- معظم الدول الأعضاء مستوردة للمواد الغذائية الأساسية؛
- توفر الموارد الطبيعية القابلة للاستغلال في كثير من الدول الأعضاء.

و يوضح الجدول التالي قيمة إعتمادات البنك لتمويل قطاع الزراعة.

الجدول رقم 03:قيمة إعتمادات البنك لتمويل قطاع الزراعة للفترة 2008 – 2019

الوحدة: مليون دولار أمريكي

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
المبالغ	273.9	254	373.2	658.4	732.4	714	406.4	535.9	1100	720	145.3	169.27

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الملاحق من (09 إلى 19)

و للتوضيح أكثر تم ترجمة هذا الجدول بيانيا من خلال الشكل المدرج أدناه:

الشكل رقم 09: تطور قيمة إعتمادات البنك لتمويل مشاريع الزراعة للفترة 2008 – 2019

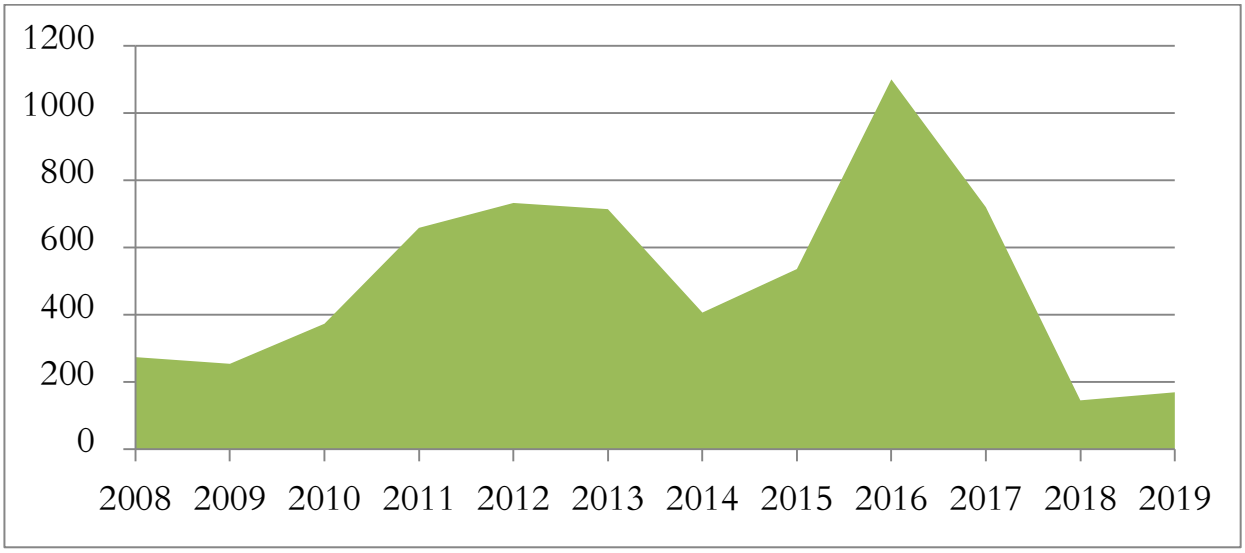

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على معطيات الجدول أعلاه

بلغت مساهمة البنك الإسلامي للتنمية خلال عام 2008 قيمة 273.9 مليون دولار أمريكي، والتي وجهت إلى تعزيز مبادرات القطاع الزراعي من خلال استصلاح الأراضي ودعم مشاريع التنمية الزراعية، لترتفع في عام 2009 لمبلغ 254 مليون دولار أمريكي لتحسين الجانب الزراعي ومن بينها مشروع سكر النيل الأبيض بالسودان ومشروع التنمية الزراعية في اليمن، لتواصل إرتفاعها حتى وصلت 373.2 مليون دولار أمريكي خلال عام 2010، والتي وجهت إلى مشاريع التنمية الزراعية، والمشاريع التنمية الزراعية المائية، واصل البنك خلال عام 2011 تمويله للقطاع الزراعي حيث وصل تقريبا إلى ضعف قيمته عام 2010 حيث أصبح يقدر 658.4 مليون دولار أمريكي فقد وجه إلى التنمية المتكاملة للقطن وإنتاج المحاصيل الغذائية في الكاميرون؛ مشروع سكر ماركالا في مالي من خلال تطوير وزراعة 14000هكتار من مزارع السكر وغيرها من المشاريع الداعمة للقطاع الزراعي والمحققة للأمن الغذائي، وهكذا بالنسبة لعام 2012 حيث ركز على زيادة الاستثمار في الزراعة والتنمية الريفية في البلدان الأعضاء فيه فقد بلغت قيمة التمويل فيه ب732.4 مليون دولار أمريكي، أما عام 2013 قدرت قيمة التمويل 714 مليون دولار أمريكي لـ 43 مشروعا، استمرت تدخلات البنك في القطاع الزراعي في البلدان الأعضاء، ففي عام 2014 بلغت قيمة تمويل البنك للقطاع 406.4 مليون دولار أمريكي مقابل 714 في العام السابق لـ 18 مشروعا، وفي عام 2015 وافق البنك على 31 مشروعا في قطاع الزراعة بقيمة 419 مليون دولار تغطي البلدان الأعضاء في منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا وأسيا، أما عام 2016 وافق البنك الإسلامي للتنمية للقطاع الزراعي على 1.1 مليار دولار مقارنة مع 9.535 مليون دولار

أمريكي في العام السابق، حيث واصل البنك تعزيز تنفيذ المشاريع الزراعية فوصلت عام 2017 قيمت تمويلاته إلى 720 مليون دولار أمريكي لـ 46 عملية، تراجعت قيمة المساهمات عام 2018 في مشاريع الزراعة بـ 74% عما كانت عليه عام 2017، حيث قدرت ب 145.3مليون دولار أمريكي والتي تمثل بنحو 14% من الموارد الرأسمالية العادية للبنك، وصولا إلى 169.27 مليون دولار أمريكي عام 2019 والتي كانت تمثل نسبة10.37% من موارد الرأسمالية العادية للبنك.

2- إعتمادات البنك الإسلامي للتنمية في تمويل المشاريع المتعلقة بالمياه و الصرف الصحي:

يعمل البنك الإسلامي للتنمية على زيادة تمويله لقطاع التنمية الحضرية بما يتماشى مع التوجهات الإستراتيجية الرئيسية لرؤية 2020، للتمكن من تحقيق أهدافة خاصة في ما يتعلق بإمدادات البلدان الأعضاء بالمياه والصرف الصحي، الذي أعتبر من أولويات البنك التي يجب الإهتمام بها. والجدول التالي يوضح قيمة مساهمات البنك في المشروعات المتعلقة بإمدادات المياه والصرف الصحي خلال فترة الدراسة من 2008 إلى غاية 2019.

الجدول رقم 04: إعتمادات البنك لتمويل المشاريع المتعلقة بالمياه والصرف الصحي

للفترة 2008 – 2019

الوحدة: مليون دولار أمريكي

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
المبالغ	383	464	316	373.6	384.6	424	479	368	485	695	69.1	135.29

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على الملاحق من (09 إلى 19)

و للتوضيح أكثر تم ترجمة هذا الجدول بيانيا من خلال الشكل المدرج أدناه:

الشكل رقم10: تطور قيمة إعتمادات البنك لتمويل مشاريع المياه والصرف الصحي

للفترة 2008 – 2019

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على معطيات الجدول أعلاه

نلاحظ من الجدول والمنحنى البياني أنه عام 2008، استهدف البنك مبلغ 383 مليون دولار أمريكي لتمويل قطاع المياه، حيث تم تخصيص هذه المساعدة لسبعة مشاريع: مشروعين لتحلية المياه في قطر؛ ثلاثة مشاريع لإمداد المياه في ألبانيا وغامبيا واليمن؛ مشروع الصرف الصحي في إيران؛ وبناء سد رئيسي متعدد الأغراض في كانداجي في النيجر. وشهد عام 2009 عدم استجابة 20٪ من الدول الأعضاء قي تمويل البنك في مايخص تطوير أنظمة المياه والصرف الصحي، وتم إعتماد ما مجموعه 464 مليون دولار أمريكي لمشاريع من خلال صندوق دعم التوسع في خدمات المياه والصرف الصحي والتي وجهت إلى نظام إمدادات المياه في دمشق بسوريا، مشروع طشقند للصرف الصحي في أوزبكستان لتحسين البنية التحتية لمعالجة مياه الصرف الصحي، ولتوسيع شبكة الصرف الصحي، وتوفير معدات مراقبة جودة مياه الصرف الصحي، والحصول على معدات صيانة البنية التحتية ويهدف المشروع إلى تحسين الظروف البيئية بالإضافة إلى مشاريع قم وكاشان للمياه والصرف الصحي في إيران. وتهدف المشاريع إلى تحسين نوعية الحياة من خلال توفير 142.5 مليون متر مكعب من المياه الصالحة للشرب، كما سيساعد المشروع في الحد من تلوث المياه الجوفية والسطحية. في ما يخص عام 2010 وافق البنك على خمسة مشروعات تتعلق بإمدادات المياه والصرف الصحي بقيمة إجمالية 316 مليون دولار أمريكي ذهب حوالي 38 ٪ من التمويل إلى أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، كما دعم مشروع قم وكاشان للصرف الصحي ومشروع القضارف لإمدادات المياه في السودان ومشروعين لإمدادات المياه وهما: مشروع كالابانكورو (باماكو) وكوناكري؛ ومشروع إمدادات المياه في غينيا؛ ومشروع الصرف الصحي للمناطق الريفية في إيران.

واصل البنك تمويله لقطاع المياه والصرف الصحي عام 2011، حيث وافق البنك الإسلامي للتنمية على 6 عمليات تتعلق بإمدادات المياه والصرف الصحي بما مجموعه 373.6 مليون دولار أمريكي. وقد ذهب ما يقرب من 57٪ من هذا التمويل إلى منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، و 33٪ إلى منطقة كومنولث الدول المستقلة، في حين تمت الموافقة على نسبة 10٪ المتبقية لمشروعين في جنوب إفريقيا، وهما مشروع تطوير شبكة توزيع المياه في نواكشوط في موريتانيا ومشروع كابالا لإمداد المياه في سيراليون.كما نلاحظ عام 2012 أن البنك استمر في زيادة تمويله حيث مول 12مشروعا جديدا بقيمة 809.3 مليون دولار أمريكي وهو يمثل زيادة بنسبة 30% عن مستواه في عام 2011، و في عام 2013 واصل البنك توسيع نطاق تمويله لمجالات إمدادات المياه والصرف الصحي بمبلغ 424 مليون دولار أمريكي وكذلك بالنسبة لعام 2014 الذي بلغت فيه قيمة التمويل 479 مليون دولار أمريكي لتمويل 10 عمليات، ثم انخفضت وصولا إلى قيمة 368 مليون دولار أمريكي عام 2015 حيث تمت الموافقة على 6 عمليات في بنغلادش وبوركينافاسو والسنغال و أوزبكستان، بالنسبة لعام 2016 وصلت قيمة المساهمات إلى 485 مليون دولار أمريكي لدعم الوصول الشامل إلى المياه والصرف الصحي، وستقوم المشاريع ببناء محطة معالجة المياه؛ إنشاء 130كم من خطوط نقل المياه؛ توزيع 320 كم من المياه و 30كم من شبكات تصريف مياه الأمطار؛ بناء 443000 متر من سعة تخزين المياه، تركيب 7200 وصلة مياه و 10.000 وصلة صرف صحي، وفي عام 2017 ارتفعت قيمة التمويل إلى 695 مليون دولار أمريكي، أما عام 2018 تراجعت قيمة المساهمات في مشاريع المصرف الصحي والمياه ب74% عما كانت عليه عام 2017، حيث قدرت ب 97.4مليون دولار أمريكي والتي تمثل بنحو9.1% من الموارد الرأسمالية العادية للبنك، وصولا إلى 135.9 مليون دولار عام 2019 و التي كانت تمثل نسبة 8.3% من موارد الرأسمالية العادية للبنك.

3- إعتمادات البنك الإسلامي للتنمية في تمويل مشاريع النقل:

يشكل تمويل شبكات النقل في البلدان الأعضاء أيضا إحدى أولويات البنك الإسلامي للتنمية، والتي ترمي إلى التخفيف من وطأة الفقر، والتعجيل بالتنمية الإقتصادية من خلال التشجيع على التكامل الإقليمي، ونظرا للأهمية الناتجة عن هذا القطاع في تحسين الرفاهية وخدمة المجتمع بدون المساس بالموارد البيئية، قام البنك بالمساهمة في المشاريع التي تدعو إلى تقوية روابط النقل وتحسين فعالية الطرق، وكل ما هو متعلق بالنقل، وفقا الجدول الأتي:

الجدول رقم05: إعتمادات البنك لتمويل قطاع النقل للفترة 2008 – 2019

الوحدة: مليون دولار أمريكي

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
المبالغ	776	906	1018.8	791.1	437	551	1400	1600	1530	774.5	208.2	420.72

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على الملاحق من (09 إلى 19)

و للتوضيح اكثر تم ترجمة هذا الجدول بيانيا من خلال الشكل المدرج أدناه:

الشكل رقم11: تطور قيمة إعتمادات البنك لتمويل قطاع النقل للفترة 2008 – 2019

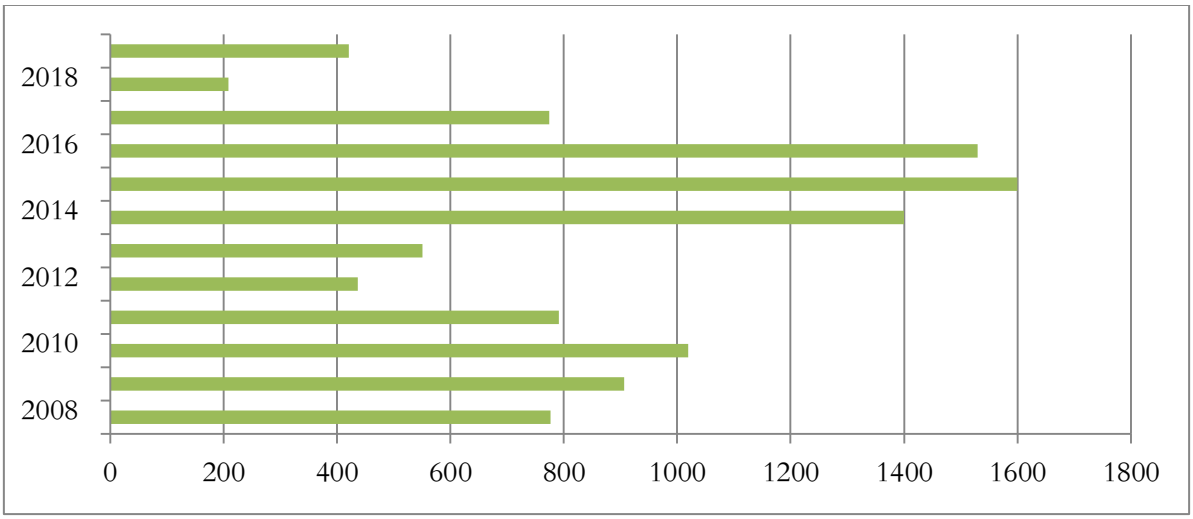

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على معطيات الجدول أعلاه.

نلاحظ أن عام 2008 شهد زيادة في قطاع النقل الذي تلقى 776 مليون دولار أمريكي من البنك الإسلامي للتنمية. حيث ركزت الموافقات بشكل رئيسي على مشاريع بناء الطرق، والتي تلقت 490 مليون دولار أمريكي من تمويل البنك الإسلامي للتنمية تستهدف 11 مشروعًا في 10 دول أعضاء من بينها ثمانية في أفريقيا وقد حصلوا على ما مجموعه 225 مليون دولار أمريكي لتوسيع البنية التحتية للنقل البري، وكذلك المساهمة في مشروع الطريق السريع بين فاس و وجدة و الطريق السريع بين كوالالمبور– سيلانغا، كما قام البنك الإسلامي للتنمية بتمويل مشروع نقل جوي في ساحل العاج ومشروع للسكك الحديدية في تركيا. واصل البنك تمويله لقطاع النقل حيث تمت الموافقة عام 2009 على ستة عشر مشروعًا بقيمة 906 مليون دولار أمريكي لدعم البنية التحتية للنقل. إجمالي التمويل المعتمد هو أعلى بنسبة 21% من مبلغ العام الماضي البالغ 776 مليون دولار أمريكي و ضم التمويل تمكين نقل التكنولوجيا وتحسين كفاءة النقل. استمر البنك في تمويل مشاريع تطوير روابط النقل حيث تمت الموافقة على تسعة مشروعات بقيمة 1018.8 مليون دولار أمريكي لدعم البنية التحتية للنقل عام 2010 في الدول الأعضاء، أي طريق M39 كجزء من طريق الحرير في أوزبكستان، وطريق نجامينا – أبيشي – السودان الحدودي (مونغو – مانجالمي) والممر الوطني .M4 في باكستان. أما عام 2011 نظرا للأثار الايجابية لتدعيم النقل المستدام و الأخضر واصل البنك في تمويل تطوير روابط النقل حيث وافق البنك الإسلامي للتنمية على791.1 مليون دولار أمريكي للمشاريع والدراسات الجديدة في قطاع النقل.في عام 2012 تمت الموافقة على مشاريع جديدة بقيمة 437 مليون دولار أمريكي وزيادة عن هذا المبلغ بنسبة 19% أي 551 مليون دولار مول البنك 57 مشروعا خاص بالنقل عام 2013، و استمر في الزيادة عامي 2014

و2015 إلى أن وصلت إلى 1.4 مليار دولار أمريكي و 1.6 مليار دولار أمريكي على الترتيب, وخلال عام 2016 وافق البنك على 9 عمليات في قطاع النقل في 11 دولة عضو مقابل 1.53 مليار دولار أمريكي ذهب 51% منها إلى قطاع السكك الحديدية، و 38% لقطاع الطرق، و 11% إلى مشاريع النقل الجماعي الحضري. ثم تنخفض إلى 774.5 مليون دولار أمريكي عام 2017؛ كان82% منها في قطاع الطرق الفرعي و18% المتبقية للقطاع الفرعي البحري/ الميناني، وفي عام 2018 انخفضت قيمة التمويل الموجهة إلى تعزيز المبادرات وتحسين قطاع النقل إلى 208.2 مليون دولار أمريكي، وصولا إلى قيمة 420.72 مليون دولار أمريكي، وصولا إلى 420.75 مليون دولار أمريكي عام 2019 و التي كانت تمثل نسبة 25.77% من موارد الرأسمالية العادية للبنك.

الفرع الثاني: أهم المشاريع الممولة من البنك الإسلامي للتنمية وفق صيغ التمويل الإسلامية.

قام البنك بتمويل العديد من مشاريع الإقتصاد الأخضر التنموية، وفق صيغ التمويل الإسلامية ومن أهمها:

1- التمويل بالإستصناع:

أهم المشاريع المذكورة في تقارير البنك الإسلامي للتنمية و التي مولت بعقد إستصناع سندرجها في الجدول التالي:

الجدول رقم06: المشاريع الممولة عن طريق صيغة الإستصناع للبنك الإسلامي للتنمية للفترة 2008-2019

الوحدة: مليون دولار أمريكي

الطاقة	الزراعة	المياه و الصرف الصحي	النقل
✓ مشروع للطاقة الكهرومائية في باكستان الذي ساهم فيه البنك بقيمة 150.20مليون. ✓ محطة فريانة توليد الطاقة الحرارية في تونس بقيمة 196.10 مليون. ✓ مشروع لتوزيع الطاقة في غينيا	✓ مشروع التنمية الزراعية في بوركينافاسو بقيمة 28.37مليون. ✓ زيادة إنتاج الأرز في المزارع الصغيرة بمنطقة الريز بموريتانيا بقيمة 12.92 مليون. ✓ مشروع زيادة من السعة التخزينية لسد الروصيرص بالسودان بمقدار 4.4 مليار متر	✓ مشروع الصرف الصحي في مشهد بإيران بقيمة 79.25مليون. ✓ مشروع محطة معالجة المياه و شبكة الصرف الصحي همدان بإيران بقيمة 7.14 مليون ✓ مشروع مياه قم بإيران بقيمة 128.72 مليون ✓ مشروع سهل عكار	✓ طريق اكيني- اوكونجا بالجابون بقيمة 106.83 مليون. ✓ إنشاء الطريق السريع بين تازة- جد - فاس بالمغرب بقيمة 156.75 مليون ✓ بناء طريق خارجي مزدوج بطول 33كم في ماليزيا بقيمة 92 مليون. ✓ طريق دكار السريع بالسينيغال بقيمة 6.67 مليون.

بقيمة96.7مليون. ✓ مشروع محطة الجنوب لزيادة كفاءة توليد الطاقة في أذربيجان بقيمة 201.53 مليون. ✓ مشروع محطة نيلوم جيلوم لتوليد الطاقة الكهرومائية في باكستان بقيمة 137.64مليون. ✓ مشروع القاطرات الكهربائية في تركيا بقيمة 220مليون. ✓ كهربة الريف المرحلة النهائية في المغرب بقيمة 39.8مليون. ✓ مشروع امتياز كهربة الريف في سانت لويس بالسينغال بقيمة 9.4مليون. ✓ تركيب محطة كهرباء 70ميغاواط ب97.38مليون. ✓ محطة توليد الطاقة ALMENZEL MDEZ بالمغرب بقيمة 131.7مليون.	مكعب بقيمة 80 مليون. ✓ شبكة الري في منطقة جزازاخ وسيرداريا بأوزبكستان بقيمة 52.65 مليون. ✓ تحسين توريد البذور الجيدة ببنغلادش بقيمة 25 مليون. ✓ مشروع تطوير الري على نطاق صغير ببرنين بقيمة 8.84 مليون. ✓ سد كاهر التخزيني بـ 97.54 مليون لري 5000 هكتار. ✓ دعم التنمية الزراعية بمالي بقيمة 13 مليون. ✓ دعم التنمية الزراعية بكوديفوار قي منطقة الهضبة الوسطى بقيمة 4.3 مليون. ✓ تنمية الزراعة المائية في أعالي ساساندرا فروميجر المرحلة 2 بقيمة 15.8 مليون. ✓ صومعة الحبوب شرق طهران 27.7 مليون. ✓ مشروع جينيبه للتنمية الزراعية بمالي	لتزويد المياه و الصرف الصحي بقيمة 52.73 مليون. ✓ توسيع إمدادات المياه للمجتمعات الريفية بمالي بقيمة 39.81مليون. ✓ توسعة شبكة المياه بدمشق في سوريا بقيمة 105.25 مليون. ✓ مشروع الصرف الصحي في طشقند بأوزباكستان بقيمة 35.37مليون. ✓ مشروع الصرف الصحي في قم بإيران بقيمة 103.8 مليون. ✓ مشروع الصرف الصحي في كاشان بإيران بقيمة 92.4 مليون. ✓ مشروع مجاري البقاع الغربي بلبنان بقيمة 8.3مليون. ✓ تحسين منطقة افتوت الهرجي شرق لتوزيع المياه في موريطانيا بقيمة 14.2 مليون. ✓ معالجة مياه مدينة القضارف في السودان بقيمة 80 مليون	✓ طريق اربوتشتاك- بيتكين في التشاد بقيمة 61.82مليون. ✓ مشروع إعادة إعمار الطرق المحلية بالبانيا 30مليون. ✓ طريق سانجميليما-جوم بالكاميرون بقيمة 64 مليون. ✓ مشروع طريق سينغكرويو-يموسوكرو بالكوديفوار بقيمة 23.90 مليون. ✓ تطوير ميناء بيوان باندونيسيا بقيمة 87.55 مليون. ✓ اعادة بناء مقاطعة طريق بطول 58 كيلو متر في كازاخستان بقيمة 186 مليون. ✓ مشروع تطوير تقاطع طريق مكلس بلبنان بقيمة 15.50مليون. ✓ تمويل تكميلي لتطوير مشروع ميناء نيوكري لسورينام بقيمة 5.5 مليون. ✓ ربط منطقة الجنوب الغربي بالبلاد في بنغلادش بقيمة 129.2 مليون. ✓ جسر Multipurpese ببنغلادش بقيمة 140 مليون. ✓ طريق مانجو مانغالي بالتشاد بقيمة 51.2 مليون. ✓ انشاء طريق كيفة كنكوسا بموريطانيا بقيمة 14.9مليون.

	بقيمة 29.8 مليون. ✓ إنتاج زيت النخيل في سيراليون بقيمة 4.7 مليون. ✓ مشروع التنمية الزراعية بأذربيجان بقيمة 66.39 مليون. ✓ مشروع سكر ماركالا بقيمة 39.23 مليون بمالي. ✓ مشروع سد عطيرة العلوي السوداني بقيمة 150 مليون. ✓ دعم الري على نطاق صغير بالسينيغال بقيمة 17.90 مليون. ✓ الدعم الزراعي لأصحاب الحيازات الصغيرة في منطقة جنوب غرب بنغلادش بقيمة 9.03 مليون. ✓ برنامج تحسين الإنتاجية الزراعية لأصحاب الحيازات الصغيرة في إفريقيا جنوب الصحراء بقيمة 8.94مليون في بنين و بوركينافاسو بـ9.45 مليون والكاميرون	✓ توسيع شبكة نقل المياه بالبحرين بقيمة 191 مليون. ✓ تمديد المياه و الصرف الصحي في المناطق الريفية بإيران بقيمة 177.97 مليون. ✓ تمديد المياه و الصرف الصحي في المناطق الريفية للشمال الغربي بإيران بقيمة 84.13 مليون. ✓ مشروع تزويد المياه بتركمانستان بقيمة 121.17 مليون. ✓ دعم البرنامج الوطني لإمدادات المياه و الصرف الصحي في 6 مناطق بأذربيجان بقيمة 200مليون. ✓ تطوير التخزين الوطني لنقل المياه المرحلة 2 بالبحرين بقيمة 50.12 مليون دولار أمريكي ✓ مشروع الصرف	✓ انشاء طريق خانيوال–ملتان (M4) بباكستان بقيمة 160.2 مليون. ✓ طريق لينغويري– ام أتام (بولاباتوكي) في السينيغال بقيمة 14.2 مليون. ✓ مطار داكار AIBD في السينيغال بقيمة 97.5مليون. ✓ مطار الخرطوم الدولي الجديد بالسودان بقيمة 150 مليون. ✓ إعادة هيكلة شبكة النقل بنونس بقيمة 281.8 مليون. ✓ إعادة بناء و تطوير طريق (M39) في أوزباكستان بقيمة 167.2 مليون. ✓ سكة حديد بركات–اترك– تركمانستان – إيران الحدودية في تركمانستان وبقيمة 189.9مليون. ✓ مشروع طريق تيرانا– البسة بألبانيا بقيمة 222.7 مليون. ✓ إنشاء طريق مساكري نجوري– بول في شاد بقيمة 120 مليون. ✓ إنشاء طريق فرانسفيل– ليكوني– كابالا تمويل اضافي

	بـ8.68 مليون و مالي بقيمة 9.70 مليون ونيجر بقيمة 8.93 مليون. ✓ تطوير سلسة قيمة الارز لزيادة الانتاج الزراعي بشاد بقيمة 25.96 مليوني. ✓ المشروع الوطني للصرف الزراعي تحت السطحي المرحلة 3 في مصر بقيمة 20.18 مليون. ✓ تعزيز القيمة المضافة في قطاع الفول السوداني بغامبيا بقيمة 18.42 مليون ✓ مشروع التنمية الزراعية بمالي المرحلة 2 بقيمة 13.81 مليون. ✓ إعادة تأهيل مخطط حلفا الزراعي الجديد بالسودان بقيمة 32.73 مليون. ✓ مشروع التنمية الزراعية المتكاملة بالكاف والقصرين في تونس بقيمة 23.07 مليون.	الصحي في غرب طهران بإيران بقيمة 149.67 مليون. ✓ سد سارني و توريد المياه بإيران بقيمة 74.82 مليون. ✓ مشروع تزويد المياه في 3 محافظات بقيمة 55.42 مليون. ✓ تعلية سد الروصيرص بالسودان بقيمة 7 مليون.	بقيمة 9.57 مليون. ✓ تطوير الطرق الإقليمية في اندونيسيا بقيمة 65 مليون. ✓ إعادة إعمار طريق بئر الحيث- قرطبا بلبنان بقيمة 10 مليون. ✓ سكة الحديد الرابطة بين بركات-اتريك-تاركمانيستان-الحدود الإيرانية بقيمة 181.3مليون. ✓ طريق حدث الجبة-طريق بقرقاسة بلبنان بقيمة 10.14 مليون. ✓ طريق نيما-بانغو-باسيكنو-فصالة في موريطانيا بقيمة 13.17 مليون. ✓ مشروع تحديث الطريق الرئيسي ميلوشبق-مثيروفيشتا (M2) بقيمة 20 مليون.

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على التقارير السنوية للبنك من 2008 إلى 2019

2- التمويل بالإيجار:

تظهر أهم المشاريع الممولة من قبل البنك الإسلامي للتنمية بعقد إيجار في الجدول التالي:

الجدول رقم07: المشاريع الممولة عن طريق صيغة الإيجار للبنك الإسلامي للتنمية للفترة 2008-2019

الوحدة: مليون دولار أمريكي

الطاقة	الزراعة	المياه والصرف الصحي	النقل
✓ محطة رأس لفان المستقلة للطاقة بقيمة 150 مليون بقطر. ✓ محطة معالجة غاز المنطقة الشمالية الوسطى بسوريا بقيمة 88 مليون لتنويع مصادر الطاقة. ✓ مشروع محطة القطرانية لتوليد الكهرباء المستقبلية بالأردن بقيمة 80 مليون. ✓ مشروع محطة الطاقة ذات الدورة المركبة في دير علي المرحلة 1 في سوريا بقيمة 130	✓ تنويع الأسمدة العضوية التونسية الهندية لمعالجة الزراعة و المنتوج بقيمة 120 مليون. ✓ مشروع سكر النيل الأبيض تمويل تكميلي بقيمة 11.20 مليون. ✓ مشروع القطن بالسودان بقيمة 19.5 مليون ✓ ربط سدود الهواري و سيدي الرملي لتطوير الري بالقيروان في تونس بقيمة 12.30 مليون. ✓ بناء سد طووسة	✓ تحلية مياه رأس أبو فنطاس بقطر بقيمة 75 مليون ✓ محطة راس لفان بقطر المستقلة للمياه بقيمة 150 مليون. ✓ بناء سد طووسة لتوفير المياه في مالي بقيمة 1.54 مليون .	✓ مشروع تطوير النقل الكهربائي بالبحرين بقيمة 180 مليون. ✓ مشروع تحديث السكك الحديدية بموريطانيا بقيمة 80 مليون. ✓ مشروع محطة حلوان 2 بمصر بقيمة 163.66 مليون.

مليون. ✓ تحويل نفايات باكو غلى محطة طاقة باذربيجان 191.2 مليون. ✓ تطوير مهمة نقل الكهرباء 66 كيلوفولط بقيمة 124 مليون. ✓ دورة الطاقة المركبة في مصر بقيمة 120 مليون. ✓ طهران لنقل الطاقة بإيران بقيمة 6.7 مليون. ✓ توسعة محطة نواكشوط للطاقة لموريتانيا بقيمة 4 مليون. ✓ توسيع طاقة UCH-II في باكستان بقيمة 90 مليون. ✓ محطة Nedum-Jhelum للطاقة الكهرومائية في باكستان بقيمة	لتوفير المياه في مالي بقيمة 1.54 مليون.		

220 مليون. ✓ إنشاء محطة توليد الطاقة ذات الدورة المركبة في بنغلادش بقيمة 180مليون ✓ كفاءة محطة اشوجانج للطاقة و تحسينها في بنغلادش بقيمة 200 مليون. ✓ محطة كهرباء جنوب حلوان في مصر بقيمة 200 مليون. ✓ مشروع بريكاما للطاقة بقدرة 20 ميغاواط بقيمة 25.22 مليون. ✓ تحسين امدادات الكهرباء في جمهورية قيرغيزستان بقيمة 23.08 مليون. ✓ كهربة الريف في مالي بقيمة 1.54مليون. ✓ برنامج نقل و توزيع توليد الطاقة			

في نواكشوط بقيمة 105 مليون. ✓ ستار(بارتيند) للطاقة المائية في باكستان بقيمة 60 مليون. ✓ محطة كهرباء دير الزور بسوريا تمويل اضافي بقيمة 66.74 مليون. ✓ محطة توليد كهرباء في مالي بقيمة 20 مليون. ✓ مؤسسة طاقة الرياح المحدودة المرحلة 1 بقيمة 45.75 مليون. ✓ مؤسسة طاقة الرياح المحدودة المرحلة 2 بقيمة 45.75 مليون ✓ تحديث محطات الطاقة المائية في أوزباكستان بقيمة 67 مليون. ✓ مشروع محطة بهولا لتوليد الطاقة الكهربائية ببنغلادش بـ 60			

مليون.			

المصدر:من إعداد الطالبين بالإعتماد على التقارير السنوية للبنك من 2008 إلى 2019

3- التمويل بالقروض:

أهم المشاريع المذكورة في تقارير البنك الإسلامي للتنمية و التي مولت بالقروض سندرجها في الجدول التالي:

الجدول رقم 08: المشاريع الممولة عن طريق التمويل بالقرض للبنك الإسلامي للتنمية للفترة 2008-2019

الوحدة: مليون دولار أمريكي

الطاقة	الزراعة	المياه و الصرف الصحي	النقل
✓ الإستخدام المنتج للطاقة المتجددة الصديقة البيئة (طاقة شمسية) ببنغلادش بقيمة 18 مليون. ✓ إعادة تأهيل وتمديد شركة توزيع الكهرباء كوناكري بغينيا بقيمة 11.44مليون. ✓ مشروع كهرية محافظة نياسا بالموزمبيق بقيمة 10.31 مليون. ✓ مشروع الربط الإقليمي لنقل الطاقة بطاجاكستان بقيمة 4,05	✓ إعادة تأهيل وتطوير الري و إدارة المياه بأفغانستان بقيمة 10 مليون. ✓ دعم منظمات الإنتاج و الرعوية الزراعية بالسينيغال بقيمة 10.34 مليون. ✓ شبكة ري وادي دانغار (المرحلة2) بطاجكستان بقيمة13.17 مليون. ✓ مشروع تحسين توريد البذور الجيدة ببنغلادش بقيمة 10 مليون.	✓ إعادة تأهيل وتطوير الري و إدارة المياه بأفغانستان بقيمة 10 مليون. ✓ إمدادات المياه و الصرف الصحي في اوريكوم بألبانيا بقيمة 13.55 مليون. ✓ إمدادات المياه و الصرف الصحي في المناطق الحضرية في مدينة الحوطة باليمن بقيمة 10.09مليون. ✓ مشروع بناء سد طووسة بمالي بقيمة 10 مليون.	✓ إنشاء طريق كودوغو/ ديدوغو بوركينافاسو بقيمة 16.30 مليون. طريق طراز - طلامن - سوسمير (المرحلة 2) بجمهورية قيرغيزستان بقيمة 11.20مليون. ✓ تطوير طريق شبعا بلبنان بقيمة 5.23 مليون.

مليون. ✓ مشروع كهربة الريف باليمن بقيمة 10 مليون. ✓ المرحلة النهائية المشروع كهربة الريف بالمغرب بقيمة 12 مليون. ✓ مشروع كهربة الريف باليمن بقيمة 13 مليون.	✓ مشروع تطوير نطاق الري على نطاق صغير ببرنين بقيمة 5.90 مليون. ✓ مشروع بناء سد طوسة بمالي بقيمة 10 مليون. ✓ مشروع دعم التنمية الزراعية بمالي بقيمة 10مليون. ✓ مشروع حصاد المياه من أجل التنمية الزراعية و الرعوية بالسودان بقيمة 12.60 مليون. ✓ مشروع التنمية الزراعية في أبيان باليمن بقيمة 11.50 مليون. ✓ مشروع بنية التحتية الزراعية بمالي بقيمة 10.3مليون. ✓ إنتاج زيت النخيل بسيراليون بقيمة	✓ مشروع توسيع إمدادات المياه للمجتمعات الريفية بفاس بمحافظة تازة بالمغرب بقيمة 10.53مليون. ✓ بنغلادش مشروع الصرف الصحي بقيمة 14,4 مليون. ✓ بناء سد كانداجي بنيجر بقيمة 10مليون ✓ منطقة افنوت الهرجي شرق موريطانيا لتوزيع المياه بقيمة 14.2 مليون. ✓ تطوير شبكة توزيع المياه في نواكشوط بموريطانيا بقيمة 27.44 مليون. ✓ مشروع تزويد الريف بالمياه و الصرف الصحي بالموزمبيق بقيمة 11.92 مليون.	✓ بناء طريق دابونغ بونيو – بوركينا فاسو الحدودي في تاغو بقيمة 10.94مليون بهدف تسهيل الوصول إلى القرى المعزولة وزيادة التكامل الإقليمي و التخفيض من حدة الفقر من خلال زيادة الدخل الأسري وذلك من خلال تطوير شبكة للري في المنطقة و بالتالي تعزيز الإنتاج الزراعي (القطن و الحبوب). ✓ مشروع طريق بول إي الخمري بافغانيستان تمويل إضافي ب 10.20مليون ✓ مشروع إعادة إعمار الطرق المحلية بأذربيجان بقيمة 10 مليون.

	4.1 مليون. ✓ التنمية الزراعية لسهل مو في تاغو بقيمة 10.3 مليون. ✓ تعزيز فرص التنمية الزراعية باليمن بقيمة 10.8 مليون. ✓ مشروع التنمية الزراعية في نيجر بقيمة 32.64 مليون. ✓ مشروع حصاد مياه الأمطار بالنيل و جنوب كردفان وسنارودارفور بقيمة 12.80 مليون. ✓ مشروع توسعة زرايا للمياه في السينيغال بقيمة 52.61 مليون. ✓ مشروع التنمية الزراعية في مالي بمنطقة كانجابا بقيمة 0.66 مليون. ✓ برنامج تحسين	✓ مشروع توصيل مياه الكابالا بسيراليون بقيمة 12 مليون. ✓ تحسين إمدادات المياه بصنعاء بقيمة 21 مليون.	✓ مقطع طريق سانجميليما–جوم بالكاميرون بقيمة 11.7 مليون. ✓ مشروع إعادة بناء طريق بيشكيك – توروغارت بجمهورية قيرغيرستان بقيمة 16.95مليون. ✓ مشروع طريق قلياب ، قليخوم طاجيكستان بقيمة 20 مليون دولار أمريكي ✓ مشروع انشاء طريق البصار – كاتسامبا طاجيكستان بقيمة 20 مليون. ✓ انشاء طريق كيفة–كنكوسا بموريطانيا بقيمة 15.7 مليون. ✓ طريق لينغويري بالسينغال بقيمة 17.9 مليون.

	البنية التحتية الزراعية بأوغندا بقيمة 5.21 مليون.		✓ طريق ويشفيلد-سوكوتا بغامبيا بقيمة 1.54 مليون. ✓ دعم البرنامج الوطني للطرق الريفية بالمغرب بقيمة 11.06 مليون. ✓ مشروع طريق بتجون زيغار المرحلة 3 بطاجاكستان بقيمة 19 مليون. ✓ مشروع طريق ارليت-السمكة بنيجر بقيمة 9.81 مليون. ✓ مشروع طريق بندام-كويندو في سيراليون بقيمة 9.73 مليون.

المصدر:من إعداد الطالبين بالإعتماد على التقارير السنوية للبنك من 2008 إلى 2019

المطلب الثالث: أدوات التمويل المعتمدة من قبل البنك الإسلامي للتنمية لتمويل الإقتصاد الأخضر.

يعتمد البنك الإسلامي للتنمية في تمويله للمشاريع الخضراء على صيغ التمويل الإسلامي وهذا انطلاقا من موارده الداخلية المتمثلة في: رأس المال، الإحتياطات، الودائع بالإضافة إلى تعبئة الموارد المالية من الأسواق المالية من خلال إصدار الصكوك.

الفرع الأول: صيغ التمويل الإسلامي المعتمدة من قبل البنك الإسلامي للتنمية.

يستخدم البنك أساليب وصيغ تمويل تتماشى والشريعة الإسلامية حيث يستخدم صيغا عديدة لتمويل مشاريع التنمية في الدول الأعضاء على غرار المشاريع الزراعية والصناعية و البنية التحتية وما إلى ذلك وتتمثل هذه الصيغ في مايلي[106]:

1. **القرض**: هو صيغة تمويل طويلة الأجل يستخدم لتنفيذ المشاريع لاسيما في مجال الزراعة والبنية التحتية، واستحدثت هذه الصيغة في البنك سنة 1976، وهي صيغة ميسرة بطبيعتها، وتقدم للدول الأعضاء من أجل تمويل المشاريع، وهي لا تستتبع سوى رسم خدمة يخصص لتغطية التكلفة الفعلية لإدارة القرض.
2. **مساعدات فنية**: هي توفير الخبرة الفنية أو المساعدة في تنفيذ مشروع أو سياسة، أو المساعدة في تطوير المؤسسات أو الموارد البشرية، ويمكن أن تتعلق بمشروع كدراسة الجدوى والتصاميم الهندسية أو للإشراف على تنفيذ المشاريع التجريبية.
3. **الإجارة**: صيغة تمويلية متوسطة أو طويلة الأجل استحدثت سنة 1978 تقضي بأن يشتري البنك معدات وآلات ثم يحول إلى المستفيد حق استخدامها خلال مدة زمنية معينة تحتفظ فيها البنك بملكية هذه الأصول نظير سداد أقساط إجارة دورية ثابتة.
4. **المضاربة**: شكل من أشكال الشراكة، حيث يشارك أحد الطرفين بالمال و يشارك الطرف الآخر بالخبرة والإدارة و يقسم الطرفان ما حصل بينهما من ربح بنسب متفق عليها، ولكن الخسارة لا نكون إلا على رب المال من رأس ماله.
5. **البيع الآجل**: استحدثت هذه الصيغة سنة 1984 وبموجبها يشتري البنك الأصول من آلات ومعدات ثم بيعها بسعر أعلى للمستفيد الذي يسدد المبلغ على أقساط وتختلف هذه الصيغة عن الإجارة بكون ملكية الأصول تنقل للمشتري عند التسليم.

[106] _ البنك الإسلامي للتنمية، **إدارة السياسات الاقتصادية و الإحصاء**،37 عاما في خدمة التنمية، 2011، ص ص 42 43 .

6. خطوط التمويل: يقدم البنك خطوط التمويل بالمؤسسات الوطنية للتمويل التنموي، أو البنوك الإسلامية في الدول الأعضاء لتشجيع تطوير المنشآت الصغيرة و المتوسطة في القطاع الصناعي و تصنيع الآلات الزراعية وقطاع إنتاج الصناعة الفندقية و السياحة و الإسكان التي لا تحرمها الشريعة الإسلامية.

7. مشاركة: صيغة تمويلية استحدثت سنة 1976، و يشارك البنك بموجبها في رأس مال مختلف الشركات غير أنه لا ينبغي أن يتجاوز مستوى مشاركة البنك ثلث رأس مال المساهم في المشروع.

8. الإستصناع: صيغة تمويلية متوسطة الأجل استحدثت سنة 1996 وهي عقد إنتاج يشمل التصنيع أو الإنشاء والتجميع أو التعبئة والتغليف، يوافق الصانع بموجبه على إمداد المشتري في موعد محدد وبسعر متفق عليه بسلع ذات مواصفات محددة بعد صناعتها طبقا لتلك المواصفات.

9. المساهمة في رأس المال: استحدثت هذه الصيغة في البنك سنة 1976، حيث يساهم البنك في رؤوس أموال الشركات و المؤسسات المحققة للربح، والموافقة لأحكام الشريعة الإسلامية، والتي يتوقع أن يكون لها أثر تنموي محتمل على إقتصاد الدول الأعضاء.

ويقوم البنك بتوزيعه إعتماداته السنوية بإستخدام الصيغ المذكورة أعلاه " أنظر إلى الملاحق من 02 إلى 09 " كما يلي حيث يمثل الجدول الموالي حصة كل صيغة من الإعتمادات للفترة من 2008 إلى 2019.

الجدول رقم 09: توزيع إعتمادات البنك الإسلامي للتنمية بحسب صيغ التمويل بالنسب

للفترة 2008 2019

السنوات	القروض	المساعدة الفنية	إيجار تمويلي	المضاربة	البيع الأجل	خطوط التمويل	المشاركة	الإستصناع	المساهمة في رأس المال
2008	10.55%	1.22%	25.93%	0.00%	11.37%	%1.88	0.00%	39.87%	9.17%
2009	11.14%	1.02%	16.04%	0.00%	15.82%	1.52%	0.00%	49.40%	5.07%
2010	10.38%	0.53%	27.93%	0.00%	0.87%	0.00%	2.81%	54.81%	3.22%
2011	9.71%	0.99%	24.90%	0.00%	5.59%	1.90%	2.53%	52.65%	1.73%
2012	10.22%	0.49%	16.11%	0.00%	24.05%	0.00%	1.30%	39.70%	8.14%
2013	9.20%	0.39%	18.07%	11.39%	3.26%	0.00%	0.00%	56.20%	1.50%
2014	8.60%	0.44%	27.58%	0.00%	10.78%	0.00%	0.00%	50.34%	2.27%
2015	6.68%	0.27%	15.07%	18.25%	1.22%	0.00%	0.00%	55.88%	2.65%
2016	5.03%	0.00%	17.17%	0.00%	20.55%	0.00%	0.00%	55.12%	2.12%
2017	6.45%	0.00%	28.17%	0.00%	42.37%	0.00%	0.00%	17.63%	5.36%
2018	5.04%	0.00%	0.99%	0.00%	83.41%	0.00%	0.00%	7.33%	3.23%
2019	6.15%	0.00%	11.99%	0.00%	70.07%	0.00%	0.00%	11.12%	0.67%

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على التقرير السنوي للبنك للفترة من 2008 إلى 2019

ويمكن ترجمة معطيات الجدول بيانيا كما هو موضح في الشكل أدناه:

الشكل رقم 12: التمثيل البياني لتوزيع إعتمادات البنك الإسلامي للتنمية بحسب صيغ التمويل للفترة 2008 – 2019

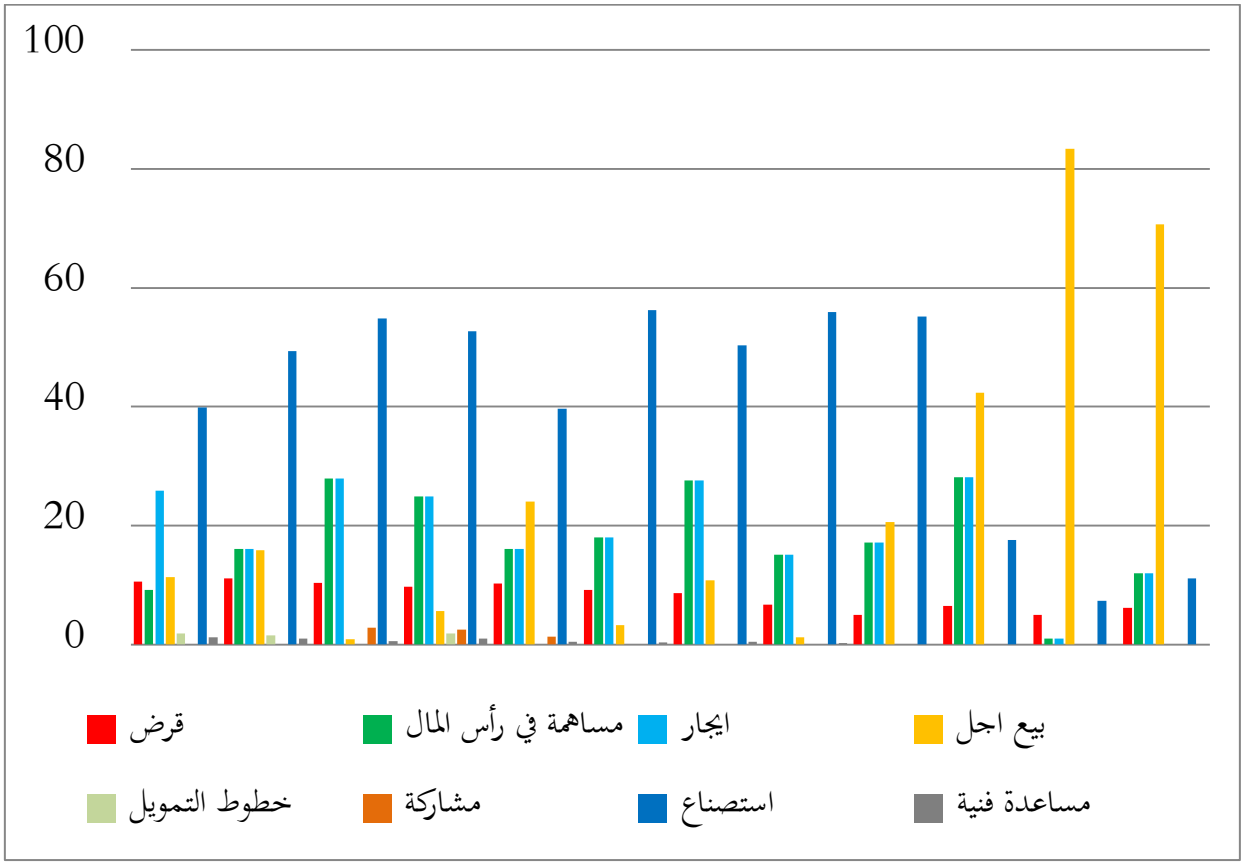

المصدر: من إعداد الطالبين

انطلاقا من الجدول أعلاه فإننا نلاحظ ما يلي:

نلاحظ أن الإعتمادات المقدمة من قبل البنك بإستخدام صيغة القروض والمساعدات الفنية كانت ضعيفة طيلة فترة الدراسة ولم يعتمد عليها البنك بشكل ملحوظ، حيث تراوحت نسبتها بين 1% و 10%. أما صيغة الإيجار فظلت نسب استخدامها من قبل البنك في من الاعتمادات متذبذبة طيلة فترة الدراسة إلا أنها كانت بنسب معتبرة. في حين أن صيغة المضاربة فلم يعتمد عليها طيلة فترة الدراسة ماعدا في سنتي 2013 و 2015 بنسب تقدر بـ 11.3% و18.25% على التوالي، كذلك لصيغة البيع الأجل فإن إستخدامها من قبل البنك كان متذبذبا طيلة فترة الدراسة حيث إستخدمها البنك بنسبة 0.87% في سنة 2010 ، و 1.22% في سنة 2015 ليركز جل إعتماداته الممنوحة على هذه الصيغة سنة 2017، 2018، 2019 وقدرت نسبة الإعتمادات الممنوحة بـ: 42.37% ، 83.40%، 70.07% على التوالي.

أما بالنسبة لصيغتي خطوط التمويل والمشاركة فيعتبران من أقل صيغ التمويل استخداما في منح الإعتمادات، سواء من حيث استخدامها طيلة فترة الدراسة أو من حيث قيمة الإعتمادات الممنوحة، حيث استخدم صيغة خطوط التمويل خلال سنة 2008- 2009- 2011 بنسبة 1.88%، 1.52%، 1.90% على التوالي صيغة المشاركة خلال سنة 2010-2011-2012 بنسب 2.8%، 2.53%، 1.30% على التوالي. وصيغة الإستصناع يستخدمها البنك بشكل ملحوظ في تقديم اعتماداته لتمويل المشاريع حيث استحوذت على حصة الأسد طيلة الفترة من 2008 إلى 2016 ليتراجع استخدامها خلال الثلاث سنوات الأخيرة من الدراسة. أخيرا بالنسبة لصيغة المساهمة في رأس المال فهي الأخرى كان استخدام البنك لها في تقديم إعتماداته محتشما حيث تراوحت نسبة إستخدامها ما بين1% و 10% طيلة فترة الدراسة.

يمكن القول بأن البنك يستخدم العديد من صيغ التمويل لتمويل المشاريع المختلفة، ولا يركز على استخدام صيغة دون الأخرى، وهذا راجع إلى العديد من الأسباب من بينها:

- تنوع المشاريع التي يقوم البنك بتمويلها حيث لكل مشروع ممول صيغة تتلاءم معه و تلبي حاجياته؛
- يؤدي التنويع في استخدام صيغ التمويل إلى توزيع و تغطية الخسائر التي قد تنجم عن استخدام صيغة ما.

الفرع الثاني: الصكوك الخضراء لتمويل الإقتصاد الأخضر.

يعتمد البنك الإسلامي للتنمية في تمويل عملياته على رأس المال والإحتياطيات بالإضافة إلى الموارد التي يعبئها من الأسواق المالية، شأنه في ذلك شأن باقي البنوك التنموية المتعددة الأطراف. وأشار رئيس البنك إلى التحول في هيكل تمويل عمليات البنك من الإعتماد الكامل على رأسمال البنك إلى عمليات أكثر اعتمادا على حشد الموارد من أسواق رأس المال العالمية، وفي هذا الصدد تم إنشاء برنامج الصكوك متوسطة الأجل بقيمة 1 مليار دولار أمريكي، وتزايد حجم هذه البرامج إلى أن وصلت حاليًا إلى حجم 25 مليار دولار أمريكي، وهو أساسا مظلة تتيح إصدار صكوك بإنتظام لتعبئة الموارد من أسواق رأس المال العالمية، وقد حصل هذا البرنامج على أعلى تصنيف إئتماني (AAA) من وكالات التصنيف العالمية الثلاث (ستاندرد آند بورز، وموديز، وفيتش)، وهو مدرج حاليًا في بورصة دبلن، وناسداك دبي، وبورصة ماليزيا لأغراض التداول، وقد انعكست التصنيفات الإيجابية للبنك وبرامجه للصكوك على ثقة المستثمرين بالبنك ليبرز كواحد من كبار المصدرين المتوافقين مع الشريعة الإسلامية في العالم الإسلامي، وبالتالي فإن التصنيف الإئتماني المرتفع للبنك (AAA) من حيث كفاية رأس المال، والأداء المالي، ومحفظة المشاريع ساهم بشكل فعال في الإقبال على الصكوك الصادرة عن البنك. وحرصا من البنك على تحقيق أهدافه التنموية و تقديم دعمه المستمر للمشاريع الخضراء، أنشأ البنك "هيكل التمويل للتنمية المستدامة"، وهذا الهيكل هو الأساس الذي يرتكز عليه البنك في إصداراته

من صكوك الإستدامة، والصكوك الخضراء، والصكوك ذات التنمية الإجتماعية، وغيرها من الصكوك لتعبئة الأموال لمشاريع محدّدة تدعم أهداف التنمية المستدامة في البلدان الأعضاء. حيث أن هذا الهيكل قد خضع لمراجعة وتقييم من قبل مراكز ذات إختصاص في البحوث المناخية والبيئية الدولية، وقد حصل على تصنيف "أخضر متوسط " الذي يوافق تصنيف نظراء البنك الدوليين، مثل مؤسسة التمويل الدولية، ومجموعة W .f. K الألمانية، والبنك الأفريقي للتنمية، ولقد أعلن رئيس البنك الإسلامي للتنمية عن أول إصدار للصكوك الخضراء في تاريخ البنك في نوفمبر 2019، حيث تم إستخدام حصيلة الإصدار في تمويل مجموعة من مشاريع تتعلق بتغير المناخ والمشاريع الخضراء في البلدان الأعضاء كمشاريع الطاقة المتجددة، والنقل الصديق للبيئة، وتحسين كفاءة الطاقة، ومنع التلوث والسيطرة عليه، والإدارة المستدامة بيئياً للموارد الطبيعية، واستخدام الأراضي، والتدبير المستدام للمياه والصرف الصحي. وكانت هذه أوّل صكوك خضراء تحصل على تصنيف ائتماني ممتاز (AAA) في أسواق رأس المال العالمية، وقدرت عائدات الصكوك التي أدرجها البنك الإسلامي للتنمية في ناسداك بـ 1.5 مليار دولار.

خلاصة:

البنك الإسلامي للتنمية مؤسسة مالية رائدة في المجال التنموي، بدأ العمل بعضوية 22 دولة ليضم اليوم 57 دولة عضو، بدأ برأس مال يقدر بـ 0.7 مليار دينار إسلامي ليصبح رأسماله يقدر بـ 50.9 مليار دينار إسلامي، منح إجمالي إعتمادات يقدر بـ 57.72 مليار دولار أمريكي منذ تأسيسه في مختلف المجالات. كل هذا يدل على علو كعب البنك، وتألقه في مجال عمله. فالبنك الإسلامي للتنمية مواكب للتغيرات التي تحدث في العالم ومن بينها التغيرات المناخية حيث لاحظنا طيلة فترة الدراسة أن البنك الإسلامي للتنمية لم يدخر جهدا في تمويل القطاعات المكونة للإقتصاد الأخضر المتمثلة في الزراعة؛ الطاقة؛ النقل؛ المياه والصرف الصحي، من خلال إستخدامه لصيغ التمويل وإصدار الصكوك الخضراء الذي يقدم إضافة كبيرة لموارد البنك في الحصول على التعبئة اللازمة لتمويل الإقتصاد الأخضر الأمر الذي ينعكس بالإيجاب على الدول الأعضاء ويسهل الطريق أمامهم لتحقيق التنمية المستدامة.

خاتمة

خاتمة عامة:

يعتبر الاقتصاد الأخضر نموذج جديد من نماذج التنمية الاقتصادية،، وأداة لتعزيز الترابط بين الاقتصاد والبيئة، ويهدف إلى معالجة العلاقة المتبادلة بينها، ودراسة الأثر العكسي للنشاطات الإنسانية على التغير المناخي والاحتباس الحراري، بتوفير فرص العمل الخضراء ومنع التلوث البيئي واستنزاف الموارد والتراجع البيئي، بالمساهمة في خلق التوازن بين احتياجات الأجيال الحالية والمستقبلية، من خلال العديد من المجالات كالطاقة الخضراء والعمارة والسياحة الخضراء وغيرها. لذا كان لزاما توفير مصادر لتمويل مشاريعه الإنمائية وهو ما توفره البنوك الإسلامية، وعلى رأسها البنك التنمية الإسلامي، الذي أولى أهمية كبيرة للاقتصاد الأخضر ومشاريعه، من خلال تبنيه للعديد من المبادرات الهادفة لحماية البيئة والتي تساهم في تحقيق رفاهية المجتمع، عن طريق صيغه التمويلية في العديد من قطاعات كالطاقة المتجددة، الزراعة والنقل وغيرها من القطاعات، فقد تمكن البنك الإسلامي للتنمية وبكفاءة كبيرة من أن يوظف أمواله التوظيف الأمثل والمناسب بما يخدم مصالح الأمة.

النتائج:

وقد توصلنا في هذه الدراسة إلى جملة من النتائج نورد أهمها في ما يلي:

- الاقتصاد الأخضر من الموضوعات الهامة والمعاصرة التي تلقت قبولا وانتشارا على المستوى الدولي لما يحمله من مبادئ وأهداف ومبادرات؛
- يولد الاقتصاد الأخضر العديد من فرص العمل الخضراء في مجال الطاقة المتجددة، المياه والصرف الصحي، الزراعة وغيرها من مجالات الاقتصاد الأخضر؛
- يتطلب الاقتصاد الأخضر دمج الاعتبارات البيئة في أي نموذج أو سياسة أو مشاريع؛
- يساهم الاقتصاد الأخضر في ارتفاع حجم النشاط الاقتصادي بالمقابل فهو يساهم أيضا في حماية البيئة من التلوث واستنزاف الموارد الطبيعية، عكس الاقتصاد التقليدي الذي يهتم بحجم النشاط الاقتصادي دون مراعاة الجانب البيئي؛
- أصبح موضوع التمويل البيئي يمثل أحد أهم القضايا التي تشغل اهتمام البنوك الإسلامية؛
- تنوع آليات التمويل الإسلامي للاقتصاد الأخضر ولا يمكن تحديد الآلية الأنسب دون التطرق إلى وضع البلد؛
- تساهم الصيغ الإسلامية من خلال الأخذ بالبعد البيئي، في ترشيد الموارد المالية وتوجيهها لحماية البيئة من الأضرار التي تلحق بها، وتمويل الأنشطة الصديقة بالبيئة؛

- البنك الإسلامي للتنمية قد جنح إلى حد كبير في تحقيق الأهداف من تأسيسه، وأدى دوره بفعالية واقتدار في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للدول الأعضاء.

التوصيات والاقتراحات:

على ضوء النتائج التي أسفرت عنها الدراسة، يمكن تقديم الاقتراحات التالية :

- وضع إستراتيجية شاملة للانتقال إلى الاقتصاد الأخضر تشترك فيها جميع القطاعات والبرامج ؛
- دعوة القطاع العام والخاص للتعاون، وجعل الاستثمارات في الاقتصاد الأخضر وسيلة ناجحة للحفاظ على الموارد الطبيعية وخلق فرص لخلق الثروة ومناصب عمل؛
- تفعيل القوانين البيئية، ووضع أنظمة ضريبية بيئية كأدوات اقتصادية مهمة ومحفزة للاستثمار المحافظ على البيئة؛
- إعطاء الأولوية للمشاريع الخاصة بتنمية الطاقات المتجددة؛
- ضرورة الموازنة بين مختلف الأهداف الاقتصادية والاجتماعية من جهة، والأهداف البيئية من جهة أخرى لأنه يمكن للتدهور البيئي أن يعيق النمو الاقتصادي ورفاهية المجتمع؛
- على البنوك الإسلامية الأخذ بعين الاعتبار الاعتبارات البيئية، ووضع إستراتيجية للابتكار والتطوير والاتجاه نحو التمويل الأخضر؛
- يجب الالتزام بالضوابط الشرعية والأخلاقية في عمليات التمويل الإسلامي، التي من شأنها التقليل من المخاطر البيئية؛
- تعزيز الممارسات المالية الصديقة للبيئة من خلال إنشاء البنوك الإسلامية الخضراء التي تأخذ الجوانب البيئية والأخلاقية بعين الاعتبار؛
- تعزيز مفهوم الصكوك الخضراء بالنسبة للحكومات والمستثمرين، لما يوفره من تمويل للمشاريع الخضراء مثل الحفاظ على الغابات، الحفاظ على المياه، الطاقة النظيفة؛
- توجيه التمويل الإسلامي إلى الاستثمار في المجالات التي تفيد المجتمع والبيئة، ومن هذا المنطلق يجب أن يتوجه لخدمة جميع أفراد المجتمع بإقامة المشاريع التي لا تعود بالضرر على البيئة.

الآفاق المستقبلية للدراسة:

نرجو أن تكون هذه الدراسة قد سلطت الضوء على موضوع مهم على الصعيد الدولي و المحلي، و أن تفتح المجال أمام العديد من الدراسات الأخرى المكملة لهذا الموضوع حيث نقترح المواضيع التالية التي قد تكون منطلق لإشكاليات تنبثق منها مواضيع الدراسة:

- الجباية البيئية آلية لتمويل الاقتصاد الأخضر.
- مساهمة الاقتصاد الأخضر في تحقيق التنمية المستدامة.
- سبل تفعيل السوق المالية الإسلامية في تمويل التنمية المستدامة.

ختاما نحمد ربنا أولا ونشكره، ونثني عليه بما هو أهله، فله الحمد والفضل والمنة أولا و آخرا، على تيسيره ومعونته سبحانه وتعالى لإتمام هذا البحث –الذي أسأل الله أن يجعله خالصا لوجهه الكريم، وأن يكون نافعا مفيدا لقارئه، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

قائمة المراجع

❖ **القرآن الكريم:**

❖ **الكتب:**

1. إبراهيم عبد الحليم عبادة، **مؤشرات الأداء في البنوك الإسلامية**، دار النفائس للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2008.

2. بن إبراهيم الغالي، **أبعاد القرار التمويلي والاستثماري في البنوك الإسلامية: دراسة تطبيقية**، دار النفائس للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، الأردن، 2012.

3. جلال وفاء البدري، **البنوك الإسلامية: دراسة مقارنة لتنظيم في دولة الكويت ودول أخرى**، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2008.

4. حربي محمد عريقات، سعيد جمعة عقل، **إدارة المصارف الإسلامية مدخل حديث**، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، الأردن، 2010.

5. سالم علي سالم صبران البريكي، **أثر صيغ التمويل الإسلامي على الأداء المالي للمصارف التقليدية**، دار النفائس، الطبعة الأولى، الأردن، 2018.

6. صادق راشد الشمري، **أساسيات الاستثمار في المصارف الإسلامية**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2011.

7. عادل عبد الفضيل عيد، **ضوابط ومعايير الاستثمار في البنوك الإسلامية**، دار التعليم الجامعي، مصر، 2015.

8. عايد فضل الشعراوي، **المصارف الإسلامية**، الدار الجامعية للطباعة والنشر، كويت، 2007.

9. عبد الرحمن العاني قتية، **التمويل ووظائفه في البنوك الإسلامية والتجارية**، دار النفائس للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2013.

10. عبد المطلب عبد الرزاق حمدان، **المضاربة كما تجريها المصارف الإسلامية وتطبيقاتها المعاصرة**، دار الفكر الجامعي، مصر، 2005.

11. عصام عمر أحمد مندور، **البنوك الوضعية والشرعية**، دار التعليم الجامعي، مصر، 2013.

12. فليح حسن خلف، **البنوك الإسلامية**، عالم الكتب الحديث، إربد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2006.

13. عبد العزيز قاسم محارب، **المصارف الإسلامية التجربة وتحديات العولمة**، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2011.

14. محسن أحمد الخضيري ،**البنوك الإسلامية**، ايتراك للنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة، مصر، 1999.

15. مصطفى يوسف كافي، **الاقتصاد الأخضر**، دار وائل للنشر، طبعة أولى، الأردن، 2016.

16. محمد محمود العجلوني، **البنوك الإسلامية: أحكامها ومبادئها وتطبيقاتها المصرفية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2008.

17. محمود حسين الوادي، حسين محمد سمحان، **المصارف الإسلامية الأسس النظرية والتطبيقات العملية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2007.

18. محمود عبد الكريم أحمد رشيد، **الشامل في معاملات وعمليات المصارف الإسلامية**، دار النفائس للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى, الأردن، 2001.

19. محمود سليم الخوالدة، **المصارف الإسلامية**، دار حامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن،2007.

20. محي الدين يعقوب أبو الهول، **تقييم أعمال البنوك الإسلامية الاستثمارية**، دار النفائس، الطبعة الأولى، الأردن، 2012.

21. يعرب محمود إبراهيم الجبوري، **دور المصارف الإسلامية في التمويل والاستثمار**، دار الجماد، الطبعة الأولى، الأردن، 2014.

22. هاشم مرزوك علي الشمري، حميد عبيد عبد الزبيدي، إبراهيم كاطع علو الجواني، **الاقتصاد الأخضر:مسار جديد في التنمية المستدامة**، دار الأيام، الطبعة الأولى، الأردن، 2016.

المجلات:

1. أحلام منصور، عبد المجيد قدي، **مدى إمكانية الاستفادة من الصكوك الخضراء في تمويل المشاريع الطاقوية في الجزائر**، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، المجلد 34، العدد02، 2016.

2. الجوزي فتيحة، بوزيد حميد، **الاقتصاد الأخضر كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة، دراسة حالة الجزائر**، مجلة المستقبل الاقتصادي، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، العدد السادس، ديسمبر 2018.

3. اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي أسيا (الإسكوا)، **الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة و القضاء على الفقر: المبادئ و الفرص والتحديات في المنظمة العربية**، العدد الأول، الأمم المتحدة، نيويورك، 2011.

4. ثابتي الحبيب، بركنو نصيرة، **دور الاقتصاد الأخضر في خلق الوظائف الخضراء و المساهمة في الحد من الفقر**، مجمع مداخلات الملتقى الدولي حول تقييم سياسات الإقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة، بسكرة، الجزائر، 2014.

5. حفاظ زحل، عمر الشريف، أهمية **التوجيه نحو التمويل الإسلامي الأخضر (الصكوك الإسلامية الخضراء) لتعزيز التنمية المستدامة بالإشارة إلى حالة ماليزيا**، مجلة الاقتصاد المال والأعمال، جامعة الشهيد حمه لخضر، المجلد03، العدد02، الجزائر، 2018.

6. حمدي زينب، سلكة اسماء، **مشاريع التمويل الأخضر كتوجه جديد نحو بيئة خضراء**، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المركز الجامعي لتمنراست، المجلد10، العدد01، 2020.

7. رشيد علاب، الطاهر جليط، حمزة طيبي، **دور الصكوك الإسلامية الخضراء في تمويل مشاريع مستدامة**، مجلة نماء للاقتصاد و التجارة، جامعة جيجل، الجزائر، المجلد01، عدد خاص، 2018.

8. صيد تونس، موفق سهام، تقرارات يزيد، **مساعي الدول المغاربية في توجيه الاقتصاد الأخضر لخدمة التنمية المستدامة**، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، الجزائر، العدد05، 2018.

9. عبير محمود مجاهد، **دور المشروعات الصغيرة و المتوسطة في تحول الاقتصادات العربية نحو الاقتصاد الأخضر**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة الأزهر، مصر، العدد 15، 2016.

10. عبد القادر حفاي، شخوم رحيمة، **التمويل الإسلامي الأخضر و دوره في خدمة التنمية المستدامة :السندات الإسلامية الخضراء في ماليزيا نموذجا**، مجلة دفاتر اقتصادية، جامعة الاغواط، الجزائر، المجلد 10، العدد 02، 2018.

11. عزايزية سارة، **الصكوك الخضراء كآلية لدعم تمويل الاستثمارات المسؤولة بيئيا –دراسة تحليلية للتوجه العالمي**، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، العدد02.2020، المجلد11، 2020.

12. عيسى معزوزي، بن تربح بن تربح، **نحو إرساء المسؤولية البيئية في منظمات الأعمال كأساس محوري لدعم الاقتصاد الأخضر**، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة ، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، العدد06، 2018.

13. فروحات حدة، **استراتيجيات المؤسسات المالية في تمويل المشاريع البيئية من أجل تحقيق التنمية المستدامة**، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، عدد09، 2010/2009.

14. لحسين عبد القادر، **السندات الخضراء كأداة لتمويل ودعم عملية الانتقال الى الاقتصاد الأخضر ضمن مسار تحقيق التنمية المستدامة**، مجلة المالية و الأسواق، جامعة أحمد دراية ، أدرار،العدد 08، 2018.

15. منى كشاط، خديجة حجاز، **تفعيل الاستثمارات الخضراء في الجزائر لدفع عجلة الاقتصاد الأخضر وتحقيق التنمية المستدامة :الواقع والآفاق المستقبلية**، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، جامعة سطيف، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المجلد05، العدد 01، جوان 2019.

16. هويدا عبد العظيم عبد الهادي، **الاقتصاد الأخضر و النمو الاقتصادي"تجارب إفريقية"** منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية جامعة الدول العربية، القاهرة، مصر، 2014.

17. يزيد تفرارات، مرداسي أحمد رشاد، بوطبة صبرينة، **الاقتصاد الأخضر تنمية مستدامة تكافح التلوث دراسة حالة الجزائر**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية و الادراية، أم البواقي، العدد 08، 2017.

❖ **ملتقيات:**

1. خليدة محمد بلكبير، عقيلة أقنيني، **الاقتصاد الأخضر: طريق العودة من الاقتصاد الافتراضي الى الاقتصاد الحقيقي في الدول العربية**، ورقة بحثية مقدمة ضمن الملتقى العلمي الدولي الخامس حول: الاقتصاد الافتراضي و انعكاساته على الاقتصاديات الدولية، المركز الجامعي بخميس مليانة،الجزائر.

❖ **مداخلات:**

1. مبطوش العلجة، بوجنان خالدية، **دراسة قياسية لتعزيز التنمية المستدامة عن طريق التمويل بالصكوك الخضراء– التجربة الماليزية نموذجا–** ، مداخلة ضمن المؤتمر الدولي الثاني حول: الطاقة الخضراء و التنمية المستدامة – تجارب و مقاربات – 28/24 أكتوبر2019 تركيا.

❖ **المذكرات:**

1. جودي ليلى، **دور التمويل الإسلامي في حماية البيئة و تحقيق التنمية المستدامة**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص: نقود وتمويل، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2018/2017.

2. حسام محمد أبو عليان، **الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة في فلسطين استراتيجيات مقترحة**، مذكرة مقدمة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، فلسطين،2017.

❖ **الجريدة الرسمية:**

1. الجريدة الرسمية السعودية ،**إتفاقية إنشاء البنك الإسلامي للتنمية**، عدد 3412، سنة 1978.

❖ **مواقع الأنترنيت:**

1. https://www.researchgate.net/publication/335826503_alaqtsad_alakhdr_fy_malyzya_akhtyar_am_htmyt_Green_economy_in_Malaysia_is_it_an_inevitable_or_a_choice

2. https://democraticac.de/?p=47167

3. **http://www.adustour.com/articles/11132741/ الصكوك الخضراء– أداة استثمار – جاذبة –**

4. https://www.isdb.org

5. https://aliqtisadalislami.net

❖ **الكتب باللغة الاجنبية:**

1. Nannette Lindenberg, **Definition of Green Finance**, German Development Institute, April 2014.

❖ **التقارير السنوية:**

1. البنك الإسلامي للتنمية، **إدارة السياسات الاقتصادية والاحصاء**، 33عاما في خدمة التنمية، 2007.
2. البنك الإسلامي للتنمية، **إدارة السياسات الاقتصادية و الإحصاء**، 37 عاما في خدمة التنمية، 2011.
3. البنك الإسلامي للتنمية، **التقارير السنوية** 2019/2008.
4. البنك الإسلامي للتنمية، **اتفاقية تأسيس البنك**.

الملاحق

الملحق رقم 01: اجمالي إعتمادات سنة 2008 من التقرير السنوي لسنة 2010

Table 1: IDB Group Operational Activities from Inception up to end 1431H (1 JANUARY 1976 - 6 DECEMBER 2010)[18]

Amount in Million[1]

	1396-1428H		1429H		1430H		1431H		1396H-1431H	
ITEM[2]	No.	ID/US$	No.	ID/US$	No.	ID/US$	No.	ID/US$	No.	ID/US$
PROJECT AND OPERATION FINANCING[3]										
Loan	724	3,346.5	34	212.1	36	235.0	43	245.4	837	4,039.1
		4,516.5		*333.0*		*361.3*		*373.0*		*5,583.8*
Equity	214	1,306.0	31	185.4	43	290.3	27	175.1	315	1,956.8
		1,863.4		*289.4*		*450.2*		*268.2*		*2,871.1*
Leasing	331	4,462.8	24	521.2	36	568.7	25	744.2	416	6,296.9
		6,293.3		*818.3*		*880.5*		*1,137.2*		*9,129.3*
Instalment Sale	220	2,050.5	6	231.6	9	337.0	3	29.0	238	2,648.0
		2,810.9		*358.7*		*513.8*		*44.4*		*3,727.9*
Combined line of financing	29	321.2	2	36.2	4	38.5	1	66.7	36	462.5
		441.8		*55.0*		*60.0*		*100.0*		*656.8*
Profit Sharing/ Musharaka	11	147.2	..	..	..	..	..	..	11	147.2
		212.9		..		..		..		*212.9*
Istisnaa	124	2,304.5	16	726.0	26	1,063.1	30	1,350.1	196	5,443.7
		3,245.5		*1,163.4*		*1,640.7*		*2,107.1*		*8,156.6*
Total Project Financing	**1,710**	**14,481**	**152**	**1,976**	**247**	**3,062**	**151**	**2,794**	**2,260**	**22,313**
		20,160		**3,117**		**4,738**	**-**	**4,301**		**32,316**
Technical Assistance (TA)	764	185.9	110	24.3	107	23.6	82	12.3	1,063	246.1
		249.9		*38.5*		*36.6*		*18.7*		*343.7*
Total Project & Operation Financing + TA	**2,474**	**14,667.2**	**262**	**2,000.7**	**354**	**3,085.5**	**233**	**2,806.0**	**3,323**	**22,559.2**
		20,409.8		**3,155.4**		**4,774.6**		**4,320.0**		**32,659.6**

الملحق رقم02: إجمالي إعتمادات سنة 2009 من التقرير السنوي لسنة 2013.

Table 0.1b: Approvals by Entities and Modes of Financing (1396H-1434H) ($ million)

	1430H	1431H	1432H	1433H	1434H	1396H-1434H
A. IDB-OCR[1]						
Loan	367.3	369.3	383.0	391.0	364.1	6,663.2
Equity	167.0	114.5	68.1	333.6	28.8	1,292.0
Leasing	528.7	974.6	982.7	620.4	783.2	8,618.1
Instalment Sale	521.4	30.8	220.7	927.1	382.0	4,841.6
Combined Lines of Financing	50.0	-	100.0	45.0	-	673.0
Profit Sharing/Musharaka	-	100.0	100.0	50.0	-	331.9
Istisna›a	1,628.6	1,922.0	2,296.4	2,039.2	2,152.4	14,350.9
Mudaraba	-	-	-	-	440.0	440.0
Technical Assistance	33.6	19.0	35.2	21.9	13.4	417.5
Sub-Total	**3,296.6**	**3,530.1**	**4,186.0**	**4,428.2**	**4,163.9**	**37,628.1**

الملحق رقم 03: إجمالي إعتمادات سنة 2010 من التقرير السنوي لسنة 2014

NET APPROVALS BY ENTITIES AND MODES OF FINANCING (1396H-1435H) ($ MILLION)

	1431H	1432H	1433H	1434H	1435H	1396H-1435H
A. IDB OCR						
Loan	369.3	383.0	386.0	396.5	379.2	7,073.2
Equity	114.5	68.1	313.7	19.7	0.0	1,257.2
Leasing	974.6	982.7	620.4	783.2	1,770.0	10,388.2
Instalment Sale	30.8	220.7	927.1	182.0	416.1	5,036.5
Combined Lines of Financing	0.0	100.0	45.0	0.0	50.0	723.0
Profit Sharing/Musharaka	100.0	100.0	50.0	0.0	0.0	331.9
Istisna'a	1,950.5	2,076.4	2,028.5	2,388.8	2,458.5	16,831.6
Mudaraba	0.0	0.0	0.0	440.0	0.0	440.0
Technical Assistance	18.8	35.2	21.9	13.4	24.5	408.4
Sub-Total	3,558.3	3,966.0	4,392.6	4,223.6	5,098.3	42,490.0

الملحق رقم 04: إجمالي إعتمادات سنة 2011 من التقرير السنوي لسنة 2015.

APPROVALS BY ENTITIES AND MODES OF FINANCING (1396H-1436H)[1] ($ MILLION)

	1432H	1433H	1434H	1435H	1436H	1396H-1436H
A. IDB OCR						
Loan	383.2	375.9	396.5	346.8	330.9	7,343.4
Equity	68.1	313.7	76.0	90.0	97.3	1,500.8
Leasing	982.7	621.2	783.2	1,770.0	610.3	10,999.3
Instalment Sale	220.7	927.1	182.0	416.1	357.4	5,385.4
Combined Lines of Financing	75.0	0.0	0.0	50.0	0.0	653.0
Profit Sharing/Musharaka	100.0	50.0	0.0	0.0	0.0	332.6
Istisna'a	2,078.1	2,007.1	2,388.8	2,415.5	2,902.9	19,770.5
Mudaraba	0.0	0.0	440.0	0.0	600.0	1,0[illegible].0
Technical Assistance	39.1	21.0	18.3	27.9	10.7	4[illegible]9.9
Sub-Total	**3,946.7**	**4,316.0**	**4,284.8**	**5,116.4**	**4,909.5**	**47,4[illegible].9**

الملحق رقم 05: إجمالي إعتمادات سنة 2012 من التقرير السنوي لسنة 2016.

APPROVALS BY ENTITIES AND MODES OF FINANCING (1396H-2016)[1] ($ MILLION)

	1433H	1434H	1435H	1436H	Transition Period[2]	2016	Grand Total
A. IDB OCR							
Loan	393.9	419.4	302.0	465.5	10.0	389.8	7,782.7
Equity	313.7	76.0	90.0	97.3	2.2	21.5	1,464.8
Leasing	621.2	783.2	1,313.0	610.3	29.0	1,142.8	11,620.7
Instalment Sale	927.1	182.0	416.1	314.8	90.0	783.3	6,187.7
Combined Lines of Financing	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	603.0
Profit Sharing/Musharaka	50.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	282.6
Istisna'a	1,530.7	2,327.8	2,430.6	2,994.5	820.2	3,429.1	23,880.4
Mudaraba	0.0	440.0	0.0	600.0	0.0	50.0	1,140.0
Technical Assistance	19.0	15.6	16.6	6.8	1.7	9.6	401.7
Sub-Total	**3,855.5**	**4,244.0**	**4,568.3**	**5,089.2**	**953.1**	**5,826.1**	**53,363.6**

الملحق رقم 06: إجمالي إعتمادات سنة 2013 و 2014 من التقرير السنوي لسنة 2017

APPROVALS BY ENTITIES AND MODES OF FINANCING (1395H-2017)[1] ($ MILLION)

	1434H	1435H	1436H	Transition Period	2016	2017	Grand Total
A. IDB-OCR							
Loan	355.7	341.0	245.4	26.7	392.7	249.0	7,854.5
Equity	58.0	90.0	97.3	2.2	21.5	0.9	790.6
Leasing	698.2	1,093.0	553.8	31.5	1,046.4	839.9	11,530.7
Instalment Sale	125.9	427.1	44.8	47.0	857.6	1,120.4	6,713.8
Combined Lines of Financing	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	437.0
Profit Sharing (Musharaka)	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	201.4
Istisna'a	2,171.8	1,995.1	2,054.0	759.8	2,887.4	1,692.0	23,344.6
Mudaraba	440.0	0.0	670.7	0.0	0.0	0.0	1,160.7
Technical Assistance	14.9	17.4	10.0	2.2	20.3	5.2	406.6
Sub-Total	**3,864.6**	**3,963.7**	**3,676.0**	**869.3**	**5,225.9**	**3,907.5**	**52,439.9**

الملحق رقم 07: إجمالي إعتمادات سنة 2015 من التقرير السنوي لسنة 2018

الاعتمادات بحسب الكيانات وصيغ التمويل (1395هـ - 2018م)[1]
(بملايين الدولارات الأمريكيّة)

	1436هـ	الفترة الانتقالية	2016	2017	2018	المجموع العام
أ.موارد "البنك" الرأسمالية العادية						
قرض	2.5	28.4	1,299.7	987.7	65.8	19,284.9
المساهمة في رأس المال	97.3	2.2	21.5	0.9	0.0	1,388.3
الإجارة	0.0	0.0	0.0	19.7	0.0	288.9
البيع الآجل	242.7	47.0	857.6	1,580.6	844.8	8,749.2
خطوط التمويل المختلطة	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	437.0
المشاركة	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	68.3
الاستصناع	1,938.2	527.1	2,816.4	567.7	164.4	21,499.4
المضاربة	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
المساعدة الفنية	1.0	0.0	0.2	0.0	0.0	1.2
المجموع الجزئي	**3,675.9**	**604.6**	**4,995.5**	**3,156.7**	**1,075.0**	**51,717.3**

الملحق رقم 08: إجمالي إعتمادات سنة 2016 و 2017 و 2018 و 2019

من التقرير السنوي لسنة 2019

الاعتمادات بحسب الكيانات وصيغ التمويل (1395هـ - 2019م)[1]

(بملايين الدولارات الأمريكيّة)

	2016	2017	2018	2019	المجموع العامّ[2]
أ.موارد "البنك" الرأسمالية العادية					
القروض	246.5	176.3	64.0	100.4	7,301.5
المساهمة في رأس المال	104.1	147.1	41.0	10.9	1,886.4
الإجارة	841.3	770.4	12.6	195.7	10,754.2
البيع الآجل	1,006.9	1,158.6	1,059.0	1,143.9	9,601.8
خطوط التمويل المختلطة	0.0	0.0	0.0	0.0	344.3
المشاركة	0.0	0.0	0.0	0.0	201.0
الاستصناع	2,700.3	482.0	93.0	181.5	21,557.1
المضاربة	0.0	0.0	0.0	0.0	1,071.5
المساعدة الفنية	0.2	0.0	0.0	0.0	1.2
المجموع الجزئي	**4,899.4**	**2,734.4**	**1,269.6**	**1,632.5**	**52,719.2**

الملحق رقم 09: التوزيع القطاعي لصافي الاعتمادات من موارد البنك لسنة 2019

التوزيع القطاعيّ لصافي الاعتمادات من موارد "البنك" الرأسمالية العادية بحسب البلدان (1395هـ- 2019م)[1]

(بملايين الدولارات الأمريكية)

البلد	الزراعة	التعليم	الطاقة	الصحة	الصناعة والتعدين	المعلومات والاتصالات	النقل	المياه والصرف الصحيّ والخدمات الحضرية	أخرى	المجموع
أفغانستان	10.0	0.0	16.5	0.0	0.0	0.0	114.2	0.0	0.0	**140.7**
ألبانيا	46.7	0.0	0.0	17.3	0.0	0.0	476.1	26.9	22.1	**589.1**
الجزائر	50.5	0.0	146.5	0.0	71.1	0.0	31.4	112.9	6.9	**419.2**
أذربيجان	112.7	0.0	497.0	19.3	0.0	0.0	45.5	264.9	10.8	**950.2**
البحرين	0.0	3.7	535.5	0.0	24.7	0.0	144.7	460.7	97.8	**1,267.0**
بنغلاديش	152.9	91.9	833.6	146.3	152.5	104.0	107.9	128.8	5.2	**1,723.0**
بنين	55.5	65.3	153.4	101.9	0.0	26.5	306.9	22.1	35.0	**766.5**
بروناي	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	6.2	**6.2**
بوركينافاسو	275.5	67.9	147.4	25.9	27.7	0.0	391.3	67.6	1.7	**1,005.0**
الكاميرون	246.4	55.5	52.4	96.0	0.0	0.0	480.6	54.4	7.5	**992.7**
تشاد	89.2	51.4	47.9	23.9	3.8	0.0	389.4	50.9	6.4	**662.9**
الاتحاد القمري	1.0	0.0	0.0	0.0	1.8	0.0	7.6	0.0	0.0	**10.4**
كوت ديفوار	74.9	253.3	0.0	46.2	0.0	0.0	544.5	482.3	0.0	**1,401.3**
جيبوتي	7.3	17.1	19.3	112.1	0.3	55.3	69.9	1.0	0.7	**283.0**
مصر	48.8	25.0	1,612.0	43.8	87.0	0.0	25.6	50.7	61.0	**1,953.8**
الغابون	0.0	18.2	0.0	19.7	0.0	60.0	346.1	57.8	0.0	**501.8**
غامبيا	70.3	27.5	58.8	12.7	28.0	27.3	55.4	11.3	1.9	**293.2**
غينيا	133.6	40.2	210.5	97.9	8.4	0.0	300.8	109.4	8.7	**909.4**
غينيابيساو	0.4	0.0	0.0	0.0	0.4	0.0	1.5	0.0	0.0	**2.3**
غيانا	0.0	0.0	34.6	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	**34.6**
اندونيسيا	954.2	1,039.2	374.6	143.1	40.7	11.3	479.0	100.0	204.4	**3,346.5**
ايران	558.0	54.9	604.1	166.7	319.4	0.0	75.6	1,227.2	10.0	**3,015.8**
العراق	0.0	24.9	0.0	20.5	5.5	0.0	0.0	0.0	0.0	**50.9**
الأردن	5.4	66.6	258.7	216.1	187.5	23.8	195.6	8.0	10.5	**972.2**
قازاقستان	143.0	0.0	0.0	11.5	0.0	9.0	315.8	9.5	140.0	**628.8**
الكويت	0.0	0.0	4.2	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	54.3	**58.5**
جمهورية قرقيزستان	36.3	0.0	95.2	4.9	8.0	0.0	121.0	15.0	0.0	**280.3**
لبنان	0.0	241.5	30.0	174.2	0.1	12.5	269.1	583.8	0.0	**1,311.1**
ليبيا	22.3	0.0	101.9	0.0	112.5	22.0	58.3	0.0	0.0	**317.0**
ماليزيا	6.2	196.9	0.0	79.5	2.0	0.0	175.4	0.0	45.0	**505.0**
المالديف	0.0	1.7	0.0	29.3	0.0	0.0	64.9	17.1	13.7	**126.7**
مالي	304.8	27.4	323.0	13.4	38.7	0.0	202.5	114.3	0.0	**1,024.2**
موريتانيا	102.7	45.6	202.5	38.6	99.2	0.0	197.5	134.8	3.8	**824.5**
المغرب	244.1	5.1	1,311.2	42.7	32.0	16.0	825.4	430.0	6.2	**2,912.7**
موزمبيق	37.6	29.5	337.1	11.5	0.0	0.0	30.7	0.0	0.0	**446.3**
النيجر	144.4	76.3	146.9	59.6	7.8	8.0	157.7	19.4	6.3	**626.4**
نيجيريا	98.0	96.3	0.0	172.6	0.0	50.0	80.0	146.0	7.8	**650.7**
عمان	357.8	134.0	252.8	10.5	142.4	0.0	547.6	590.1	0.0	**2,035.3**
باكستان	32.0	98.2	1,115.6	377.0	50.3	0.0	482.5	14.9	100.7	**2,271.3**
فلسطين	0.0	30.5	21.5	31.8	1.2	0.0	5.0	0.0	0.5	**90.6**
قطر	0.0	0.0	0.0	67.5	29.3	0.0	0.0	225.0	0.0	**321.8**
المملكة العربية السعودية	0.0	0.0	233.5	6.0	770.0	0.0	100.0	42.5	171.0	**1,323.0**
السنغال	347.2	66.2	393.3	77.0	21.0	0.0	882.9	515.4	23.0	**2,326.0**
سيراليون	103.2	11.2	10.4	30.5	9.1	24.5	19.6	14.1	0.0	**222.6**
الصومال	0.0	2.0	0.5	0.0	0.0	0.0	12.0	3.0	5.2	**22.7**
السودان	398.8	67.0	156.8	43.5	82.7	0.0	60.1	140.7	41.6	**991.1**
سورينام	0.0	41.1	41.3	113.5	0.0	0.0	26.0	0.0	0.0	**221.9**
سوريا	26.7	9.0	235.7	25.0	15.0	0.0	0.0	52.2	9.1	**372.8**
طاجيكستان	50.7	52.0	122.5	41.0	0.0	0.0	91.1	11.3	1.0	**369.5**
طوغو	19.4	52.7	53.0	17.0	0.0	0.0	135.4	43.9	0.0	**321.5**
تونس	183.3	84.9	1,251.6	63.7	176.2	0.0	9.0	241.5	27.9	**2,038.1**
تركيا	17.5	219.8	740.0	530.0	152.1	0.0	1,189.5	67.0	845.9	**3,761.8**
تركمانستان	0.0	5.3	350.0	25.6	0.0	288.1	423.7	0.0	0.0	**1,092.6**
الإمارات العربية المتحدة	0.0	0.0	110.0	53.2	105.2	0.9	60.0	0.0	9.9	**339.1**
أوغندا	130.1	45.7	245.1	28.1	6.6	0.0	238.4	5.6	12.1	**711.7**
أوزبكستان	445.6	77.0	203.1	265.3	20.0	0.0	348.0	92.9	45.0	**1,496.9**
اليمن	105.2	56.4	74.2	10.2	0.9	0.0	47.4	46.8	18.5	**359.7**
البلدان الأعضاء في "البنك" - 57	**6,250.1**	**3,675.9**	**13,765.1**	**3,763.4**	**2,841.2**	**739.4**	**11,766.2**	**6,813.6**	**2,085.3**	**51,700.1**

الملحق رقم 10: التوزيع القطاعي لصافي الاعتمادات من موارد البنك لسنة 2018

التوزيع القطاعيّ لمجموع صافي الاعتمادات من موارد "البنك" الرأسمالية العادية بحسب البلدان (1395هـ - 2018م)[1] (بملايين الدولارات الأمريكية)

البلد	الزراعة	التعليم	الطاقة	الصحة	الصناعة والتعدين	المعلومات والاتصالات	النقل	المياه والصرف الصحي والخدمات الحضرية	أخرى[2]	المجموع
أفغانستان	10.5	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	114.6	0.0	0.0	125.1
ألبانيا	38.6	0.0	0.0	16.5	0.0	0.0	480.1	27.5	23.3	585.9
الجزائر	50.3	0.0	153.9	0.0	64.2	0.0	33.2	171.5	1.1	474.1
أذربيجان	112.5	0.0	494.7	19.2	0.0	0.0	45.9	264.9	0.0	937.2
البحرين	0.0	0.0	545.5	0.0	24.4	0.0	144.7	460.7	293.9	1,469.2
بنغلاديش	150.8	88.5	1,024.4	37.8	26.1	107.5	104.8	227.5	11.1	1,778.5
بنين	48.4	63.4	153.4	35.2	0.0	26.2	305.0	22.1	5.1	658.7
بروناي	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	6.2	6.2
بوركينافاسو	269.5	68.5	147.2	26.2	33.0	0.0	390.6	68.3	1.7	1,005.0
الكاميرون	312.8	46.4	52.2	134.1	0.0	0.0	478.6	54.5	7.5	1,086.1
تشاد	121.9	52.0	60.2	23.9	3.8	0.0	377.8	51.3	6.6	697.6
الاتحاد القُمُريّ	0.8	0.0	0.0	0.0	1.8	0.0	8.2	0.0	0.0	10.9
كوت ديفوار	92.4	252.4	0.0	46.6	0.0	0.0	591.8	434.7	0.0	1,418.1
جيبوتي	7.3	10.9	18.7	80.4	0.0	16.8	69.7	0.0	0.0	204.0
مصر	47.7	25.0	1,988.1	44.1	99.6	0.0	23.1	50.9	79.7	2,358.1
الغابون	0.0	19.2	0.0	3.1	0.0	58.6	325.5	57.8	0.0	464.1
غامبيا	72.7	28.2	47.6	12.0	28.0	30.1	51.3	10.3	1.5	281.7
غينيا	144.4	36.5	210.4	99.1	3.5	0.0	252.9	106.8	11.1	864.7
غينيابيساو	0.4	0.0	0.0	0.0	0.4	0.0	1.8	0.0	0.0	2.6
غيانا	0.0	0.0	20.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	20.0
اندونيسيا	851.3	1,038.3	374.6	143.5	40.7	11.3	447.1	100.0	85.1	3,091.8
إيران	570.9	55.9	605.7	166.8	369.1	0.0	111.2	1,220.1	22.5	3,122.2
العراق	0.0	0.0	0.0	20.7	5.5	0.0	0.0	0.0	0.0	26.2
الأردن	5.8	66.1	254.1	214.3	183.5	23.8	205.3	6.8	10.9	970.5
قازاقستان	293.9	0.5	0.1	11.6	19.0	9.0	199.4	10.7	166.8	711.0
الكويت	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	3.3	3.3
جمهورية قرقيزستان	16.3	0.0	95.2	5.0	8.0	0.0	107.8	15.0	0.0	247.3
لبنان	0.0	264.0	30.0	172.9	0.0	12.8	269.1	487.4	0.0	1,236.2
ليبيا	22.2	0.0	101.9	0.0	121.3	22.0	66.2	0.0	0.0	333.5
ماليزيا	11.1	198.4	0.0	82.5	12.7	0.0	176.0	0.0	66.6	547.4
المالديف	0.0	0.0	0.0	17.0	0.0	0.0	58.8	16.9	13.4	106.1
مالي	304.4	28.7	322.5	12.8	38.5	0.0	186.4	114.0	0.5	1,007.9
موريتانيا	62.3	36.9	201.9	22.6	99.0	0.0	169.0	127.9	3.2	722.9
المغرب	242.1	4.9	926.4	0.0	40.3	16.0	939.8	430.2	5.6	2,605.3
موزمبيق	36.8	25.0	235.1	11.5	0.0	0.0	28.7	0.0	0.0	337.0
النيجر	138.9	77.4	146.6	60.3	8.5	9.6	82.2	19.5	8.9	551.9
نيجيريا	105.7	72.9	0.0	72.8	0.0	0.0	0.0	145.9	58.1	455.4
سلطنة عُمان	358.3	134.9	252.5	10.5	143.7	0.0	600.6	590.1	5.0	2,095.6
باكستان	29.5	88.5	997.2	425.9	191.3	0.0	483.3	4.7	97.5	2,317.8
فلسطين	0.0	26.4	1.3	15.2	1.3	0.0	5.1	4.9	7.6	61.9
قطر	0.0	0.0	0.0	49.1	31.3	0.0	0.0	215.8	11.8	308.0
المملكة العربية السعودية	0.0	0.0	245.0	8.3	731.0	0.0	105.0	42.1	79.4	1,210.7
السنغال	314.7	67.2	386.3	78.0	27.0	0.0	884.4	512.4	20.5	2,290.7
سيراليون	103.0	11.3	10.6	10.5	9.0	24.9	129.2	13.2	0.0	311.7
الصومال	2.0	0.0	0.4	0.0	0.4	0.0	7.5	3.0	5.3	18.7
السودان	403.6	67.9	153.5	43.2	83.1	0.0	59.4	112.1	31.7	954.5
سورينام	0.0	41.1	0.0	6.2	0.0	0.0	26.0	35.1	0.0	108.4
سوريا	26.7	0.0	285.6	24.8	15.0	0.0	0.0	51.9	8.7	412.7
طاجيكستان	50.3	41.6	123.4	40.7	0.0	0.0	91.0	11.8	0.7	359.4
توغو	28.7	39.2	53.0	16.9	0.0	0.0	135.9	42.0	0.0	315.7
تونس	183.7	83.2	1,241.2	64.5	180.7	0.0	5.5	222.8	29.5	2,011.2
تركيا	19.7	220.5	995.0	570.8	183.0	0.0	1,136.6	67.1	882.0	4,074.7
تركمانستان	0.0	5.3	350.0	24.9	0.0	288.1	430.0	0.0	0.0	1,098.4
الإمارات العربية المتحدة	0.0	0.0	110.0	20.9	155.3	0.0	60.0	18.3	10.0	374.5
أوغندا	127.4	65.3	235.1	27.8	12.2	0.0	128.1	5.6	10.0	611.5
أوزبكستان	332.6	36.4	199.1	286.6	44.5	0.0	348.0	93.3	54.1	1,394.6
اليمن	120.7	54.9	60.3	15.8	0.9	0.0	46.8	53.2	19.3	371.9
البلدان الأعضاء في "البنك" - 57	**6,243.7**	**3,543.9**	**13,909.8**	**3,333.3**	**3,040.4**	**656.8**	**11,528.9**	**6,802.8**	**2,166.8**	**51,226.5**

الملحق رقم 11: التوزيع القطاعي لصافي الاعتمادات من موارد البنك لسنة 2017

SECTORAL DISTRIBUTION OF OCR NET APPROVALS BY COUNTRY (1395H-2017)($ MILLION)

Country	Infrastructure				Agriculture and Rural Development			Human Development		Other	Total[1]
	Energy & Information & Communications Technology	Public-Private Partnership	Transport	Urban Development and Services	Agriculture and Food Security	Integrated Rural Development	Water Resources and Environment	Education	Health		
Afghanistan	16.5	0.0	114.2	0.0	0.8	0.0	10.0	0.2	0.7	0.3	**142.7**
Albania	0.0	0.4	439.6	43.3	0.0	54.1	5.5	0.0	17.3	0.3	**560.5**
Algeria	120.1	71.1	18.1	146.9	7.7	0.4	64.4	0.1	0.0	1.7	**430.3**
Azerbaijan	497.2	0.4	46.4	200.1	0.0	76.0	104.2	0.0	19.3	1.5	**944.9**
Bahrain	519.4	4.7	144.7	460.9	1.4	0.0	0.2	0.3	0.0	201.2	**1,332.7**
Bangladesh	1,052.9	134.6	128.5	99.5	71.6	266.9	33.5	92.1	41.4	16.0	**1,937.0**
Benin	189.8	0.0	196.9	5.1	40.3	37.0	41.5	76.1	33.5	0.6	**620.8**
Brunei	0.0	0.0	0.0	6.2	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	**6.2**
Burkina Faso	159.1	5.5	395.0	66.9	193.4	39.3	84.1	77.3	28.5	2.8	**1,051.9**
Cameroon	51.8	0.0	479.0	13.1	198.4	113.3	41.8	62.7	136.5	7.8	**1,104.5**
Chad	60.1	3.8	388.1	7.8	119.2	26.8	0.3	74.5	32.3	0.9	**713.8**
Comoros	3.6	1.8	8.0	0.0	2.1	4.0	1.0	0.1	2.1	0.1	**22.7**
Côte d'Ivoire	0.0	0.0	588.0	449.7	60.0	40.0	20.7	131.9	16.8	0.3	**1,307.4**
Djibouti	35.8	65.2	14.9	0.0	12.3	11.0	0.7	33.1	91.8	1.4	**266.1**
Egypt	1,937.8	167.2	25.6	50.9	0.0	70.4	159.1	34.1	44.0	11.1	**2,500.1**
Gabon	45.1	0.0	342.6	61.0	0.0	0.0	0.0	18.3	4.5	0.0	**471.6**
Gambia	76.4	0.0	53.1	0.9	83.0	18.0	15.9	33.1	22.4	1.4	**304.1**
Guinea	212.5	10.0	264.2	34.0	82.3	67.6	35.5	59.8	118.3	1.3	**885.5**
Guinea-Bissau	0.7	0.0	1.9	0.0	0.8	0.4	0.0	0.3	0.3	0.5	**4.8**
Guyana	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	**0.0**
Indonesia	385.8	30.7	447.3	100.0	57.8	822.1	40.1	1,039.3	143.1	34.4	**3,100.7**
Iran	672.8	376.3	109.3	915.8	53.9	0.0	810.1	54.9	135.2	11.4	**3,139.6**
Iraq	0.0	5.5	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.2	20.5	2.1	**28.4**
Jordan	150.4	331.7	45.3	8.1	0.7	10.9	5.4	57.8	195.5	30.1	**835.8**
Kazakhstan	14.9	140.0	760.0	0.0	0.9	10.2	259.0	0.4	11.5	9.3	**1,206.2**
Kuwait	0.0	0.0	0.0	33.5	0.6	0.0	0.3	0.0	0.0	1.6	**35.9**
Kyrgyz Republic	98.9	8.0	111.8	0.0	1.1	19.0	33.3	0.0	5.0	2.2	**279.3**
Lebanon	39.5	0.0	419.9	172.9	0.0	0.0	319.3	241.5	166.3	0.6	**1,359.9**
Libya	116.9	71.4	58.3	0.0	0.0	0.0	22.5	0.0	0.0	0.5	**269.7**
Malaysia	0.0	167.0	8.4	0.0	6.5	0.0	0.0	198.2	79.9	63.7	**523.8**
Maldives	0.0	0.1	61.6	24.3	0.3	26.3	0.0	7.3	22.5	0.2	**142.5**
Mali	306.3	38.2	197.7	139.5	172.0	84.4	80.5	25.7	18.4	0.5	**1,063.2**
Mauritania	215.6	139.3	111.1	60.4	35.0	2.6	120.6	60.0	28.2	0.9	**773.6**
Morocco	1,242.1	239.7	635.0	125.5	173.9	25.4	359.6	20.8	0.4	8.0	**2,830.5**
Mozambique	237.4	0.0	30.7	0.0	4.0	9.1	33.6	40.1	13.0	0.1	**368.1**
Niger	155.8	7.8	82.8	9.7	78.2	2.8	75.1	101.1	61.2	2.4	**576.7**
Nigeria	0.0	50.0	0.0	146.0	120.1	32.4	0.0	115.6	43.2	8.8	**516.1**
Oman	187.6	0.0	596.8	542.7	0.0	0.3	534.2	23.6	10.5	116.2	**2,011.8**
Pakistan	604.2	404.9	395.5	4.9	0.4	312.4	19.4	98.7	327.0	1.4	**2,168.9**
Palestine	1.4	0.2	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	11.9	0.0	6.4	**19.8**
Qatar	0.0	264.3	0.0	49.2	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	**313.5**
Saudi Arabia	105.0	990.2	0.0	0.5	0.8	0.5	0.0	0.3	0.4	63.8	**1,161.5**
Senegal	383.2	245.2	645.7	467.9	171.4	53.7	73.7	84.5	101.7	8.1	**2,235.2**
Sierra Leone	35.3	0.2	149.5	16.4	90.6	34.4	4.4	15.1	22.6	0.7	**369.2**
Somalia	0.5	0.0	7.5	3.0	6.3	0.0	0.0	0.0	0.3	7.2	**24.8**
Sudan	151.6	0.0	60.3	83.0	122.0	58.6	412.8	76.0	43.6	11.2	**1,019.1**
Suriname	9.4	0.0	16.5	39.0	0.0	0.0	0.0	46.6	76.3	6.4	**194.3**
Syria	464.1	0.0	0.0	52.4	19.7	0.0	0.0	0.0	33.1	3.4	**572.7**
Tajikistan	105.5	0.0	91.6	11.3	1.4	11.3	51.0	47.5	18.4	1.3	**339.3**
Togo	57.3	0.0	152.1	9.0	19.8	19.8	34.9	54.6	18.0	0.3	**365.8**
Tunisia	764.5	150.0	9.0	124.7	77.1	100.5	130.4	91.1	30.2	23.9	**1,501.4**
Turkey	765.9	1,075.2	1,064.6	67.0	8.3	8.2	0.0	248.8	285.8	51.2	**3,574.9**
Turkmenistan	988.4	0.0	414.5	17.4	0.0	0.0	0.3	5.3	25.6	0.3	**1,451.7**
U.A.E.	0.0	270.4	60.1	43.2	0.0	0.0	2.0	0.0	0.0	30.3	**406.1**
Uganda	235.7	16.8	128.4	5.6	54.1	81.5	0.5	33.1	70.6	7.3	**633.6**
Uzbekistan	303.1	165.0	348.0	92.9	0.0	213.0	232.6	32.8	78.3	0.8	**1,466.5**
Yemen	62.3	0.9	56.1	52.9	49.0	106.2	0.0	88.1	5.3	2.4	**423.2**

الملحق رقم 12: التوزيع القطاعي لصافي الاعتمادات من موارد البنك لسنة 2016

SECTORAL DISTRIBUTION OF OCR NET APPROVALS BY COUNTRY 1396H-2016 ($ MILLION)

Country	Agriculture	Education	Energy	Health	Industry and Mining	Information & Communications	Transportation	Water, Sanitation & Urban Services	Others*	Total
Afghanistan	10.8	0.2	16.5	0.7	0.0	0.0	114.2	0.0	0.3	142.7
Albania	39.5	0.0	0.0	17.3	0.1	0.0	476.1	26.9	23.3	583.2
Algeria	52.0	0.1	146.5	0.4	71.1	0.0	33.1	147.1	5.7	455.8
Azerbaijan	115.0	0.0	497.2	19.3	0.4	0.0	270.8	265.2	1.5	1,169.4
Bahrain	1.3	0.4	535.5	0.0	154.7	0.0	144.7	461.0	294.6	1,592.1
Bangladesh	200.0	101.4	1,042.5	27.4	150.3	104.3	247.9	144.4	14.2	2,032.4
Benin	74.7	240.9	163.3	33.6	0.0	26.5	197.0	26.0	62.2	824.3
Brunei	0.0	0.3	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	6.2	6.5
Burkina Faso	261.2	77.3	54.3	29.0	32.7	0.0	397.4	96.7	2.0	950.4
Cameroon	267.1	62.7	51.8	96.6	10.6	0.0	479.0	54.4	1.0	1,023.3
Chad	139.6	103.5	60.5	32.5	0.0	0.0	539.3	7.9	7.2	890.5
Comoros	3.1	0.1	0.0	2.1	1.8	0.0	8.0	0.0	0.0	15.1
Côte d'Ivoire	100.5	102.2	0.0	16.8	0.0	0.0	588.0	181.5	12.0	1,001.0
Djibouti	15.1	26.8	19.3	85.6	0.4	16.5	79.9	9.3	1.1	254.0
Egypt	158.1	43.2	1,952.8	51.3	87.2	0.3	25.6	51.9	90.8	2,461.1
Gabon	0.0	18.3	0.0	127.2	0.0	60.0	342.6	61.0	0.0	609.2
Gambia	47.6	33.4	49.2	22.7	28.0	27.3	53.1	20.2	2.1	283.7
Guinea	88.2	52.9	212.5	118.5	13.2	0.0	264.2	46.3	9.1	805.0
Guinea-Bissau	0.9	0.0	0.0	0.3	0.4	0.0	1.9	0.0	0.7	4.1
Guyana	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
Indonesia	887.6	1,039.3	351.1	143.1	55.2	11.3	229.4	100.3	85.9	2,903.1
Iran	447.6	55.4	604.1	167.6	400.3	0.1	110.4	1,331.8	23.0	3,140.3
Iraq	0.0	0.5	0.0	25.8	5.5	0.0	217.0	0.0	0.0	248.7
Jordan	6.3	67.7	211.3	116.7	185.8	24.1	195.6	8.1	11.1	826.7
Kazakhstan	319.9	0.5	0.0	11.5	0.3	9.2	489.4	9.5	215.6	1,055.8
Kuwait	0.6	0.5	0.0	0.0	33.1	0.0	0.0	0.7	4.0	38.8
Kyrgyz Republic	43.7	0.0	111.4	6.2	8.0	0.0	111.8	0.0	10.6	291.8
Lebanon	0.0	241.7	27.0	142.2	0.0	12.5	333.9	579.7	0.3	1,337.3
Libya	22.3	0.0	101.9	0.0	112.5	22.0	58.3	0.3	51.3	368.5
Malaysia	6.5	198.2	0.0	79.9	8.7	0.0	175.4	0.0	65.6	534.4
Maldives	0.3	7.5	0.0	16.3	0.1	0.0	58.1	30.2	14.0	126.4
Mali	291.3	30.8	132.3	14.3	37.9	92.4	105.3	118.9	1.3	824.5
Mauritania	83.5	59.7	207.4	25.7	98.8	0.0	167.1	127.2	5.3	774.5
Morocco	241.6	14.6	1,068.7	0.1	44.2	16.2	858.2	431.2	10.7	2,685.3
Mozambique	64.1	40.1	237.4	13.0	0.0	0.0	30.7	0.0	0.1	385.5
Niger	151.9	96.3	126.5	20.8	7.8	8.3	154.6	21.9	9.3	597.6
Nigeria	62.5	115.6	0.0	43.4	0.0	0.0	0.0	146.0	58.5	426.0
Oman	358.2	23.9	252.5	10.5	8.6	0.0	597.4	590.1	5.7	1,847.0
Pakistan	86.9	99.4	1,226.3	327.1	186.4	0.2	488.5	85.2	7.8	2,507.7
Palestine	0.0	12.1	1.4	0.0	0.2	0.3	0.0	0.0	0.0	14.0
Qatar	0.0	0.1	0.0	0.0	29.3	0.0	0.0	292.5	20.0	341.9
Saudi Arabia	1.3	0.6	245.0	9.6	770.2	0.3	100.0	0.5	79.7	1,207.1
Senegal	214.4	84.3	392.2	104.1	25.4	0.1	871.0	368.5	73.1	2,133.2
Sierra Leone	112.6	15.1	10.8	24.2	13.0	24.5	39.5	17.4	0.5	257.6
Somalia	9.1	0.0	0.5	2.3	1.0	0.0	0.0	7.4	0.4	20.6
Sudan	425.3	76.5	151.6	60.3	85.5	0.0	60.3	141.2	48.2	1,048.9
Suriname	6.3	46.6	0.0	76.3	0.0	0.1	26.0	0.2	0.1	155.4
Syria	26.7	0.0	667.6	35.4	15.0	0.0	0.0	157.8	10.0	912.5
Tajikistan	52.4	47.5	122.7	18.4	0.0	0.0	91.6	11.3	12.5	356.4
Togo	20.5	51.4	57.3	18.0	0.0	0.0	308.1	43.9	0.3	499.5
Tunisia	184.3	88.3	964.5	30.2	180.7	0.0	9.0	226.6	43.8	1,727.4
Turkey	18.5	197.3	550.2	456.1	148.4	0.0	1,214.6	67.0	872.3	[illegible]
Turkmenistan	0.3	5.3	700.0	25.9	0.3	15.1	414.5	0.0	0.0	1,101.3
U.A.E.	0.0	0.2	170.0	0.0	155.7	0.0	60.0	48.3	10.5	[illegible]
Uganda	93.0	92.1	235.7	30.9	7.0	0.0	448.4	5.7	10.3	[illegible]
Uzbekistan	332.6	77.0	533.1	78.3	20.0	0.0	348.0	92.9	46.1	[illegible]
Yemen	128.6	72.0	80.1	17.6	0.9	0.3	84.4	52.9	19.4	[illegible]

الملحق رقم 13: التوزيع القطاعي لصافي الاعتمادات من موارد البنك لسنة 2015

SECTORAL DISTRIBUTION OF CUMULATIVE OCR NET APPROVALS BY COUNTRY (1396H-1436H) ($ MILLION)

Country	Infrastructure				Agriculture and Rural Development			Human Development		Other	Total[1]
	Energy & Information & Communications Technology	Public-Private Partnership	Transport	Urban Development and Services	Agriculture and Food Security	Integrated Rural Development	Water Resources and Environment	Education	Health		
Afghanistan	16.5	0.0	40.2	0.0	0.8	0.0	10.0	9.5	0.5	0.5	77.9
Albania	0.0	0.0	404.4	43.3	0.0	54.1	5.5	0.0	17.4	23.4	548.1
Algeria	126.6	31.3	33.1	146.9	7.7	0.4	64.4	0.1	0.0	45.5	455.8
Azerbaijan	497.2	0.0	270.8	200.1	0.0	76.0	104.2	0.0	19.3	2.1	1,169.6
Bahrain	535.5	0.0	144.7	460.9	1.3	0.1	0.2	0.3	0.0	318.9	1,461.9
Bangladesh	917.9	60.0	279.5	119.5	71.2	133.4	33.5	92.7	27.3	44.6	1,779.5
Benin	189.8	0.0	119.7	5.1	49.1	56.6	41.5	228.9	33.5	12.8	737.2
Brunei	0.0	0.0	0.0	6.2	0.0	0.0	0.0	0.3	0.0	0.3	6.8
Burkina Faso	17.3	0.0	397.4	86.8	148.0	39.3	77.9	77.3	28.5	12.4	884.8
Cameroon	51.8	0.0	479.0	13.1	102.3	40.8	41.6	62.7	68.4	11.9	871.6
Chad	40.4	0.0	539.3	7.9	119.2	14.9	0.3	74.5	32.6	12.6	841.8
Comoros	0.0	0.0	8.0	0.0	2.1	0.0	1.0	0.1	2.1	1.9	15.2
Côte d'Ivoire	0.0	0.0	494.1	83.2	60.0	39.0	20.7	102.2	16.8	1.0	817.0
Djibouti	35.8	65.0	14.9	0.0	12.6	11.0	0.7	26.8	25.3	1.9	194.0
Egypt	1,952.8	0.0	482.6	50.9	0.0	70.4	159.1	34.1	50.1	108.2	2,908.1
Gabon	60.0	0.0	342.6	61.0	0.0	0.0	0.0	18.3	127.2	0.0	609.2
Guinea	212.5	1.5	47.8	34.0	13.0	67.6	19.8	52.9	61.0	29.0	539.0
Guinea-Bissau	0.0	0.0	1.9	0.0	0.8	0.4	0.0	0.3	0.3	0.4	4.0
Indonesia	32.3	0.0	197.3	100.0	57.8	492.4	40.1	863.0	143.4	142.1	2,068.3
Iran	673.4	387.9	110.4	915.8	56.3	0.0	706.4	54.9	136.2	93.1	3,134.3
Iraq	0.0	0.0	217.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.2	23.9	5.8	246.9
Jordan	150.4	233.0	70.6	8.1	0.7	10.9	5.4	67.5	116.3	158.8	821.8
Kazakhstan	14.9	260.0	216.4	0.0	0.6	10.2	9.5	0.4	11.5	9.4	532.8
Kuwait	0.0	0.0	0.0	33.5	0.6	0.0	0.3	0.0	0.0	54.4	88.7
Kyrgyz Republic	74.2	0.0	112.1	0.0	1.1	19.0	13.3	0.0	5.0	11.4	236.0
Lebanon	39.5	0.0	232.1	264.4	0.0	0.0	319.3	241.8	142.2	0.7	1,240.0
Libya	123.9	0.0	58.3	0.0	0.0	50.3	22.5	0.0	0.0	113.1	368.1
Malaysia	0.0	167.0	8.4	0.0	6.5	0.0	0.0	198.2	79.9	74.3	534.3
Maldives	0.0	0.0	58.1	17.6	0.3	26.4	0.0	7.5	16.6	0.3	126.7
Mali	117.3	0.0	106.2	94.2	132.8	85.4	81.2	25.7	19.1	4.8	666.6
Mauritania	215.6	135.5	112.6	52.4	35.0	2.6	120.7	60.0	23.3	14.5	772.1
Morocco	1,242.1	221.1	559.7	125.5	80.2	25.4	359.6	20.8	0.4	51.9	2,686.8
Mozambique	237.4	0.0	30.7	0.0	21.3	9.1	33.6	40.1	13.0	0.1	385.5
Niger	50.8	0.0	130.4	9.7	79.1	10.2	75.1	57.0	20.0	19.0	451.1
Nigeria	0.0	50.0	0.0	146.0	30.0	32.4	0.0	85.1	43.2	7.2	393.9
Oman	252.5	0.0	597.4	64.2	0.0	0.0	185.5	23.6	10.5	14.6	1,148.3
Pakistan	824.2	327.3	395.5	4.9	0.4	367.4	19.1	98.2	289.0	68.0	2,393.9
Palestine	1.4	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	12.1	2.8	101.5	117.8
Qatar	0.0	235.0	0.0	67.6	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	39.3	341.9
Saudi Arabia	0.0	990.0	0.0	0.5	0.8	0.5	0.0	0.4	8.7	100.9	1,101.8
Senegal	383.2	235.4	310.5	321.8	58.8	43.4	73.7	64.6	70.0	40.7	1,602.1
Sierra Leone	35.3	0.0	39.5	14.7	90.6	34.8	4.5	15.1	22.6	0.5	257.6
Somalia	0.5	1.0	0.0	3.0	7.3	0.0	0.0	0.4	0.3	6.3	18.8
Sudan	151.6	0.0	60.3	83.0	138.2	43.6	412.8	76.0	43.6	39.8	1,048.9
Suriname	9.4	0.0	16.5	0.2	6.2	0.0	0.0	46.6	66.3	0.1	145.4
Syria	667.6	0.0	0.0	158.0	19.7	0.0	7.0	0.0	33.1	28.8	914.2
Tajikistan	70.2	0.0	71.6	11.3	1.4	11.3	51.0	47.5	18.4	2.0	284.7
Togo	57.3	0.0	212.8	9.0	0.7	19.8	34.9	51.4	18.0	0.3	404.2
Tunisia	964.5	155.3	9.0	124.9	50.4	100.5	114.2	88.3	30.2	61.1	1,698.4
Turkey	565.9	761.3	637.7	67.0	8.3	8.2	0.0	225.8	280.5	258.8	2,813.4
Turkmenistan	15.4	0.0	414.5	0.0	0.0	0.0	0.3	5.3	25.8	0.3	461.5
U.A.E.	0.0	100.0	60.1	48.3	0.0	0.0	0.0	0.2	0.0	66.0	274.7
Uganda	235.7	10.0	448.4	5.6	54.1	38.4	0.5	47.1	30.9	9.6	880.1
Uzbekistan	433.1	165.0	348.0	92.9	0.0	100.0	232.6	79.2	78.3	0.8	1,529.8
Yemen	80.3	0.0	73.2	52.9	51.2	100.3	0.0	88.1	5.3	8.7	459.9

الملحق رقم14: التوزيع القطاعي لصافي الاعتمادات من موارد البنك لسنة 2014

ANNEX 8b:

SECTORAL DISTRIBUTION OF CUMULATIVE OCR NET APPROVALS BY COUNTRY-(1396H-1435H) (US$ MILLION)

Country	Agriculture	Education	Energy	Health	Industry and Mining	Information Communication and Technology	Transportation	Water, sanitation & urban Services	Others	Total
Afghanistan	10.8	9.5	16.5	0.5	.	.	40.2	.	0.3	77.8
Albania	39.5	.	.	17.4	0.1	.	444.4	26.9	23.3	551.7
Algeria	52.4	0.1	146.5	0.0	71.1	.	33.1	147.1	5.7	455.8
Azerbaijan	115.0	0.0	497.2	19.3	0.4	.	270.8	265.2	1.7	1,169.6
Bahrain	1.3	0.4	535.5	.	24.7	.	144.7	461.0	294.3	1,461.8
Bangladesh	166.8	93.6	822.5	27.3	150.3	104.3	239.1	43.9	14.1	1,661.9
Benin	54.7	76.0	163.3	33.6	.	26.5	72.8	26.2	12.2	465.3
Brunei	0.3	0.3	.	.	.	.	.	.	6.2	6.8
Burkina Faso	213.3	63.0	17.3	29.0	32.7	.	346.8	42.8	2.0	746.7
Cameroon	112.7	62.7	51.8	40.8	10.6	.	302.0	24.2	1.0	605.9
Chad	117.3	74.5	40.4	32.8	.	.	388.1	7.9	7.2	668.4
Comoros	3.1	0.1	.	2.1	1.8	.	8.0	.	0.7	15.8
Côte d'Ivoire	74.5	17.8	.	16.8	.	.	340.7	91.4	12.0	553.3
Djibouti	13.4	16.8	19.3	25.3	0.4	.	79.9	9.3	3.0	167.5
Egypt	158.1	43.2	1,732.8	41.3	87.2	0.3	482.6	51.9	90.8	2,688.1
Gabon	.	18.3	.	4.5	.	60.0	342.6	61.0	0.0	486.5
Gambia	47.6	33.1	49.2	22.7	28.0	27.3	53.1	20.2	2.0	283.3
Guinea	88.2	52.9	78.1	62.9	13.2	.	47.8	46.3	9.1	398.5
Guinea-Bissau	0.8	.	.	0.3	.	.	1.9	.	0.7	3.6
Indonesia	557.8	862.9	21.1	144.4	55.2	11.3	229.5	100.3	155.9	2,138.2
Iran	564.8	55.4	698.1	168.6	400.3	0.1	110.4	1,111.9	23.0	3,132.6
Iraq	.	26.2	.	24.0	5.5	.	217.0	.	0.0	272.6
Jordan	6.3	67.7	206.3	131.0	185.8	24.1	195.6	8.1	11.1	836.1
Kazakhstan	.	0.4	.	11.5	0.3	9.2	216.4	9.5	215.6	462.8
Kuwait	0.6	0.3	.	.	.	.	.	33.7	54.1	88.7
Kyrgyz Republic	10.5	.	61.7	7.2	8.0	.	100.1	.	10.8	198.2
Lebanon	.	242.1	27.0	142.2	.	12.5	162.4	522.7	0.7	1,109.5
Libya	22.3	.	101.9	.	112.5	22.0	58.3	0.3	51.3	368.5
Malaysia	6.5	198.2	.	79.9	8.7	.	175.4	.	45.6	514.3
Maldives	0.3	7.6	.	16.5	0.1	.	58.1	30.2	14.0	126.7
Mali	282.5	20.7	116.5	14.3	4.8	.	115.2	94.2	1.3	649.6
Mauritania	83.5	59.7	207.4	23.3	98.8	.	167.1	127.4	5.0	772.1
Morocco	147.8	14.6	1,096.1	0.1	134.2	16.0	858.2	431.2	7.5	2,705.7
Mozambique	64.1	40.1	37.4	13.0	.	.	30.7	.	0.1	185.5
Niger	165.5	56.7	42.7	5.0	7.8	8.3	98.9	9.6	9.3	403.9
Nigeria	30.1	141.1	.	75.8	.	.	.	146.0	56.9	449.9
Oman	9.5	23.9	252.5	10.5	8.6	.	147.4	240.1	0.7	693.3
Palestine	2.9	30.7	11.4	9.8	1.4	.	5.0	28.9	25.8	115.9
Qatar	.	.	.	.	29.3	.	.	292.6	20.0	341.9
Saudi Arabia	1.4	0.6	120.0	9.3	670.2	0.3	100.0	0.5	37.6	939.8
Senegal	132.3	64.4	262.7	50.1	25.4	0.1	325.1	219.8	12.5	1,092.4
Sierra Leone	102.6	15.1	11.3	12.7	13.0	24.5	39.5	28.9	0.5	248.1
Somalia	6.3	0.4	0.5	1.9	.	.	.	6.6	0.0	15.7
Sudan	425.5	76.5	151.6	53.8	85.5	.	57.2	147.7	48.2	1,046.1
Suriname	0.0	15.8	.	66.3	.	0.1	26.0	0.2	0.028	108.4
Syria	26.7	1.7	667.6	35.4	15.0	.	.	157.8	10.0	914.2
Tajikistan	49.8	47.5	52.7	18.4	.	.	71.6	11.5	13.1	264.6
Togo	33.0	34.7	11.3	18.0	.	.	56.8	31.5	0.3	185.6
Tunisia	157.0	84.3	764.5	30.2	180.7	.	9.0	148.9	20.7	1,395.4
Turkey	8.5	197.2	550.2	313.8	148.4	.	645.7	67.0	272.9	2,203.5
Turkmenistan	0.3	5.3	.	26.1	0.3	15.1	414.5	.	0.0	461.5
U.A.E	.	0.0	.	.	125.7	.	60.0	48.3	10.5	244.5
Uganda	93.0	47.1	164.7	31.0	7.0	.	238.4	5.6	12.3	599.2
Uzbekistan	332.6	78.9	533.1	78.3	20.0	.	348.0	35.4	46.1	1,472.3
Yemen	124.6	76.0	62.1	18.6	0.9	0.3	84.4	53.9	19.4	440.2
Regional Projects	178.2	10.1	25.9	6.2	1.4	28.5	2.1	1.5	227.6	481.6
Non Member Countries	.	5.0	.	7.0	.	.	20.0	.	6.4	38.4
Total Net approvals	**4,928.4**	**3,269.8**	**11,544.8**	**2,319.8**	**2,834.0**	**391.0**	**9,571.1**	**5,690.1**	**1,941.0**	**42,490.0**

الملحق رقم 15: التوزيع القطاعي لصافي الاعتمادات من موارد البنك لسنة 2013

Table 1.2
Sectoral Distribution of Net OCR-Approved Projects, Operations and Technical Assistance[1]
(Amount in ID/$ million)

Sectors	1432H			1433H			1396H-1433H		
	No.	ID	$	No.	ID	$	No.	ID	$
Agriculture	30	432.9	675.6	67	476.6	732.4	585	2,723.5	3,997.8
Education	38	219.1	339.8	25	182.6	281.5	481	1,936.6	2,760.1
Energy	15	737.7	1,164.8	15	802.4	1,215.6	229	5,596.6	8,348.7
Finance	53	165.0	256.3	56	164.6	251.6	366	1,076.1	1,581.2
Health	22	208.5	328.9	26	306.2	469.4	297	1,407.7	2,041.9
Industry and Mining	4	15.3	23.3	3	83.4	128.0	211	1,859.7	2,610.8
Information and Communication	4	35.1	51.9	1	0.2	0.3	58	240.7	343.0
Public Administration	1	0.2	0.3	1	0.2	0.3	68	40.6	56.1
Trade	4	1.1	1.7	1	0.1	0.2	38	37.6	55.0
Transportation	13	505.1	790.8	8	281.9	437.0	406	4,809.2	7,133.6
Water, Sanitation & Urban Services	22	398.1	619.4	12	521.6	809.3	296	3,186.1	4,690.0
Total	**206**	**2,718.2**	**4,252.7**	**215**	**2,819.8**	**4,325.6**	**3,035**	**22,914.5**	**33,618.2**

[1] Cut-off date for the data was 29 Dhul-Hijjah 1433H (14 November 2012). Difference in totals may arise due to rounding.
Source: IDB.

الملحق رقم 16: التوزيع القطاعي لصافي الاعتمادات من موارد البنك لسنة 2012

Table 1.2
Sectoral Distribution of Net OCR-Approved Projects, Operations and Technical Assistance[1]

(Amount in ID/$ million)

Sectors	1431H			1432H			1396H-1432H		
	No.	ID	$	No.	ID	$	No.	ID	$
Agriculture	28	230.4	354.9	29	422.1	658.4	519	2,250.9	3,258.2
Education	19	80.2	121.7	38	219.2	340.0	455	1,735.3	2,454.7
Energy	14	792.4	1,211.9	15	782.5	1,238.3	214	4,841.3	7,239.5
Finance	47	93.9	143.5	50	147.4	229.1	302	898.3	1,310.7
Health	26	98.0	152.8	21	202.2	319.1	277	1,115.6	1,595.3
Industry and Mining	8	213.4	329.1	5	15.5	23.6	209	1,776.6	2,483.0
Information and Communication	7	0.4	0.6	4	35.1	51.9	58	240.5	342.6
Public Administration	1	0.1	0.2	1	0.2	0.3	68	40.6	56.1
Trade	0	0	0	0	0	0	34	36.4	53.1
Transportation	11	651.9	1,018.8	13	505.1	791.1	398	4,622.0	6,821.6
Water, Sanitation & Urban Services	17	236.0	368.9	22	397.6	618.3	283	2,586.0	3,768.2
Total	**178**	**2,396.6**	**3,702.4**	**198**	**2,727.1**	**4,270.1**	**2,817**	**20,143.3**	**29,383.0**

[1] Cut-off date for the data was 29 Dhul-Hijjah 1432H (25 November 2011).

Source: Data Resources and Statistics Department, IDB.

الملحق رقم 17: التوزيع القطاعي لصافي الاعتمادات من موارد البنك لسنة 2011

Table 4

Sectoral Distribution of net OCR-approved Projects, Operations and Technical Assistance

(Amount in million)

Sectors	1430H			1431H			1396H-1431H		
	No.	ID mill.	$ mill.	No.	ID mill.	$ mill.	No.	ID mill.	$ mill.
Agriculture	47	289.0	439.4	29	242.2	373.2	493	1,811.9	2,572.4
Education	27	80.9	127.0	19	80.2	121.7	422	1,537.7	2,142.4
Energy	11	650.9	1,004.8	14	792.4	1,211.9	201	4,089.1	6,028.0
Finance	28	108.1	167.0	48	93.9	143.7	255	797.2	1,149.7
Health	26	42.9	66.4	26	98.0	152.8	259	906.7	1,265.2
Industry and Mining	11	73.4	112.2	8	213.4	329.1	208	1,764.6	2,464.5
Information and Communications	1	0	0.1	7	0.4	0.6	54	205.4	290.8
Public Administration	1	0	0.1	1	0.1	0.2	68	40.7	56.1
Trade	4	1.8	2.7	0	0	0	35	36.6	53.4
Transportation	20	600.5	926.1	11	651.9	1,018.8	390	4,152.9	6,080.5
Water, Sanitation & Urban Services	16	327.1	497.8	16	224.1	350.6	262	2,200.5	3,167.3
TOTAL	**192**	**2,174.6**	**3,343.6**	**179**	**2,396.6**	**3,702.6**	**2,647**	**17,543.3**	**25,270.3**

Cut-off date for the data was 30 Dhul-Hijjah 1431H (6 December 2010)

الملحق رقم 18: التوزيع القطاعي لصافي الاعتمادات من موارد البنك لسنة 2010

Table 4
Sectoral Distribution of net OCR-approved Projects, Operations and Technical Assistance
(Amount in million)

	1429H			1430H			1396H-1430H		
	No.	ID	$	No.	ID	$	No.	ID	$
Agriculture & Agro-Industry	44	177.7	273.9	28	166.7	254.0	427	1,505.1	2,083.5
Industry & Mining	7	225.3	350.3	8	99.3	151.6	168	1,532.2	2,123.4
Public Utilities	15	550.7	884.5	21	965.9	1,485.3	382	4,918.5	7,107.2
Social Services	33	82.6	127.4	38	202.4	315.7	633	2,649.5	3,674.3
Transport & Communication	18	487.3	779.4	18	581.9	894.4	397	3,620.3	5,224.9
Financial Services*	57	84.9	132.3	49	167.4	253.8	409	913.1	1,300.5
Total	**174**	**1,608.5**	**2,547.9**	**162**	**2,183.6**	**3,354.8**	**2,416**	**15,138.6**	**21,513.8**

*comprises NDFIs/IFIs and Multisectors.

الملحق رقم 19: التوزيع القطاعي لصافي الاعتمادات من موارد البنك لسنة 2009

Table 2.1
Sectoral Distribution of net OCR-approved Projects and Technical Assistance
(Amount in million)

	1427H			1428H			1429H			1396H-1429H		
	No.	ID	$	No.	ID	$	No.	ID	$	No.	ID	$
Agriculture & Agro-Industry	19	87.2	126.5	7	33.8	51.6	44	177.7	273.9	405	1,367.5	1,859.1
Industry & Mining	6	162.1	241.1	7	89.6	134.7	5	195.9	308.6	162	1,445.0	1,992.5
Public Utilities	26	328.7	480.3	24	463.2	705.2	17	563.3	904.5	366	4,031.6	5,731.7
Social Services	48	253.0	366.0	55	229.2	343.2	33	90.8	139.9	604	2,479.8	3,402.8
Transport & Communication	20	306.6	450.9	21	407.1	623.6	17	485.2	776.0	381	3,058.0	4,344.6
Financial Services	23	10.1	14.6	39	161.0	246.7	57	59.4	95.0	363	747.6	1,040.0
Total	**142**	**1,147.8**	**1,679.4**	**153**	**1,383.9**	**2,104.9**	**173**	**1,572.2**	**2,498.0**	**2,281**	**13,129.4**	**18,370.7**

الملخص

الملخص:

تهدف الدراسة للتعرف على دور البنوك الإسلامية في تحقيق الاقتصاد الأخضر، من خلال استعراض تجربة البنك الإسلامي للتنمية للفترة 2008-2019، في ظل استحواذ الموضوع على اهتمام الكثير من الدول ومنها الإسلامية، بهدف بناء مجتمعات أفضل بالقضاء على المعاناة الإنسانية وتوفير كافة مقومات الحياة، وإخراج الإنسان من دائرة الفقر والتخلف، والحفاظ على البيئة. وقد أكدت نتائج الدراسة على أهمية الصيغ التنموية للبنوك الإسلامية كالاستصناع؛ الإيجار؛ والصكوك الخضراء، كمصدر هام لتمويل المشاريع التنموية للدول الإسلامية والتي تعنى بالاقتصاد الأخضر في قطاع الطاقة، والزراعة ،والنقل وغيرها من المشروعات التي تحافظ على البيئة.

الكلمات المفتاحية: البنوك الإسلامية، صيغ التمويل، الاقتصاد الأخضر، التمويل الأخضر، الصكوك الخضراء

Abstract:

The study aims to identify the role of Islamic banks in achieving the green economy, by reviewing the experience of the Islamic Development Bank for the period 2008-2019, in light of the attention of many countries, including Islam, with the aim of building better societies by eliminating human suffering and providing all the elements of life, removing the human from the cycle of poverty and underdevelopment, and preserving the environment. The results of the study emphasized the importance of the development formulas of Islamic banks such as istisan, sale, rent, and green sukuk, as an important source of financing for development projects for Islamic countries, which deal with the green economy in the energy sector, agriculture, transportation and other projects that preserve the environment.

Keywords: Islamic banks, financing formulas, green economy, green financing, green sukuk.